جامعة أهومي البريطانية

كلية العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية

تأثير الأحزاب السياسية في توجهات السياسة الخارجية التركية

دراسة حالة هجرة السوريون اقتصادياً في عنتاب

من ٢٠١١ ــ ٢٠٢٤ نموذجاً

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية

إعداد الطالب

محمد فؤاد كلّاوي

إشراف

الأستاذ مساعد الدكتورة أسماء العلوي

بكلية العلوم القانونية والسياسية بالجامعة البريطانية أهومي

في المملكة البريطانية المتحدة

٢٠٢٤

رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي*

وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي*

وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي *

يَفْقَهُوا قَوْلِي*

سورة "طه" الآيات

٢٥-٢٦-٢٧-٢٨

إهداء

لأمي وأبي نبع العاطفة والحنان، شموع دروب حياتي، وعمادها.

لزوجتي الغالية، رفيقة دربي وشريكة حياتي.

لأولادي الأعزاء، الأضواء التي تنير غداً أجمل ببراءتكم وحبكم الصادق.

لأختي الكبيرة أمي الثانية من سهرت وتحملت وشاركت والدتنا في التربية.

إلى كل من علَّمني ووجَّهني ولو بنظرة، يامن أثَّرتم في حياتي وشكَّلتم مسارها.

للعقلاء من قادة الفكر ورعاة القيم والمبادئ الإنسانية.

إلى الأساتذة الباحثين والباحثات والأكاديميين زملاء المستقبل.

أسأل الله تعالى أن يسدد الخطى والرؤى والعمل الجاد والنوعي والمتميز.

الطالب

محمد بن فؤاد كلاَّوي

الفهرس

إهداء ٥

مقدمة ١

هذا البحث يدرس أثر الأحزاب السياسية التركية على توجهات السياسة الخارجية لتركيا تجاه أزمة الهجرة السورية، مع التركيز على الأثر الاقتصادي لهذا التدفق السكاني على مدينة عنتاب خلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠٢٤، والعمل على تحليل السياسات المتبعة من قبل الحكومات التركية المختلفة، ودور الأحزاب السياسية في صياغة هذه السياسات، وتأثير هذه السياسات على المجتمع والاقتصاد المحلي في عنتاب. ١

مصطلحات البحث: ١

أهمية البحث ٢

أهداف البحث ٣

مشكلة البحث ٥

أسئلة البحث ٥

منهج البحث: ٦

الفصل التمهيدي: الإطار النظري والمفاهيمي ٧

المبحث الأول: تعريف الأحزاب السياسية ودورها في السياسة الخارجية ٧

المطلب الأول: تعريف الأحزاب السياسية ووظائفها ٨

أولاً: مفهوم الأحزاب السياسية ٨

ثانياً: وظائف الأحزاب في النظام السياسي ٨

المطلب الثاني: تأثير الأحزاب السياسية على السياسة الخارجية ١٠

أولاً: كيفية تأثير الأحزاب على صياغة السياسات الخارجية ١٠

ثانياً: التأثير على الاقتصاد والتجارة الخارجية ١١

المطلب الثالث: السياق التركي ودور الأحزاب السياسية في السياسة الخارجية ١١

أولاً: النظام السياسي في تركيا ١٢

ثانياً: دور الأحزاب السياسية التركية في السياسة الخارجية والبنية التحتية ١٤

المبحث الثاني: مفهوم الهجرة وأزمة اللاجئين السوريين ١٦
المطلب الأول: تعريف الهجرة وأنواعها ١٦
أولاً: مفهوم الهجرة ١٦
ثانياً: أنواع الهجرة (داخلية وخارجية) ١٦
المطلب الثاني: أسباب وآثار الهجرة ١٧
أولاً: أسباب الهجرة (اقتصادية، سياسية، اجتماعية) ١٧
ثانياً: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة ١٩
المطلب الثالث: أزمة اللاجئين السوريين ٢٠
أولاً: خلفيات الأزمة السورية ٢٠
ثانياً: تدفق اللاجئين السوريين إلى تركيا ٢٢
المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي للعلاقة بين الأحزاب السياسية والهجرة ٢٤
المطلب الأول: النظريات المتعلقة بالعلاقة بين السياسة الخارجية والهجرة ٢٥
أولاً: نظرية الواقعية ٢٥
ثانياً: نظرية الليبرالية ٢٥
ثالثاً: النظرية البنائية نظرية البناء الاجتماعي ٢٦
المطلب الثاني: تحليل السياسات الخارجية التركية تجاه الهجرة منذ بداية الأزمة السورية في عام ٢٠١١. ٢٦
أولاً: سياسات الحكومة التركية تجاه اللاجئين السوريين ٢٦
ثانياً: دور الأحزاب السياسية في تشكيل هذه السياسات ٢٨
المطلب الثالث: التأثيرات المتبادلة بين الهجرة والسياسة الخارجية ٢٩
أولاً: كيف تؤثر الهجرة على السياسة الخارجية ٣٠
ثانياً: كيف تؤثر السياسة الخارجية على تدفقات الهجرة ٣١

الفصل الأول: توجهات السياسة التركية تجاه أزمة الهجرة السورية ٣٢

المبحث الأول: سياسات حزب العدالة والتنمية (AKP) تجاه اللاجئين السوريين ٣٢
المطلب الأول: مبادئ وأهداف حزب العدالة والتنمية تجاه اللاجئين ٣٢
أولاً: مواقف الحزب من قضية اللاجئين السوريين ٣٣
ثانياً: السياسات المتبعة تجاه اللاجئين ٣٤
المطلب الثاني: تنفيذ السياسات وتأثيرها على اللاجئين السوريين ٣٥
أولاً: الإجراءات والسياسات الحكومية ٣٥
ثانياً: تأثير هذه السياسات على اللاجئين السوريين ٣٧
المطلب الثالث: التحديات والمشكلات التي واجهت الحزب في تطبيق سياساته ٣٨
أولاً: التحديات الداخلية والخارجية ٣٨
ثانياً: كيفية تعامل الحزب مع هذه التحديات ٤٠
المبحث الثاني: مواقف الأحزاب السياسية المعارضة تجاه اللاجئين السوريين ٤١

المطلب الأول: مواقف حزب الشعب الجمهوري (CHP) تجاه اللاجئين ٤٢
أولاً: مواقف الحزب من قضية اللاجئين السوريين ٤٢
ثانياً: السياسات المقترحة من قبل الحزب ٤٣
المطلب الثاني: مواقف حزب الحركة القومية (MHP) تجاه اللاجئين ٤٤
أولاً: مواقف الحزب من قضية اللاجئين السوريين: ٤٤
ثانياً: السياسات المقترحة من قبل الحزب ٤٦
المطلب الثالث: تأثير المعارضة السياسية على السياسات الحكومية تجاه اللاجئين ٤٧
أولاً: دور المعارضة في النقاشات السياسية ٤٧
ثانياً: تأثير المواقف المعارضة على السياسات الحكومية ٤٨
المبحث الثالث: تقييم السياسات التركية تجاه اللاجئين السوريين ٥٠
المطلب الأول: تحليل السياسات التركية تجاه اللاجئين ٥٠
أولاً: تقييم السياسات من منظور اللاجئين والمجتمع المحلي ٥١
ثانياً: نتائج وتبعات السياسات المتبعة ٥٢
ثالثاً: تبعات السياسات على اللاجئين والمجتمع المحلي ٥٣
المطلب الثاني: التجارب المقارنة في مجال معاملة اللاجئين. ٥٣
أولاً: سياسات الدول المجاورة لسوريا ٥٤
ثانياً الدروس المستفادة من التجارب المقارنة في مجال معاملة اللاجئين ٥٥

الفصل الثاني: التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للهجرة السورية في عنتاب ٥٧

المبحث الأول: التأثيرات الاقتصادية للهجرة السورية على عنتاب ٥٧
المطلب الأول: تأثير اللاجئين السوريين على سوق العمل في عنتاب ٥٨
أولاً: فرص العمل والمنافسة في سوق العمل ٥٨
ثانياً تأثير اللاجئين على الأجور وانخفاض معدل البطالة ٥٩
المطلب الثاني: تأثير اللاجئين السوريين على قطاع الأعمال والاستثمار ٦١
أولاً: إنشاء الشركات والمشاريع الصغيرة ٦٢
ثانياً: تأثير اللاجئين على الاقتصاد المحلي في عنتاب ٦٣
المطلب الثالث: التحديات الاقتصادية الناتجة عن تدفق اللاجئين ٦٥
أولاً: الضغوط على البنية التحتية في عنتاب ٦٥
ثانياً: التمويل والدعم الحكومي ٦٧
المبحث الثاني: التأثيرات الاجتماعية للهجرة السورية على عنتاب ٦٨
المطلب الأول: التفاعل بين اللاجئين السوريين والمجتمع المحلي ٦٨
أولاً: العلاقات الاجتماعية والتكامل الثقافي ٦٩
ثانياً: التحديات الاجتماعية ٧٠
المطلب الثاني: تأثير اللاجئين على الخدمات العامة والبنية التحتية ٧١

أولاً: تأثير اللاجئين على التعليم والرعاية الصحية ٧٢
ثانياً: تأثير اللاجئين على الإسكان والخدمات الاجتماعية ٧٣
المطلب الثالث: استجابات المجتمع المحلي والحكومة المحلية ٧٥
أولاً: استجابات المجتمع المحلي لتدفق اللاجئين ٧٥
ثانياً: السياسات والمبادرات الحكومية المحلية ٧٧
المبحث الثالث: الآفاق المستقبلية لتأثير الهجرة السورية على عنتاب ٧٨
المطلب الأول: التوقعات المستقبلية للاقتصاد المحلي في عنتاب ٧٩
أولاً: التوقعات المحتملة للتطور الاقتصادي ٧٩
ثانياً: الفرص والتحديات المستقبلية ٨٠
المطلب الثاني: استراتيجيات تعزيز التكامل والتعايش بين اللاجئين والمجتمع المحلي ٨١
أولاً: استراتيجيات تعزيز التكامل الاجتماعي والاقتصادي ٨٢
ثانياً: برامج التوعية والتثقيف ٨٣

الخاتمة ٨٥

التوصيات ٨٦

المراجع العربية ٨٩

المراجع الأجنبية ٩١

مقدمة

السياسة الخارجية لأي دولة تعد انعكاسًا لتوجهات وأولويات القوى السياسية الداخلية المؤثرة فيها ففي تركيا تلعب الأحزاب السياسية دورًا محوريًا في تشكيل وتوجيه السياسات الخارجية بما في ذلك تلك المتعلقة بالأزمات الدولية مثل أزمة الهجرة السورية، فمنذ اندلاع الصراع في سوريا عام ٢٠١١ شهدت تركيا تدفقًا هائلًا من اللاجئين السوريين، مما أثر بشكل كبير على المدن التركية وخاصة عنتاب، التي أصبحت ملاذًا اقتصاديًا للعديد من السوريين.

هذا البحث يدرس أثر الأحزاب السياسية التركية على توجهات السياسة الخارجية لتركيا تجاه أزمة الهجرة السورية، مع التركيز على الأثر الاقتصادي لهذا التدفق السكاني على مدينة عنتاب خلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠٢٤، والعمل على تحليل السياسات المتبعة من قبل الحكومات التركية المختلفة، ودور الأحزاب السياسية في صياغة هذه السياسات، وتأثير هذه السياسات على المجتمع والاقتصاد المحلي في عنتاب.

مصطلحات البحث:

الأحزاب السياسية: هي الكيانات التنظيمية التي تسعى للوصول إلى السلطة أو التأثير على السياسة العامة من خلال الانتخابات وتشكيل الحكومة، وكيفية تأثيرها على صياغة وتنفيذ السياسات الخارجية للدولة.

السياسة الخارجية: هي الاستراتيجيات والخطط التي تتبناها الدولة للتعامل مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية بهدف حماية مصالحها الوطنية، وكيفية تحديد أهداف تركيا في الساحة الدولية وتوجهاتها في التعامل مع الأزمات الدولية، مثل أزمة اللاجئين السوريين.

الهجرة: هي حركة الأفراد من بلدهم الأصلي إلى بلد آخر بقصد الإقامة المؤقتة أو الدائمة كتدفق اللاجئين السوريين إلى تركيا نتيجة للصراع المستمر في سوريا منذ عام ٢٠١١.

الأثر الاقتصادي للهجرة: هو التأثيرات التي تحدثها حركة المهاجرين على الاقتصاد المحلي والوطني، بما في ذلك سوق العمل، الخدمات العامة، والبنية التحتية، ودراسة كيفية تأثير تدفق اللاجئين السوريين على الاقتصاد المحلي في مدينة عنتاب، من حيث فرص العمل، الاستثمار، والبنية التحتية.

دراسة الحالة: هي المنهجية البحثية التي تهدف إلى فهم ظاهرة معينة من خلال دراسة نموذج أو حالة محددة بعمق واستخدام عنتاب كنموذج لدراسة الأثر الاقتصادي والاجتماعي للهجرة السورية في تركيا.

الفترة الزمنية بين(2024-2011) : هي الإطار الزمني المحدد للدراسة والذي يشمل بداية الأزمة السورية وتدفق اللاجئين، وصولاً إلى التحولات والسياسات المتبعة حتى عام ٢٠٢٤.

ستعمد هذه الدراسة إلى تقديم تحليل شامل لدور الأحزاب السياسية التركية في توجيه السياسات الخارجية تجاه أزمة الهجرة السورية، وفهم التأثير الاقتصادي لهذا التدفق السكاني على مدينة عنتاب.

أهمية البحث

يسهم البحث في تعميق الفهم النظري لكيفية تأثير الأحزاب السياسية على صياغة وتوجيه السياسات الخارجية، مما يضيف دراسة جديدة إلى الأدبيات الموجودة حول السياسة الخارجية والديناميكيات الحزبية، ويقدم إطارًا نظريًا لفهم كيفية تداخل وتفاعل السياسات الداخلية (مثل التوجهات الحزبية مع السياسات الخارجية)، مما يوفر نماذج يمكن تطبيقها في دراسات مقارنة بين دول أخرى، وتساهم الدراسة في الأدبيات حول تأثير الأزمات الإنسانية، مثل أزمة اللاجئين السوريين، على السياسات الوطنية، وتوضح كيف تتفاعل الدول مع الضغوط الإنسانية من خلال سياساتها الخارجية، كما تضيف الدراسة إلى الأدبيات النظرية حول الهجرة

واللاجئين من خلال تحليل التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لتدفق اللاجئين السوريين على مدينة عنتاب، مما يوفر دروسًا يمكن أن تكون ذات قيمة في سياقات مماثلة، وتسلط الدراسة الضوء على دور الفاعلين المحليين، مثل الحكومات المحلية في عنتاب، وكيفية تعاملهم مع السياسات الوطنية وتأثيرهم عليها، مما يضيف بعدًا جديدًا لدراسة العلاقات بين المستويات المختلفة للحكم والسياسة، ومن خلال تحليل كيفية تعامل تركيا مع أزمة اللاجئين السوريين، تقدم الدراسة رؤى نظرية حول إدارة الأزمات والتحديات التي تواجه الدول في هذا السياق، مما يمكن أن يكون مرجعًا للدول الأخرى التي تواجه أزمات مماثلة، وتساهم الدراسة في فهم الديناميكيات السياسية والاجتماعية التي تؤدي إلى التغير في السياسات، خاصة في ظل الأزمات، مما يوفر إطارًا نظريًا يمكن استخدامه لتحليل التغيرات في سياقات مختلفة، وتقدم الدراسة أدوات تحليلية جديدة لفهم التفاعل بين السياسة الداخلية والخارجية، وتأثير الهجرة على الاقتصاد والمجتمع، مما يمكن أن يستخدم في أبحاث مستقبلية في هذا المجال، وتكمن أهمية هذه الدراسة في قدرتها على تقديم رؤى جديدة ومعمقة حول دور الأحزاب السياسية في تشكيل السياسات الخارجية وتأثير الأزمات الإنسانية على السياسات الوطنية والاقتصادات المحلية، تعزز الدراسة الفهم النظري لهذه الديناميكيات وتقدم نماذج تحليلية يمكن استخدامها في دراسات مستقبلية حول موضوعات مماثلة.

أهداف البحث

تحليل توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه أزمة الهجرة السورية: فهم السياسات التي تبنتها الحكومات التركية المتعاقبة تجاه اللاجئين السوريين منذ عام ٢٠١١، دراسة العوامل الداخلية والخارجية التي أثرت في صياغة هذه السياسات.

تقييم دور الأحزاب السياسية التركية في تشكيل السياسات الخارجية: تحليل دور حزب العدالة والتنمية (AKP)(والأحزاب المعارضة) مثل حزب الشعب الجمهوري CHP وحزب الحركة القومية MHP في توجيه السياسة الخارجية التركية تجاه أزمة الهجرة السورية، دراسة الفروق بين توجهات الأحزاب السياسية المختلفة وتأثيرها على السياسات المتبعة.

تقييم التأثير الاقتصادي لتدفق اللاجئين السوريين على مدينة عنتاب: دراسة تأثير تدفق اللاجئين على سوق العمل في عنتاب، تقييم التغيرات في البنية التحتية والخدمات العامة نتيجة لزيادة عدد السكان، تحليل تأثير اللاجئين على الأعمال التجارية والاستثمار في المدينة.

تحليل تفاعل الحكومة المحلية في عنتاب مع السياسات الوطنية: دراسة المبادرات والبرامج التي تم تنفيذها لدعم اللاجئين والمجتمع المحلي، تقييم التمويل والتحديات التي واجهتها هذه المبادرات.

استشراف الآفاق المستقبلية لتأثير السياسات التركية على الهجرة والاقتصاد المحلي في عنتاب: تحليل الدروس المستفادة من السياسات السابقة وتقديم توصيات لتحسين السياسات المستقبلية، دراسة السيناريوهات المحتملة لتطور الوضع الاقتصادي والاجتماعي في عنتاب في ظل استمرار تدفق اللاجئين.

تقديم توصيات للسياسات العامة: تقديم توصيات مبنية على التحليل الأكاديمي لدور الأحزاب السياسية وتأثير السياسات الحالية، اقتراح استراتيجيات لتحسين إدارة أزمة الهجرة وتأثيرها على الاقتصاد المحلي.

من خلال تحقيق هذه الأهداف سيتم في الدراسة لتقديم فهم شامل ومفصل لدور الأحزاب السياسية التركية في توجيه السياسات الخارجية تجاه أزمة الهجرة السورية وتقييم تأثير هذه السياسات على الاقتصاد المحلي في مدينة عنتاب.

مشكلة البحث

ما هو مدى تأثير الأحزاب السياسية التركية على توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه أزمة الهجرة السورية، وانعكاس ذلك على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مدينة عنتاب خلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠٢٤؟

أسئلة البحث

١ ما هي السياسات الخارجية التي تبنتها تركيا تجاه أزمة الهجرة السورية منذ عام ٢٠١١؟

٢ ما هي العوامل التي أثرت في صياغة هذه السياسات؟

٣ كيف تطورت هذه السياسات على مر السنوات؟

٤ كيف أثر حزب العدالة والتنمية (AKP) على توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه أزمة الهجرة السورية؟

٥ ما هي المواقف التي اتخذها الحزب تجاه اللاجئين السوريين؟

٦ كيف انعكست توجهات الحزب على القرارات والسياسات الحكومية؟

٧ ما هي مواقف الأحزاب السياسية التركية المعارضة تجاه أزمة الهجرة السورية؟

٨ هل تمكنت الأحزاب المعارضة من تحقيق أي تغييرات في السياسات المتبعة؟

٩ ما هو التأثير الاقتصادي لتدفق اللاجئين السوريين على مدينة عنتاب؟

١٠ كيف تأثر سوق العمل في عنتاب بتدفق اللاجئين؟

١١ كيف تفاعلت الحكومة المحلية في عنتاب مع السياسات الوطنية المتعلقة باللاجئين السوريين؟

١٢ ما هي المبادرات والبرامج التي تم تنفيذها لدعم اللاجئين والمجتمع المحلي؟

١٣ ما هي التحديات التي واجهتها هذه المبادرات؟

١٤ ما هي السيناريوهات المحتملة لتطور الوضع الاقتصادي والاجتماعي في عنتاب؟

١٥ ما هي الدروس المستفادة من السياسات السابقة؟

منهج البحث:

هو المنهج الوصفي في تحليل الموضوع، ودراسة الظواهر كما هي في الواقع، من خلال جمع البيانات والمعلومات وتحليلها دون التدخل في متغيرات الدراسة، ويهدف المنهج الوصفي إلى وصف الظاهرة بشكل دقيق ومنظم، وتحديد خصائصها والعوامل المؤثرة فيها.

الفصل التمهيدي: الإطار النظري والمفاهيمي

الفصل التمهيدي، الذي يتناول الإطار النظري والمفاهيمي، يقدم الأسس النظرية والمفاهيم الأساسية التي يستند إليها البحث. يشمل هذا الفصل التعريفات والمفاهيم الرئيسية ويستعرض النظريات ذات الصلة بموضوع الدراسة، مما يساعد في فهم الإطار العام الذي سيتم من خلاله تحليل المسائل المطروحة في البحث.

المبحث الأول: تعريف الأحزاب السياسية ودورها في السياسة الخارجية[1]

تعد الأحزاب السياسية المعاصرة من أهم الآليات ذات التأثير المباشر على سير وحركة النظام السياسي فهي ضمان استقراره واستمراره وذلك نظرا للدور الهام التي باتت تؤديه في تنشيط الحياة السياسية من جهة وفي عملية رسم السياسات العامة للدولة إذ أصبحت تُشكل عنصرا رئيسًا من عناصر النظم الديمقراطية، فدورها اليوم أضحى ينعكس بالإيجاب أو بالسلب على فاعلية النظام السياسي وطبيعته، ناهيك عن مشاركتها في عملية رسم و صنع السياسات العامة للدولة و تأطيرها في كافة المجالات السياسة، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية... إلخ، مما يؤثر بصفة مباشرة على عملية التحديث السياسي و التطور الديمقراطي في الدولة، وهي تنظيمات اجتماعية تضم أفرادًا يتشاركون نفس الأفكار والقيم والمبادئ السياسية، ويهدفون إلى الوصول إلى السلطة السياسية أو التأثير على صنع القرار الحكومي من خلال المشاركة في الانتخابات وتشكيل الحكومة. تُعتبر الأحزاب السياسية جزءًا أساسيًا من النظام الديمقراطي، حيث تلعب دورًا رئيسيًا في تمثيل مصالح

[1] - مبادئ توجيهية لتنظيم الأحزاب السياسية، الناشر: مكتب المؤسسات الديمقراطية طبع في بولندا معتمدة من لجنة البندقية في جلستها العامة رقم ٨٤ البندقية، ١٥–١٦ أكتوبر ٢٠١٠ / ص١٧
مبادئ العلوم السياسية – إعداد د. علاء محمد مطر - عميد كلية الحقوق في جامعة الإسراء - الطبعة الثانية - ٢٠١٨ / ص١٠٦

المواطنين وتقديم خيارات سياسية مختلفة لهم، وتلعب الأحزاب السياسية دورًا مهمًا في تشكيل وتوجيه السياسة الخارجية للدولة من خلال عدة طرق:

- تحديد البرامج الخارجية. – التأثير على صنع القرار. – التفاوض والدبلوماسية.
- السياسات الاقتصادية الخارجية – الأمن والدفاع. – العلاقات الثقافية والتعليمية.

المطلب الأول: تعريف الأحزاب السياسية ووظائفها

يقدم تعريفًا للأحزاب السياسية ويشرح وظائفها الرئيسية، مثل تمثيل المواطنين، التأثير في صنع القرار، وتوجيه السياسة العامة.

أولاً: مفهوم الأحزاب السياسية[2]

الأحزاب السياسية هي تنظيمات سياسية تتكون من مجموعة من الأفراد الذين يتشاركون نفس الأفكار والمبادئ السياسية ويسعون إلى تحقيق أهداف مشتركة تتعلق بإدارة شؤون الدولة والمجتمع، تهدف هذه الأحزاب إلى الوصول إلى السلطة أو التأثير عليها من خلال المشاركة في الانتخابات وتشكيل الحكومة أو المعارضة. تتنوع الأحزاب السياسية في تركيا من حيث الأيديولوجيات والأهداف، وتشمل الأحزاب اليسارية، اليمينية، القومية، والدينية.

ثانياً: وظائف الأحزاب في النظام السياسي[3]

تمثيل المواطنين: تمثل الأحزاب مصالح وأفكار المواطنين في النظام السياسي التركي، تعمل الأحزاب على جمع وتنظيم أصوات الناس وتوجيهها نحو تحقيق أهدافهم السياسية والاجتماعية.

---

[2] - مبادئ توجيهية لتنظيم الأحزاب السياسية، الناشر: مكتب المؤسسات الديمقراطية طبع في بولندا معتمدة من لجنة البندقية في جلستها العامة رقم ٨٤ البندقية، ١٥–١٦ أكتوبر ٢٠١٠ / ص١٧
مبادئ العلوم السياسية – إعداد د. علاء محمد مطر - عميد كلية الحقوق في جامعة الإسراء - الطبعة الثانية - ٢٠١٨ / ص١٠٦

[3] - مبادئ توجيهية لتنظيم الأحزاب السياسية، الناشر: مكتب المؤسسات الديمقراطية طبع في بولندا معتمدة من لجنة البندقية في جلستها العامة رقم ٨٤ البندقية، ١٥–١٦ أكتوبر ٢٠١٠ / ص١٧
مبادئ العلوم السياسية – إعداد د. علاء محمد مطر - عميد كلية الحقوق في جامعة الإسراء - الطبعة الثانية - ٢٠١٨ / ص١٠٦

تعبئة الناخبين: تعمل الأحزاب على توعية المواطنين بالقضايا السياسية وتحفيزهم للمشاركة في الانتخابات، تقوم الأحزاب بتنظيم حملات انتخابية واجتماعات جماهيرية ووسائل إعلامية لتعبئة الناخبين.

تشكيل الحكومة: الأحزاب التي تفوز في الانتخابات تعمل على تشكيل الحكومة وإدارة شؤون الدولة، يقوم الحزب الفائز بتعيين وزرائه ووضع السياسات العامة التي تعكس رؤيته وبرنامجه الانتخابي.

تطوير السياسات والبرامج: تقوم الأحزاب بتطوير السياسات والبرامج التي تعكس رؤيتها لحل القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، هذه السياسات تُطرح في الانتخابات وتُنفذ إذا ما فاز الحزب بالسلطة.

مراقبة الحكومة (دور المعارضة): تلعب الأحزاب السياسية دورًا هامًا في مراقبة أداء الحكومة وتوجيه النقد البناء لها، تعمل الأحزاب المعارضة على تقديم بدائل للسياسات الحكومية ومحاسبة الحكومة على أفعالها.

تجنيد القادة: تقوم الأحزاب بتجنيد وتدريب القادة السياسيين والمستقبليين، تعمل على إعداد أعضاءها لتولي المناصب العامة وتزويدهم بالمهارات اللازمة لإدارة شؤون الدولة.

تنظيم الرأي العام: تساعد الأحزاب في تشكيل وتنظيم الرأي العام حول القضايا السياسية والاجتماعية، تستخدم وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي لنشر أفكارها وكسب التأييد الشعبي.

تحقيق التوازن والاستقرار: تساهم الأحزاب في تحقيق التوازن والاستقرار السياسي من خلال توفير منافذ سلمية للتعبير عن التنافس السياسي، تعمل الأحزاب على حل النزاعات وتنظيم العمل السياسي بما يضمن استقرار النظام الديمقراطي.

المطلب الثاني: تأثير الأحزاب السياسية على السياسة الخارجية[٤]

الأحزاب السياسية في تركيا تلعب دوراً مهماً في توجيه السياسة الخارجية للدولة، حيث تعكس توجهات وأيديولوجيات هذه الأحزاب في القرارات والسياسات الخارجية.

أولاً: كيفية تأثير الأحزاب على صياغة السياسات الخارجية[٥]

تؤثر الأحزاب السياسية بشكل كبير على صياغة السياسات الخارجية من خلال العديد من الوسائل والآليات التي تتفاعل فيها الأيديولوجيات والأولويات الحزبية مع متطلبات السياسة الخارجية للدولة، فيما يلي بعض الطرق الرئيسة التي يتم بها هذا التأثير:

جدول أعمال الأحزاب والبرامج الانتخابية: تقوم الأحزاب بتحديد أولويات السياسة الخارجية في برامجها الانتخابية، مما يعكس رؤيتها وأيديولوجياتها حول كيفية التعامل مع القضايا الدولية، وبعد الفوز في الانتخابات، تسعى الأحزاب لتنفيذ وعودها الانتخابية في مجال السياسة الخارجية.

التعيينات في المناصب الحكومية: تعيين الأفراد في المناصب الرئيسية مثل وزير الخارجية والسفراء يعتمد على ولائهم الحزبي ورؤيتهم السياسية، مما يؤثر على تنفيذ السياسات الخارجية وتعيين المستشارين والخبراء الذين يشاركون في صياغة السياسات يعتمد على التوجهات الحزبية والأيديولوجية.

صنع القرار والتشريع: الأحزاب السياسية التي تملك تمثيلًا في البرلمان تشارك في صياغة السياسات الخارجية من خلال النقاشات البرلمانية واللجان المختصة وتمرير قوانين وتشريعات متعلقة بالسياسة الخارجية يعتمد على الأغلبية البرلمانية التي تمثل الأحزاب الحاكمة.

---

[٤] - عملية صنع القرار في السياسة الخارجية – أحمد نوري النعيمي – عمان دار زهران ٢٠١١ / ص٤٤٧

[٥] - عملية صنع القرار في السياسة الخارجية – أحمد نوري النعيمي – عمان دار زهران ٢٠١١ / ص٤٤٧

التفاعل مع الجمهور وتعبئة الرأي العام وتعبئة الدعم الشعبي: الأحزاب تسعى لتعبئة الدعم الشعبي لسياساتها الخارجية من خلال الحملات الإعلامية والتواصل مع الجمهور، التأثير على الرأي العام حول القضايا الخارجية يمكن أن يوجه السياسات الحكومية في اتجاهات معينة.

التحالفات الدولية والشراكات: تسعى الأحزاب لبناء تحالفات دولية تتماشى مع رؤيتها السياسية على سبيل المثال، الأحزاب ذات التوجهات الغربية تسعى لتعزيز العلاقات مع الدول الغربية والاتحاد الأوروبي، بينما الأحزاب ذات التوجهات القومية قد تفضل العلاقات الثنائية والمستقلة، التفاوض على المعاهدات والاتفاقيات الدولية يتأثر بالأولويات الحزبية.

ثانياً: التأثير على الاقتصاد والتجارة الخارجية[٦]

السياسات التجارية والاقتصادية تتأثر برؤية الأحزاب الحاكمة لأهمية العلاقات الاقتصادية مع دول معينة، الأحزاب قد تدفع باتجاه فرض أو رفع عقوبات اقتصادية بناءً على مصالحها وأيديولوجياتها.

القضايا الأمنية والدفاعية: التحالفات العسكرية والمشاركة في العمليات العسكرية الدولية تتأثر بموقف الأحزاب السياسية من القضايا الأمنية، القرارات المتعلقة بالإنفاق الدفاعي وتسليح الجيش ترتبط بالأولويات الحزبية.

المطلب الثالث: السياق التركي ودور الأحزاب السياسية في السياسة الخارجية

يتناول السياق التركي، مسلطًا الضوء على دور الأحزاب السياسية في تشكيل وتوجيه السياسة الخارجية لتركيا، وتأثيرها في القرارات والعلاقات الدولية.

---

[٦] - عملية صنع القرار في السياسة الخارجية – أحمد نوري النعيمي – عمان دار زهران ٢٠١١ / ص٤٤٧

أولاً: النظام السياسي في تركيا[٧]

النظام السياسي في تركيا هو نظام جمهوري ديمقراطي يتكون من ثلاثة فروع رئيسة: السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية، والسلطة القضائية، يتميز النظام السياسي التركي بوجود تعددية حزبية، تلعب الأحزاب السياسية دورًا رئيسا في الحياة السياسية.

السلطة التنفيذية الرئيس: هو رئيس الدولة ورئيس الحكومة ويتمتع بسلطات واسعة تشمل تعيين الوزراء، وإصدار المراسيم التنفيذية، وتمثيل الدولة في الشؤون الخارجية، والإشراف على السياسات العامة ويُنتخب الرئيس مباشرة من قبل الشعب لفترة مدتها خمس سنوات، ويمكن إعادة انتخابه لمرة واحدة.

مجلس الوزراء: يتألف مجلس الوزراء من الوزراء الذين يعينهم الرئيس، يعمل المجلس على تنفيذ السياسات الحكومية، إدارة الشؤون اليومية للدولة، مسؤول عن تنفيذ السياسات العامة، إعداد الموازنة العامة، وإدارة القطاعات المختلفة مثل الصحة والتعليم والدفاع.

السلطة التشريعية البرلمان (الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا):[٨] يتكون البرلمان من مجلس واحد يسمى الجمعية الوطنية الكبرى، يتألف من ٦٠٠ عضو يتم انتخابهم مباشرة من قبل الشعب لفترة مدتها خمس سنوات، البرلمان مسؤول عن سن القوانين، المصادقة على الموازنة، مراقبة عمل الحكومة، ويمتلك سلطة استجواب الوزراء والرئيس وإجراء تحقيقات.

---

[٧] - النظام السياسي في تركيا - أحمد نوري النعيمي – عمان دار زهران ٢٠١١ / ص١١١

[٨] - التجربة التركية من أتاتورك إلى أردوغان – محمد صادق إسماعيل – القاهرة - العربي للنشر والتوزيع ٢٠١٣ / ص١٣

السلطة القضائية: القضاء التركي مستقل عن السلطتين التنفيذية والتشريعية، يضمن الدستور استقلالية القضاء، يتألف النظام القضائي من محاكم متعددة تشمل المحكمة الدستورية، المحكمة العليا، محاكم الاستئناف، والمحاكم الابتدائية.

الأحزاب السياسية: النظام السياسي التركي يتميز بتعددية حزبية، حيث توجد العديد من الأحزاب السياسية التي تتنافس في الانتخابات المحلية والوطنية وتشمل الأحزاب الرئيسة في تركيا:

- حزب العدالة والتنمية (AKP) – حزب الحركة القومية(MHP)
- حزب الشعب الجمهوري (CHP) – حزب الشعوب الديمقراطي.(HDP)

الانتخابات: تُجرى الانتخابات الرئاسية كل خمس سنوات، ويُنتخب الرئيس بالأغلبية (1+50) من أصوات الناخبين، إذا لم يحصل أي مرشح على الأغلبية في الجولة الأولى، تُجرى جولة ثانية بين المرشحين الحاصلين على أعلى الأصوات كما وتُجرى الانتخابات البرلمانية كل خمس سنوات أيضًا باستخدام نظام التمثيل النسبي، حيث تُخصص المقاعد البرلمانية للأحزاب بناءً على نسبة الأصوات التي يحصلون عليها.

الهيئات المستقلة: مجلس الأمن القومي يتألف من كبار المسؤولين العسكريين والمدنيين، ويترأسه الرئيس، ويقدم المجلس توصيات حول السياسات الأمنية والدفاعية، ويعمل على تنسيق جهود الأمن القومي، والمحكمة الدستورية تتولى مراجعة دستورية القوانين والمراسيم الرئاسية، ويمكنها إلغاء القوانين غير الدستورية ويعين أعضاء المحكمة من قبل الرئيس والهيئات القضائي، ويوجد هيئات أخرى مثل yük والإعلام.

النظام الإداري: تركيا مقسمة إداريًا إلى ٨١ محافظة، يدير كل منها محافظ معين من قبل الحكومة المركزية وتتمتع البلديات بالاستقلال الإداري والمالي، وتدير الشؤون المحلية مثل الخدمات العامة.

ثانياً: دور الأحزاب السياسية التركية في السياسة الخارجية والبنية التحتية[٩]

تلعب الأحزاب السياسية التركية دورًا حيويًا في تشكيل السياسات الخارجية والبنية التحتية للدولة، كل حزب له رؤية واستراتيجية مختلفة تنعكس على هذه المجالات بناءً على أيديولوجيته وأهدافه السياسية وهذه أمثلة لبعض الأحزاب الرئيسة:

حزب العدالة والتنمية(AKP)[١٠] السياسات الإقليمية: يسعى حزب العدالة والتنمية إلى تعزيز العلاقات مع الدول الإسلامية والشرق الأوسط، مستفيدًا من الروابط الثقافية والدينية ويعمل الحزب على الحفاظ على توازن في العلاقات مع القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، وروسيا، مما يعكس توجهاته البراغماتية ويتبنى الحزب سياسة نشطة في دعم اللاجئين وقضايا حقوق الإنسان، كما يتضح من مواقفه تجاه الأزمة السورية ويركز الحزب على مشاريع التنمية الاقتصادية الكبرى مثل مشاريع النقل، الطاقة، والإسكان وتشمل المشاريع الكبرى مطار إسطنبول الجديد، قناة إسطنبول، والجسور والطرق السريعة ويعزز الحزب برامج التحديث الحضري، بما في ذلك تطوير المناطق الحضرية القديمة وتحديث البنية التحتية المدنية.

حزب الشعب الجمهوري(CHP) [١١] يركز حزب الشعب الجمهوري على تعزيز العلاقات مع الدول الغربية، خاصة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، مع التأكيد على القيم العلمانية والديمقراطية، ويدعم الحزب بقوة عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ويعمل على تحسين العلاقات مع الدول الأوروبية ويفضل الحزب الدبلوماسية متعددة الأطراف والتعاون الدولي في حل النزاعات و يدعم الحزب مشاريع البنية التحتية التي تركز على الاستدامة البيئية والتنمية المستدامة ويركز الحزب على الشفافية والمساءلة في تنفيذ مشاريع البنية

---

[٩] - السياسة الخارجية التركية – عماد قدورة – قطر - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات – ٢٠٢١ – ص١٠٩

[١٠] - السياسة الخارجية التركية في عصر حزب العدالة والتنمية - أركان للدراسات والأبحاث والنشر – ٢٠٢٢ – ص١٩

[١١] - ما هي ملامح السياسة الخارجية لحزب الشعب الجمهوري المنتصر في المحليات التركية؟ نشرت في ٢٠٢٤/٠٤/٠١ الشرق الأوسط

التحتية، ويعارض الفساد والمحسوبية ويشجع الحزب على تطوير البنية التحتية في المناطق الريفية والمهملة، مع تعزيز العدالة الاجتماعية.

حزب الحركة القومية(MHP)[١٢] يتبنى الحزب موقفًا قوميًّا صارمًا، يركز على حماية المصالح الوطنية وتعزيز السيادة ويولي الحزب اهتمامًا كبيرًا للقضايا الأمنية والدفاعية، بما في ذلك مكافحة الإرهاب وتعزيز القدرات العسكرية ويفضل الحزب تعزيز العلاقات الثنائية مع الدول المجاورة مع التركيز على المصالح القومية يدعم الحزب مشاريع البنية التحتية التي تعزز الوحدة الوطنية وتقوي الاقتصاد الوطني ويولي الحزب اهتمامًا خاصًا للبنية التحتية الدفاعية، بما في ذلك بناء منشآت عسكرية وتحديث البنية التحتية الدفاعية ويركز الحزب على توزيع مشاريع التنمية بشكل متوازن بين المناطق المختلفة في تركيا.

حزب الشعوب الديمقراطي(HDP)[١٣] يركز الحزب على الدفاع عن حقوق الأقليات، بما في ذلك الأكراد، مما يؤثر على سياسته الخارجية في التعامل مع القضايا الإقليمية المتعلقة بالأقليات ويدعو الحزب إلى الحلول السلمية والدبلوماسية للنزاعات، ويعزز حقوق الإنسان والديمقراطية في العلاقات الدولية يسعى الحزب لتعزيز التعاون الدولي في قضايا حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية .يدعو الحزب إلى تعزيز البنية التحتية في المناطق الكردية والمحرومة، مع التركيز على حقوق المجتمعات المحلية و يركز الحزب على تطوير البنية التحتية الاجتماعية مثل المدارس والمستشفيات والمرافق العامة ويشجع الحزب على تنفيذ مشاريع بنية تحتية تحترم البيئة وتعزز الاستدامة البيئية.

[١٢] - ما هي ملامح السياسة الخارجية لحزب الشعب الجمهوري المنتصر في المحليات التركية؟ نشرت في ٢٠٢٤/٠٤/٠١ الشرق الأوسط
[١٣] - ما هي ملامح السياسة الخارجية لحزب الشعب الجمهوري المنتصر في المحليات التركية؟ نشرت في ٢٠٢٤/٠٤/٠١ الشرق الأوسط

المبحث الثاني: مفهوم الهجرة وأزمة اللاجئين السوريين

يستعرض مفهوم الهجرة، مع التركيز على أزمة اللاجئين السوريين، حيث يناقش أسبابها وتداعياتها، وتأثيراتها على الدول المستضيفة والمجتمع الدولي.

المطلب الأول: تعريف الهجرة وأنواعها

يقدم تعريفًا للهجرة، موضحًا أنواعها المختلفة، مثل الهجرة الداخلية والخارجية، والهجرة الطوعية والقسرية، ويبين الفروق بينها وأسباب حدوثها.

أولاً: مفهوم الهجرة[١٤]

هي حركة انتقال الأفراد أو الجماعات من مكان إلى آخر بهدف الاستقرار في منطقة جديدة، يمكن أن تكون هذه الحركة داخل حدود الدولة (الهجرة الداخلية) أو عبر الحدود الدولية (الهجرة الخارجية). يتضمن مفهوم الهجرة مجموعة متنوعة من الأسباب والدوافع، سواء كانت اقتصادية، سياسية، اجتماعية، أو بيئية.

ثانياً: أنواع الهجرة (داخلية وخارجية)

الهجرة الداخلية: هي حركة الأشخاص داخل حدود نفس الدولة، مثل الانتقال من الريف إلى المدينة أو بين المدن وتشمل البحث عن فرص عمل أفضل، التعليم، أو تحسين مستوى المعيشة.

الهجرة الخارجية: هي حركة الأفراد أو الجماعات عبر الحدود الدولية إلى دولة أخرى وتشمل الهروب من النزاعات المسلحة، الاضطهاد، أو البحث عن فرص اقتصادية أفضل.

[١٤] - كتاب مقدمة في دراسة الهجرة – أيمن الزهري – مكتبة الأنجلو المصرية / ص١٥-١٧ – القاهرة - ٢٠٢٢

المطلب الثاني: أسباب وآثار الهجرة

يناقش أسباب الهجرة، مثل العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، إضافة إلى النزاعات والحروب. كما يستعرض آثار الهجرة على الدول المرسلة والمستقبلة، بما في ذلك التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

أولاً: أسباب الهجرة (اقتصادية، سياسية، اجتماعية)

الهجرة ظاهرة متعددة الأبعاد، ولها العديد من الأسباب التي تدفع الأفراد أو الجماعات للانتقال من مكان إلى آخر ويمكن تصنيف هذه الأسباب إلى اقتصادية، سياسية، واجتماعية.

الأسباب الاقتصادية:

البطالة والفقر: يعد الفقر والبطالة من أهم الأسباب الاقتصادية التي تدفع الأفراد للهجرة ويبحث الناس عن فرص عمل أفضل وأجور أعلى في الدول الأخرى لتحسين مستواهم المعيشي.

فرص العمل: تنتقل الأفراد إلى مناطق أو دول توفر فرص عمل متنوعة ومستقرة، سواء كانت في الصناعات المختلفة أو في الأعمال المهنية والتجارية.

تحسين الدخل: يسعى الكثيرون إلى الهجرة لزيادة دخلهم، حيث يمكن أن تكون الأجور في الدول المتقدمة أعلى بكثير مما هي عليه في دولهم الأصلية.

التنمية الاقتصادية: يمكن للهجرة أن تكون جزءًا من استراتيجية التنمية الشخصية والاقتصادية للأفراد، حيث يسعون لاكتساب مهارات وخبرات جديدة في بيئات اقتصادية أكثر تطورًا.

الأسباب السياسية:

الاضطهاد السياسي: يهاجر الأفراد بسبب الاضطهاد السياسي في دولهم الأصلية، حيث يتعرضون للتمييز أو القمع بسبب معتقداتهم السياسية.

الحروب والنزاعات المسلحة: تدفع النزاعات المسلحة والحروب الأهلية ملايين الأشخاص إلى الهروب من مناطق النزاع بحثًا عن الأمان والاستقرار في دول أخرى.

الاستبداد وانتهاكات حقوق الإنسان: يفر الأفراد من الأنظمة الاستبدادية التي تنتهك حقوق الإنسان، مثل حرية التعبير والتجمع، ويبحثون عن دول تحترم الحقوق والحريات الأساسية.

عدم الاستقرار السياسي: يمكن أن يؤدي عدم الاستقرار السياسي والأزمات الحكومية المتكررة إلى الهجرة بحثًا عن بيئة سياسية مستقرة.

الأسباب الاجتماعية:

لم شمل الأسرة: يعد لم شمل الأسرة أحد الأسباب الرئيسية للهجرة، حيث يسعى الأفراد للانضمام إلى أفراد أسرهم الذين هاجروا في وقت سابق.

الزواج: يمكن أن تكون الهجرة لأسباب الزواج، سواء كان الزواج من شخص يعيش في دولة أخرى أو بسبب القوانين الثقافية أو الاجتماعية.

التعليم: يسافر الكثيرون للحصول على تعليم أفضل في مؤسسات تعليمية مرموقة خارج بلادهم، بحثًا عن فرص تعليمية متقدمة وتحقيق طموحاتهم الأكاديمية والمهنية.

الكوارث الطبيعية: تضطر الكوارث الطبيعية مثل الزلازل، الفيضانات، والجفاف الأفراد للهجرة من مناطقهم المتضررة بحثًا عن الأمان والمساعدة.

ثانياً: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة

تلعب الهجرة دورًا محوريًا في تشكيل الاقتصادات والمجتمعات حول العالم، حيث تحمل معها فرصًا وتحديات متعددة، تتطلب إدارة الهجرة سياسات متوازنة تراعي الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق الفوائد وتقليل الآثار السلبية ولها تأثيرات متعددة على الاقتصادات المحلية والعالمية، وتتضمن هذه التأثيرات جوانب إيجابية وسلبية:

الآثار الاقتصادية:

الآثار الإيجابية: تساهم الهجرة في تعزيز القوى العاملة في الدول المستقبلة، خاصة في القطاعات التي تعاني من نقص العمالة، مثل الزراعة، البناء، والخدمات. وتساهم تحويلات الأموال التي يرسلها المهاجرون إلى أسرهم في بلدانهم الأصلية في دعم الاقتصادات المحلية وتخفيف حدة الفقر، ويجلب المهاجرون مهارات وخبرات جديدة، مما يعزز من الابتكار والإنتاجية في الدول المستقبلة، ويساهم المهاجرون في زيادة الطلب على السلع والخدمات، مما يدعم النمو الاقتصادي المحلي، وفي بعض الحالات، تساهم الهجرة في التنمية الريفية من خلال الاستثمار في البنية التحتية وتحسين مستوى المعيشة في المجتمعات الأصلية.

الآثار السلبية: يمكن أن تؤدي الهجرة إلى زيادة الضغط على الموارد والخدمات العامة مثل التعليم، الرعاية الصحية، والإسكان، قد تؤدي زيادة تدفق العمالة إلى زيادة المنافسة على الوظائف المتاحة، مما قد يؤثر سلبًا على أجور وفرص العمل للسكان المحليين، قد تؤدي تحويلات المغتربين الكبيرة إلى تدفق رأس المال خارج الدول المستقبلة، مما يؤثر على الاستقرار الاقتصادي، قد يزيد الضغط على الأنظمة الضريبية والبرامج الاجتماعية في الدول المستقبلة نتيجة لزيادة عدد السكان.

الآثار الاجتماعية:

الآثار الإيجابية: تسهم الهجرة في إثراء الثقافة المحلية بالتنوع والتعددية، مما يعزز الفهم والتسامح بين الثقافات المختلفة، يساهم المهاجرون في تعزيز التبادل الثقافي من خلال نشر تقاليدهم وثقافاتهم، مما يثري الحياة الثقافية في المجتمعات المستقبلة، يمكن أن يساهم المهاجرون في بناء شبكات اجتماعية قوية تدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يعزز التنوع الثقافي فرص التعلم والتفاهم المتبادل بين الثقافات المختلفة في المدارس والجامعات.

الآثار السلبية: يمكن أن تؤدي الاختلافات الثقافية والدينية واللغوية إلى توترات وصراعات بين المهاجرين والمجتمعات المحلية. قد يواجه المهاجرون التهميش والتمييز، مما يؤثر على اندماجهم في المجتمع المستضيف ويؤدي إلى تفاقم الفجوات الاجتماعية. يمكن أن يؤدي تدفق المهاجرين إلى زيادة الضغط على الخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم والإسكان، مما يؤثر على جودة هذه الخدمات. قد تؤدي الهجرة إلى تغييرات في التركيبة السكانية للمجتمعات، مما يؤثر على الهوية الوطنية والتوازن الديموغرافي.

المطلب الثالث: أزمة اللاجئين السوريين

يتناول أزمة اللاجئين السوريين، مسلطًا الضوء على أسباب النزوح الواسع نتيجة الصراع السوري، وتأثير هذه الأزمة على الدول المستضيفة والمجتمع الدولي، بالإضافة إلى التحديات الإنسانية والاجتماعية التي تواجه اللاجئين والدول التي تستضيفهم.

أولاً: خلفيات الأزمة السورية[١٥]

الخلفية التاريخية والسياسية: الاستقلال وتأسيس الجمهورية: حصلت سوريا على استقلالها من فرنسا في عام ١٩٤٦، وأصبحت جمهورية مستقلة، شهدت السنوات التالية تقلبات سياسية متعددة، بما في ذلك الانقلابات العسكرية والصراعات السياسية الداخلية.

[١٥] - كتاب جراح الذاكرة – الكاتب كزافيه بارون – نشر تلانديه - ٢٠١٣

حكم حزب البعث: وصل حزب البعث العربي الاشتراكي إلى السلطة في انقلاب عسكري عام ١٩٦٣، مما أدى إلى فترة طويلة من الحكم العسكري والحزب الواحد، في عام ١٩٧٠ استولى حافظ الأسد على السلطة وأصبح رئيسًا لسوريا، حيث حكم البلاد بقبضة حديدية حتى وفاته في عام ٢٠٠٠، ليخلفه ابنه بشار الأسد.

بداية الأزمة (2011) الثورات العربية: تأثرت سوريا بموجة الاحتجاجات والثورات التي اجتاحت العالم العربي في أوائل عام ٢٠١١، بدأت الاحتجاجات في سوريا في مارس ٢٠١١ بمطالبات بالإصلاحات السياسية والإفراج عن السجناء السياسيين.

قمع الاحتجاجات: ردت الحكومة السورية على هذه الاحتجاجات بقمع شديد، مما أدى إلى تصاعد العنف واندلاع نزاع مسلح بين قوات الحكومة والمعارضة.

تصاعد النزاع وتشكيل الجيش السوري الحر: مع تزايد القمع، انشق العديد من الجنود عن الجيش السوري وشكلوا الجيش السوري الحر، الذي أصبح واحدًا من أبرز فصائل المعارضة المسلحة.

ظهور الجماعات الجهادية: تسببت الفوضى في ظهور العديد من الجماعات الجهادية، بما في ذلك جبهة النصرة (المرتبطة بتنظيم القاعدة) وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، مما زاد من تعقيد النزاع.

التدخلات الدولية والدعم الخارجي: تلقت الحكومة السورية دعماً كبيراً من روسيا وإيران، بينما دعمت الولايات المتحدة والدول الأوروبية ودول الخليج فصائل المعارضة المختلفة، أدى ذلك إلى تعقيد النزاع وتحويله إلى حرب بالوكالة بين القوى الإقليمية والدولية.

التدخل العسكري الروسي: في سبتمبر ٢٠١٥، تدخلت روسيا عسكريًا لدعم حكومة الأسد، مما قلب موازين القوى لصالح الحكومة السورية.

الأزمة الإنسانية اللاجئون والنازحون: تسببت الحرب في نزوح ملايين السوريين داخل وخارج البلاد وفقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، بأن هناك أكثر من ٦ ملايين نازح داخليًا وأكثر من ٥ ملايين لاجئ سوري في الدول المجاورة وأوروبا وأكثر من نصفهم في تركيا المجاورة.

الوضع الإنساني: عانى المدنيون من حصار، ونقص في الغذاء والدواء، واستهداف المرافق الطبية، مما أدى إلى أزمة إنسانية واسعة النطاق.

المحاولات الدبلوماسية ومفاوضات جنيف وأستانا: جرت العديد من المحاولات للتوصل إلى حل سياسي للأزمة، بما في ذلك محادثات جنيف تحت رعاية الأمم المتحدة ومفاوضات أستانا التي رعتها روسيا وتركيا وإيران، رغم بعض التقدم، لم تسفر هذه المحادثات عن تسوية نهائية للنزاع.

الوضع الراهن والتهدئة النسبية مع استمرار التحديات: منذ عام ٢٠١٩، شهدت سوريا هدوءًا نسبياً في القتال مع استمرار سيطرة الحكومة على معظم الأراضي. ومع ذلك، لا تزال هناك جيوب من العنف في مناطق مختلفة، وخاصة في شمال غرب البلاد حيث توجد فصائل المعارضة وجماعات جهادية، تواجه سوريا تحديات هائلة تشمل إعادة الإعمار، وعودة اللاجئين، وتحقيق الاستقرار السياسي. لا تزال العقوبات الدولية على الحكومة السورية تؤثر على الاقتصاد، وتظل الأوضاع الإنسانية في العديد من المناطق حرجة.

ثانياً: تدفق اللاجئين السوريين إلى تركيا

بداية الأزمة: مع تصاعد العنف في سوريا عام ٢٠١١، بدأ السوريون في الفرار من منازلهم بحثاً عن الأمان في الدول المجاورة، وكان لتركيا نصيب كبير من هذا التدفق نظرًا لقربها الجغرافي من سوريا.

استجابة تركيا: استجابت تركيا بسرعة لتدفق اللاجئين من خلال فتح حدودها وتقديم المساعدة الإنسانية، في البداية، تم إنشاء مخيمات مؤقتة على الحدود لاستقبال اللاجئين الفارين من النزاع.

تزايد الأعداد: مع استمرار النزاع وتفاقم الوضع الإنساني في سوريا، تزايدت أعداد اللاجئين السوريين المتدفقين إلى تركيا بشكل كبير، بحلول عام ٢٠١٣ كان هناك بالفعل مئات الآلاف من اللاجئين السوريين في تركيا.

إحصائيات: وفقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، تجاوز عدد اللاجئين السوريين في تركيا ٣.٦ مليون بحلول عام ٢٠٢٠، مما يجعل تركيا أكبر مستضيف للاجئين السوريين في العالم.

التوزيع الجغرافي المدن والمخيمات: بينما يقيم جزء كبير من اللاجئين في مخيمات مخصصة على طول الحدود السورية التركية، فإن الغالبية العظمى تعيش في المدن الكبرى مثل إسطنبول، غازي عنتاب، شانلي أورفا، وهاتاي، في هذه المدن، يواجه اللاجئون تحديات عديدة تتعلق بالاندماج والتوظيف والتعليم وتعتبر مدينة غازي عنتاب من أهم المدن التي تستضيف اللاجئين السوريين نظراً لقربها من الحدود السورية وتوافر فرص العمل نسبيًا.

التحديات والآثار الاقتصادية والاجتماعية: يشكل إيجاد فرص عمل للاجئين تحدياً كبيراً على الرغم من السماح لبعض اللاجئين بالعمل بشكل قانوني، إلا أن الكثيرين يعملون في القطاع غير الرسمي بأجور منخفضة وظروف عمل صعبة.

التعليم: تسعى تركيا لدمج الأطفال السوريين في نظامها التعليمي، إلا أن اللغة والعوائق الثقافية تشكل تحديات كبيرة حيث تم إنشاء مدارس خاصة للاجئين وتقديم دروس اللغة التركية، لكن العديد من الأطفال لا يزالون خارج النظام التعليمي.

الصحة: توفير الرعاية الصحية للاجئين يمثل تحدياً آخر. تمت إتاحة خدمات الرعاية الصحية الأساسية للاجئين، ولكن تظل الخدمات المتخصصة محدودة.

التماسك الاجتماعي: يتعين على اللاجئين والمجتمع المحلي التعايش معًا، مما يخلق أحياناً توترات اجتماعية وثقافية وقد ينجم عن ذلك بعض الصراعات بسبب المنافسة على الموارد وفرص العمل.

السياسات الحكومية والدولية:

السياسات التركية: تبنت الحكومة التركية سياسات متعددة لدعم اللاجئين، بما في ذلك إصدار بطاقات الحماية المؤقتة التي تتيح لهم الوصول إلى الخدمات الأساسية كما تم إنشاء برامج لدعم الاندماج والتوظيف.

الدعم الدولي: تلقت تركيا دعماً مالياً وإنسانياً من المجتمع الدولي بما في ذلك الاتحاد الأوروبي لتخفيف العبء الناجم عن استضافة هذا العدد الكبير من اللاجئين وتم توقيع اتفاقية بين تركيا والاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٦ تهدف إلى إدارة تدفق اللاجئين وتقليل الهجرة غير النظامية إلى أوروبا.

المستقبل والتحديات المستمرة إعادة التوطين وإعادة الإعمار: تعارض تركيا إعادة اللاجئين إلى سوريا ما لم يتحسن الوضع الأمني والسياسي هناك بشكل كبير في الوقت نفسه تواجه تركيا تحديات داخلية مرتبطة بإدماج اللاجئين في المجتمع والاقتصاد، على المدى الطويل قد يلعب اللاجئون دورًا في إعادة إعمار سوريا بعد انتهاء النزاع ومع ذلك، يتطلب ذلك ضمانات أمان ودعم دولي.

المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي للعلاقة بين الأحزاب السياسية والهجرة[١٦]

يستعرض الإطار المفاهيمي للعلاقة بين الأحزاب السياسية والهجرة، موضحًا كيف تؤثر مواقف وتوجهات الأحزاب السياسية على سياسات الهجرة واستقبال اللاجئين. كما يناقش كيفية توظيف الأحزاب لقضية الهجرة في البرامج السياسية وتأثيرها على الرأي العام وصنع القرار.

[١٦] - تقرير الهجرة في العالم لعام ٢٠٢٠ IOM

المطلب الأول: النظريات المتعلقة بالعلاقة بين السياسة الخارجية والهجرة

تعتبر العلاقة بين السياسة الخارجية والهجرة موضوعًا متعدد الأبعاد، وقد تناولت العديد من النظريات السياسية والاجتماعية هذا الموضوع من زوايا مختلفة.

أولاً: نظرية الواقعية

تركز النظرية الواقعية في العلاقات الدولية على مفهوم القوة والمصلحة الوطنية وينظر الواقعيون إلى الدولة كفاعل أساسي يسعى لتعظيم مصالحه الأمنية والاقتصادية ومن منظور الواقعية، تتعامل الدول مع قضايا الهجرة كجزء من استراتيجيتها الأمنية والاقتصادية. قد تستخدم الدول سياسات الهجرة لتعزيز قوتها الاقتصادية من خلال استقطاب العمالة الماهرة أو لتعزيز أمنها الوطني عبر التحكم في تدفقات المهاجرين واللاجئين ومثالاً على ذلك قد تقوم دول بإبرام اتفاقيات مع دول أخرى لاستقبال اللاجئين مقابل مساعدات مالية أو تعاون أمني، كما هو الحال في اتفاقية تركيا والاتحاد الأوروبي بشأن اللاجئين السوريين.

ثانياً: نظرية الليبرالية

تركز النظرية الليبرالية على التعاون الدولي، المؤسسات الدولية، والقيم الديمقراطية، ترى الليبرالية أن التعاون بين الدول يمكن أن يؤدي إلى نتائج إيجابية للجميع ومن منظور الليبرالية، تعتبر الهجرة فرصة لتعزيز التفاهم والتعاون بين الدول ويمكن للدول استخدام سياسات الهجرة لتعزيز العلاقات الدبلوماسية والتجارية، وتبادل الثقافات والمعرفة ومثالاً على ذلك سياسات الهجرة التي تهدف إلى تعزيز التبادل الطلابي والثقافي بين الدول، أو تلك التي تسهل حركة العمالة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

ثالثاً: النظرية البنائية نظرية البناء الاجتماعي

تركز هذه النظرية على الدور الذي تلعبه الأفكار والمعايير والهويات في تشكيل السياسة الدولية، ترى أن السياسة الخارجية والهجرة تتأثران بالهويات القومية والثقافية والتصورات الاجتماعية ومن منظور البناء الاجتماعي، تعتمد سياسات الهجرة على كيفية تصور الدول لهويتها ومكانتها في النظام الدولي، يمكن أن تؤدي التصورات ذلك الهجرة في الدول الإسكندنافية التي تعكس قيمها في العدالة الاجتماعية والإنسانية، مقابل سياسات الهجرة التقييدية في دول أخرى تعتمد على تصورات أمنية.

المطلب الثاني: تحليل السياسات الخارجية التركية تجاه الهجرة منذ بداية الأزمة السورية في عام ٢٠١١.

أصبحت تركيا واحدة من أكبر مستضيفي اللاجئين في العالم، تجاوز عدد اللاجئين السوريين في تركيا ٣.٦ مليون لاجئ، بالإضافة إلى لاجئين من جنسيات أخرى، هذا الوضع جعل قضية الهجرة محوراً أساسياً في السياسة الخارجية التركية.

أولاً: سياسات الحكومة التركية تجاه اللاجئين السوريين[١٧]

السياسة المفتوحة: مع بداية النزاع السوري، تبنت تركيا سياسة "الباب المفتوح" حيث سمحت للسوريين بالدخول إلى أراضيها هرباً من العنف. وفرت الحكومة التركية مخيمات للاجئين على طول الحدود وقدمت لهم المساعدات الأساسية وتعكس هذه السياسة القيم الإنسانية والدينية التي تشدد على مساعدة المحتاجين، وأيضاً رغبة تركيا في تعزيز مكانتها الإقليمية والدولية كدولة مضيافة وإنسانية.

---

[١٧] - (Fuat Keyman & Ahmet T. Kuru) السياسة والديمقراطية في تركيا - (Meryem Ardem) "سياسات الحماية والاندماج - ٢٠١٧ المقالات والدراسات < رؤية تركية https://rouyaturkiyyah.com/ - السياسة الخارجية التركية عماد قدورة -قطر- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات – ٢٠٢١ – ص٨٣

الحماية المؤقتة الإطار القانوني: منحت تركيا للسوريين وضع "الحماية المؤقتة"، الذي يتيح لهم الإقامة والحصول على الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية ويمنح هذا الوضع اللاجئين بعض الحقوق، لكنه لا يرقى إلى مستوى اللجوء الرسمي أدى ذلك إلى تحديات في دمج اللاجئين في المجتمع التركي، حيث يواجه اللاجئون صعوبات في العمل بشكل قانوني والوصول إلى الخدمات بشكل كامل.

الاتفاقية مع الاتحاد الأوروبي[١٨] (2016): مضمون الاتفاقية: في مارس ٢٠١٦ أبرمت تركيا اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي تهدف إلى الحد من تدفق اللاجئين والمهاجرين غير النظاميين إلى أوروبا، تتضمن الاتفاقية إعادة المهاجرين غير النظاميين من اليونان إلى تركيا مقابل استقبال لاجئين سوريين من تركيا بطريقة منظمة، كما تشمل تقديم مساعدات مالية لتركيا لدعم جهودها في استضافة اللاجئين وتهدف تركيا من خلال هذه الاتفاقية إلى تحسين علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي، والحصول على دعم مالي للتعامل مع أزمة اللاجئين، وتعزيز نفوذها السياسي في القارة الأوروبية.

إعادة التوطين وإعادة الإعمار: بدأت تركيا في السنوات الأخيرة بالدفع نحو إعادة توطين اللاجئين السوريين في مناطق شمال سوريا التي تسيطر عليها تركيا والفصائل المتحالفة معها وتهدف هذه السياسة إلى تقليل العبء الاقتصادي والاجتماعي على تركيا وتحقيق أهداف جيوسياسية في سوريا وتعرضت هذه السياسات لانتقادات من قبل منظمات حقوق الإنسان التي ترى أن الظروف في المناطق المستهدفة غير آمنة للعودة، وأن هناك مخاوف بشأن الطابع الطائفي والإثني لهذه السياسات.

[١٨] - "اتفاقية الهجرة المحدثة بين تركيا والاتحاد الأوروبي" مقالة لإبراهيم قالن نشرها المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية على موقعه - ١٩,٠٣,٢٠٢١ الإلكتروني - https://www.aljazeera.net/ الجزيرة نت - 13/12/2016

ثانياً: دور الأحزاب السياسية في تشكيل هذه السياسات[١٩]

تلعب الأحزاب السياسية في تركيا دورًا محوريًا في تشكيل سياسات الهجرة، إذ تختلف مواقفها وتوجهاتها بناءً على أيديولوجياتها وأهدافها السياسية ومن خلال هذه السياسات، تسعى الأحزاب إلى تحقيق مصالحها الحزبية وكسب تأييد الناخبين.

حزب العدالة والتنمية (AKP): يتبع حزب العدالة والتنمية سياسات محافظة تعكس القيم الإسلامية والتقاليد التركية، تحت قيادة رجب طيب أردوغان، تبنى الحزب سياسة "الباب المفتوح" تجاه اللاجئين السوريين، مسلطاً الضوء على التضامن الإسلامي والإنساني ويسعى الحزب إلى استخدام قضية اللاجئين لتعزيز نفوذه الداخلي والخارجي، مشدداً على دوره كحامي للمسلمين والمظلومين في المنطقة وكانت سياسة الحماية المؤقتة للاجئين السوريين من أبرز السياسات التي تبناها الحزب، حيث وفرت لهم الإقامة والخدمات الأساسية ووقع الحزب اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٦، مستفيداً من الدعم المالي والتقني لتخفيف عبء استضافة اللاجئين ويسعى الحزب لتعزيز التواجد التركي في شمال سوريا من خلال إعادة توطين اللاجئين، مما يعزز نفوذه الجيوسياسي.

حزب الشعب الجمهوري (CHP) يتبع حزب الشعب الجمهوري أيديولوجية علمانية وكمالية، ويركز على القومية التركية وينتقد الحزب سياسات حزب العدالة والتنمية تجاه اللاجئين، مشيراً إلى التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية السلبية لاستضافة عدد كبير من اللاجئين ويطالب الحزب بمراجعة سياسات الهجرة وتقليل عدد اللاجئين، مشدداً على ضرورة حماية العمال الأتراك وفرص العمل ويدعو الحزب إلى زيادة الشفافية والمساءلة

[١٩] - المقالات والدراسات - رؤية تركية https://rouyaturkiyyah.com١- يونيو - ٢٠١٧ /

في توزيع المساعدات المقدمة للاجئين وضمان أن تكون الأولوية للمواطنين الأتراك في الاستفادة من الموارد والخدمات.

حزب الحركة القومية (MHP) يتبنى حزب الحركة القومية سياسات قومية متشددة، ويركز على الهوية التركية والحفاظ على وحدة وسلامة الدولة ويشدد الحزب على أن وجود عدد كبير من اللاجئين يمكن أن يهدد الهوية القومية التركية ويؤدي إلى توترات اجتماعية ويدعو الحزب إلى تشديد الرقابة على الحدود وتقليل عدد اللاجئين، مشيراً إلى المخاوف الأمنية والاقتصادية ويؤيد الحزب سياسات إعادة التوطين في المناطق الآمنة في شمال سوريا لتعزيز الأمن القومي التركي.

حزب الشعوب الديمقراطي(HDP) يتبع حزب الشعوب الديمقراطي أيديولوجية تقدمية ويسارية، ويركز على حقوق الإنسان والديمقراطية والعدالة الاجتماعية ويدعم الحزب حقوق اللاجئين ويدعو إلى سياسات شاملة للاندماج والتعايش السلمي ويدعو الحزب إلى تحسين ظروف اللاجئين وضمان حصولهم على حقوقهم الأساسية، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية وفرص العمل ويطالب الحزب بسياسات شفافة وإنسانية تجاه اللاجئين، مشدداً على ضرورة احترام حقوق الإنسان والمعايير الدولية.

المطلب الثالث: التأثيرات المتبادلة بين الهجرة والسياسة الخارجية[٢٠]

يناقش التأثيرات المتبادلة بين الهجرة والسياسة الخارجية، حيث يستعرض كيف تؤثر قضايا الهجرة على تشكيل السياسة الخارجية للدول، وأيضًا كيف يمكن أن تؤثر السياسة الخارجية على الهجرة. يتناول هذا

[٢٠] - الموقع الرسمي لوزارة الخارجية التركية: www.mfa.gov.tr
موقع الرسمي لوزارة الداخلية التركية: www.icisleri.gov.tr
الموقع الرسمي لمؤسسة الإحصاء التركية Turk Stat): www.turkstat.gov.tr
الموقع الرسمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP): www.tr.undp.org

المطلب العلاقة بين القرارات السياسية الخارجية واحتياجات اللاجئين والمهاجرين، بالإضافة إلى تأثير الضغوط الدولية على سياسات الهجرة.

أولاً: كيف تؤثر الهجرة على السياسة الخارجية

تلعب الهجرة دورًا محوريًا في تشكيل السياسات الخارجية للدول، حيث تتأثر هذه السياسات بالعوامل الاقتصادية، الأمنية، الدبلوماسية، الاجتماعية، السياسية، والإنسانية. من خلال فهم تأثيرات الهجرة، يمكن للدول صياغة سياسات خارجية تتسم بالفعالية والمسؤولية وتعزز التعاون الدولي والتفاهم بين الشعوب وتأثير الهجرة على السياسة الخارجية يمكن أن يتجلى بعدة طرق:

الأبعاد الاقتصادية: تدفقات الهجرة يمكن أن تؤثر على العلاقات الاقتصادية بين الدول ويمكن للمهاجرين تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين دولهم الأصلية والدول المستضيفة، من خلال شبكاتهم العائلية والتجارية، تعد التحويلات المالية من المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية مصدراً مهماً للدخل بالنسبة لهذه البلدان، مما يمكن أن يعزز العلاقات الثنائية.

الأبعاد الأمنية: يمكن أن تؤدي الهجرة غير النظامية إلى زيادة المخاوف الأمنية، مثل تسلل العناصر الإرهابية أو زيادة الجريمة المنظمة، مما يؤثر على السياسات الأمنية والخارجية، تفرض تدفقات الهجرة تحديات على إدارة الحدود والتعاون الإقليمي والدولي لمنع الهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر.

العلاقات الدبلوماسية: تؤثر الهجرة على العلاقات الدبلوماسية بين الدول، حيث يمكن أن تؤدي إلى إبرام اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف للتعامل مع تدفقات المهاجرين واللاجئين، يمكن أن تنشأ توترات دبلوماسية نتيجة للسياسات التقييدية تجاه المهاجرين أو التعامل مع الأزمات الإنسانية.

الأبعاد الاجتماعية والثقافية: يمكن أن يؤدي تدفق المهاجرين إلى تعزيز التبادل الثقافي والفكري بين الدول، مما يسهم في تحسين العلاقات الخارجية، سياسات الاندماج والتعايش مع المهاجرين يمكن أن تؤثر على صورة الدولة المستضيفة دولياً وتعزز مكانتها كدولة مضيافة وإنسانية.

التأثيرات السياسية: يمكن للجاليات المهاجرة أن تشكل جماعات ضغط تؤثر على السياسات الخارجية للدول، سواء في الدول المستضيفة أو الأصلية، السياسة الخارجية بالسياسات الداخلية للدولة تجاه المهاجرين، حيث يمكن أن تؤثر مواقف الأحزاب السياسية والناخبين تجاه الهجرة على كيفية صياغة السياسات الخارجية.

الأبعاد الإنسانية: تستدعي قضايا الهجرة اهتمام المجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية، مما يمكن أن يؤثر على سياسات الدول الخارجية تجاه قضايا حقوق الإنسان، الأزمات الإنسانية المتعلقة باللاجئين والمهاجرين تفرض على الدول تبني سياسات خارجية تراعي حقوق الإنسان وتستجيب للأزمات بطرق إنسانية ومسؤولة.

ثانياً: كيف تؤثر السياسة الخارجية على تدفقات الهجرة

تؤدي السياسات الخارجية التي تشجع على التدخل العسكري أو دعم الأنظمة القمعية إلى زيادة النزاعات في مناطق معينة، مما يخلق أزمات إنسانية تدفع السكان للفرار بحثًا عن الأمان، ما يؤدي إلى زيادة الهجرة الجماعية، وقد تسهم السياسات الخارجية التي تركز على تقديم المساعدات التنموية في تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية، مما قد يقلل من الحاجة للهجرة. على النقيض، تقليص أو قطع هذه المساعدات قد يزيد من تدفقات الهجرة نتيجة تدهور الأوضاع في الدول المستفيدة، وتلعب الاتفاقيات الدولية والتعاون بين الدول في مجال الهجرة دورًا كبيرًا في تنظيم تدفقات الهجرة. السياسة الخارجية التي تشجع على التعاون والتنسيق قد تساعد في تسهيل الهجرة النظامية والحد من الهجرة غير الشرعية، وإن فرض عقوبات اقتصادية على دول معينة يمكن أن يؤدي إلى تدهور الاقتصاد وزيادة الفقر، مما يدفع

المواطنين للبحث عن فرص أفضل في الخارج، وبالتالي زيادة تدفقات الهجرة، والسياسات الخارجية التي تتعامل مع التغير المناخي تؤثر بشكل مباشر على الهجرة. الدول التي تعاني من تغيرات مناخية قاسية نتيجة السياسات الخارجية للدول الصناعية قد تشهد موجات هجرة بيئية.

الفصل الأول: توجهات السياسة التركية تجاه أزمة الهجرة السورية[٢١]

يستعرض توجهات السياسة التركية تجاه أزمة الهجرة السورية، حيث يناقش الاستراتيجيات والسياسات التي اتبعتها تركيا لاستقبال وإدارة اللاجئين السوريين. يتناول هذا الفصل العوامل الداخلية والخارجية التي شكلت هذه التوجهات، وتأثيرها على العلاقات التركية مع الدول الأخرى، وكذلك الأبعاد الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية لهذه الأزمة.

المبحث الأول: سياسات حزب العدالة والتنمية (AKP) تجاه اللاجئين السوريين

يستعرض سياسات حزب العدالة والتنمية (AKP) تجاه اللاجئين السوريين، حيث يناقش النهج الذي اتبعه الحزب في إدارة أزمة الهجرة، بما في ذلك استراتيجيات استقبال اللاجئين وتوفير الخدمات الأساسية لهم. يتناول المبحث أيضًا الدوافع السياسية والاقتصادية وراء هذه السياسات، وتأثيرها على المشهد السياسي والاجتماعي في تركيا، بالإضافة إلى التحديات التي واجهها الحزب في هذا السياق.

المطلب الأول: مبادئ وأهداف حزب العدالة والتنمية تجاه اللاجئين

يستعرض مبادئ وأهداف حزب العدالة والتنمية (AKP) تجاه اللاجئين السوريين. يتناول هذا المطلب القيم الإنسانية والدينية التي يستند إليها الحزب في سياسته تجاه اللاجئين، مثل التضامن والكرامة. كما يناقش

[٢١] Kirişci, Kemal. "Turkey's New Draft Law on Asylum: What to Make of It? - (2012). Brookings Institution - "السياسة التركية تجاه اللاجئين السوريين: بين الإنسانية والسياسة." - مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٦.
الموقع الرسمي لحزب العدالة والتنمية التركي https://www.pjd.ma/

الأهداف الاستراتيجية للحزب، بما في ذلك تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في تركيا، وتخفيف الضغط على المناطق الحدودية، وتقديم صورة إيجابية عن تركيا على الصعيدين الإقليمي والدولي

أولاً: مواقف الحزب من قضية اللاجئين السوريين

حزب العدالة والتنمية (AKP) في تركيا، تحت قيادة رجب طيب أردوغان، اتخذ مواقف متعددة بشأن قضية اللاجئين السوريين منذ بداية الأزمة السورية في عام ٢٠١١ فقد تبنى سياسة "الباب المفتوح" لاستقبال اللاجئين السوريين، حيث كانت تركيا واحدة من الدول الأولى التي وفرت ملاذًا آمنًا للناس الفارين من الحرب وقام بتوفير المساعدات الإنسانية والخدمات الأساسية للاجئين، مثل الرعاية الصحية والتعليم وأقر قانونًا يمنح الحماية المؤقتة للاجئين السوريين، مما أتاح لهم الحصول على الحقوق قانونية مثل الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية وسعت الحكومة إلى تسجيل اللاجئين السوريين بشكل رسمي، مما ساعد في تنظيم تدفقات المهاجرين وتحسين أوضاعهم واستخدم خطابًا إنسانيًا في تعامله مع قضية اللاجئين، مشددًا على أهمية التضامن الإسلامي والأخلاقي مع الشعب السوري ودعا إلى تسهيل عودة اللاجئين السوريين إلى وطنهم عند استقرار الأوضاع، مشيرًا إلى أهمية استعادة الأمن والسلام في سوريا، وفي إطار سياسته الخارجية، أبرم الحزب اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٦، حيث تم الاتفاق على تقديم دعم مالي لتركيا في مقابل الحد من تدفقات اللاجئين إلى أوروبا ودعم فكرة إنشاء مناطق آمنة في شمال سوريا لتمكين العودة الطوعية للاجئين وتحسين الوضع الأمني ومع تزايد أعداد اللاجئين السوريين، واجه حزب العدالة والتنمية انتقادات داخلية بشأن سياساته، حيث عبر البعض عن قلقهم من تأثير اللاجئين على الاقتصاد والعمالة وفي السنوات الأخيرة بدأت بعض الأحزاب السياسية التركية الأخرى، مثل حزب الشعب الجمهوري وحزب الحركة القومية، في انتقاد سياسة "الباب المفتوح" ودعت إلى تشديد القيود على الهجرة، اتخذ الحزب موقفًا إيجابيًا من قضية

اللاجئين السوريين في البداية، حيث تبنى سياسات إنسانية ومرنة لدعمهم. ومع ذلك فإن التحديات الداخلية وزيادة الضغوط الاقتصادية والاجتماعية قد تؤثر على استمرارية هذه المواقف ويمكن أن تتطور سياسات الحزب في المستقبل استجابةً لهذه التحديات والتحولات في الرأي العام.

ثانياً: السياسات المتبعة تجاه اللاجئين[٢٢]

تركيا تعتبر واحدة من أكبر الدول المضيفة للاجئين في العالم، خاصة منذ بداية الأزمة السورية في عام ٢٠١١ اتبعت الحكومة التركية عدة سياسات تجاه اللاجئين تهدف إلى توفير الحماية والدعم لهم، بالإضافة إلى إدارة التحديات المرتبطة باستقبال أعداد كبيرة من اللاجئين، وفيما يلي **أبرز** السياسات المتبعة:

تبنت تركيا سياسة "الباب المفتوح" التي سمحت للاجئين السوريين بدخول البلاد دون قيود وتعتبر تركيا ملاذًا آمنًا للعديد من السوريين الفارين من الصراع، مما يعكس التزام الحكومة بحماية حقوق الإنسان وفي عام ٢٠١٤ أقرّت تركيا قانون الحماية المؤقتة الذي يمنح السوريين الحماية القانونية ويتيح لهم الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية وقامت الحكومة بعملية تسجيل للاجئين السوريين، مما ساعد في تنظيم أوضاعهم وتوفير خدمات مخصصة لهم. وقامت الحكومة بتوفير المساعدات الغذائية والصحية والتعليمية للاجئين، بالتعاون مع منظمات دولية ومحلية وأنشأت الحكومة عددًا من المخيمات في مناطق مختلفة لتوفير سكن مناسب وخدمات اجتماعية. وفي عام ٢٠١٦، أبرمت تركيا اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي لمواجهة أزمة اللاجئين، حيث تم الاتفاق على تقديم الدعم المالي لتركيا في مقابل تعزيز السيطرة على تدفقات اللاجئين إلى أوروبا وحصلت تركيا على دعم دولي من مختلف المنظمات الإنسانية لتخفيف الأعباء الناجمة عن استضافة

[٢٢] Kirişci, Kemal. "Turkey's New Draft Law on Asylum: What to Make of It? - (2012). Brookings Institution - "السياسة التركية تجاه اللاجئين السوريين: بين الإنسانية والسياسة." - مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٦.
الموقع الرسمي لحزب العدالة والتنمية التركي https://www.pjd.ma/

اللاجئين. ومع زيادة أعداد اللاجئين، واجهت الحكومة التركية تحديات اقتصادية واجتماعية، مما أدى إلى مطالبات بتشديد السياسات تجاه اللاجئين وهناك مخاوف من تأثير اللاجئين على سوق العمل والموارد العامة، مما أدى إلى زيادة الانتقادات تجاه سياسة "الباب المفتوح." وتدعم تركيا فكرة إنشاء مناطق آمنة في شمال سوريا لإتاحة الفرصة للاجئين للعودة طواعية إلى بلادهم عندما تتحسن الظروف وتقدم الحكومة التركية مساعدات للاجئين العائدين لضمان عدم تعرضهم لمشاكل بعد العودة، وتتبع تركيا سياسات متعددة الأبعاد تجاه اللاجئين، تشمل حماية حقوقهم وتقديم الدعم الإنساني، بينما تتعامل في الوقت نفسه مع التحديات الاجتماعية والاقتصادية، هذه السياسات قد تتطور مع تغير الظروف المحلية والدولية، وتعكس تعقيدات قضية اللجوء وتأثيراتها على السياسة الداخلية والخارجية.

المطلب الثاني: تنفيذ السياسات وتأثيرها على اللاجئين السوريين

يتناول تنفيذ سياسات حزب العدالة والتنمية تجاه اللاجئين السوريين، ويستعرض كيفية تطبيق هذه السياسات على الأرض. كما يناقش تأثير هذه السياسات على حياة اللاجئين، بما في ذلك توفير الخدمات الصحية والتعليمية، والفرص الاقتصادية. يتناول المطلب أيضًا التحديات التي واجهتها الحكومة في تنفيذ هذه السياسات، مثل الضغوط الاقتصادية والاجتماعية، وكيف أثرت تلك السياسات على تكامل اللاجئين في المجتمع التركي.

أولاً: الإجراءات والسياسات الحكومية[٢٣]

منذ بدء الأزمة السورية في عام ٢٠١١، اتخذت الحكومة التركية مجموعة من الإجراءات والسياسات تجاه اللاجئين السوريين. تهدف هذه السياسات إلى تلبية احتياجات اللاجئين وتعزيز إدماجهم في المجتمع المحلي، في حين تتعامل مع التحديات الناجمة عن زيادة أعدادهم، وهذه نظرة شاملة على أبرز الإجراءات والسياسات:

[٢٣] - مقالة محمد السكري - 15أغسطس ٢٠٢٤

اعتمدت تركيا سياسة "الباب المفتوح" التي سمحت للسوريين بالدخول إلى البلاد دون قيود وأنشأت الحكومة عدة مخيمات للاجئين في مناطق حدودية، حيث تم توفير خدمات سكنية وصحية وتعليمية وفي عام ٢٠١٤، تم إصدار قانون يمنح اللاجئين السوريين الحماية المؤقتة، مما يتيح لهم الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية وتقوم الحكومة بتسجيل اللاجئين السوريين وتزويدهم بوثائق قانونية، مما يساعد في تنظيم أوضاعهم وقامت الحكومة بإنشاء مدارس خاصة للاجئين السوريين ودمجهم في النظام التعليمي التركي. يتوفر التعليم باللغة التركية، مما يسهل عملية الاندماج وتقدم برامج لدعم التعليم، بما في ذلك المنح الدراسية والأنشطة اللامنهجية. ويحق للاجئين السوريين الوصول إلى الرعاية الصحية في المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية وتم إطلاق برامج صحية خاصة لمواجهة احتياجات اللاجئين، مثل الحملات التطعيمية والرعاية الصحية النفسية. وتقدم الحكومة التركية ومنظمات غير حكومية مساعدات نقدية وغذائية للاجئين، خاصة في المخيمات والمناطق الحضرية وتتعاون الحكومة مع المنظمات الدولية مثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) ومنظمة الهجرة الدولية (IOM) لتقديم المساعدات. وفي عام ٢٠١٦، تم إصدار قانون يسمح للاجئين السوريين بالعمل بشكل قانوني في تركيا، مما يساعدهم على تحسين ظروفهم الاقتصادية وتم تنفيذ برامج تدريب مهني لمساعدة اللاجئين على اكتساب المهارات اللازمة لدخول سوق العمل. وتعمل الحكومة التركية على دعم عودة اللاجئين السوريين إلى وطنهم عندما تتحسن الظروف، من خلال إنشاء مناطق آمنة في شمال سوريا وتقديم مساعدات للعودة وتشجع الحكومة على دمج اللاجئين في المجتمع التركي من خلال توفير فرص العمل والتعليم، مما يساعد على تقليل التوترات الاجتماعية. وتواجه الحكومة تحديات اقتصادية نتيجة لزيادة أعداد اللاجئين، مما يؤدي إلى مطالبات بتشديد

السياسات وهناك مخاوف من تأثير اللاجئين على الموارد العامة وسوق العمل، مما أدى إلى زيادة الانتقادات للسياسات الحالية.

ثانياً: تأثير هذه السياسات على اللاجئين السوريين[٢٤]

أدت سياسة الحماية المؤقتة إلى توفير إطار قانوني للاجئين، مما منحهم حقوقًا قانونية للوصول إلى الخدمات الأساسية وساهمت إجراءات تسجيل اللاجئين في تنظيم أوضاعهم القانونية وتمكينهم من الحصول على الوثائق اللازمة مثل بطاقة الهوية، مما يسهل حركتهم في البلاد. مكنت السياسات التعليمية اللاجئين من الوصول إلى المدارس التركية، مما ساعد في دمجهم في المجتمع ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات، مثل صعوبة اللغة والموارد المحدودة في بعض المدارس، مما يؤثر على جودة التعليم المقدم للاجئين. تتيح السياسات الصحية للاجئين الوصول إلى الرعاية الصحية، بما في ذلك العلاجات الأساسية والخدمات الطارئة وعلى الرغم من ذلك، قد تواجه بعض الأسر تحديات في الحصول على الرعاية الصحية المناسبة، بما في ذلك نقص المعرفة بالأنظمة الصحية المحلية ووجود الحواجز اللغوية. سمحت السياسات القانونية بالعمل للاجئين، مما مكنهم من تحسين ظروفهم الاقتصادية وزيادة قدرتهم على إعالة أسرهم وتواجه الكثير من الأسر اللاجئة صعوبات في الحصول على وظائف مناسبة، كما أن الأجور المنخفضة وظروف العمل السيئة قد تؤثر على رفاهيتهم. ساهمت السياسات الحكومية في تعزيز الاندماج الاجتماعي من خلال برامج تدريب المهارات والمساعدات الاجتماعية، مما يقلل من التوترات بين اللاجئين والمجتمع المحلي وفي بعض الحالات، أدت زيادة أعداد اللاجئين إلى توترات اجتماعية مع المجتمعات المحلية بسبب الضغوط الاقتصادية والاجتماعية. تم توفير بعض برامج الدعم النفسي للاجئين لمساعدتهم في التغلب على آثار الصراع والأزمات

[٢٤] - https://ar.goc.gov.tr/ الحماية المؤقتة في تركيا

النفسية ولا يزال العديد من اللاجئين يعانون من صدمات نفسية نتيجة تجاربهم في الحرب، وتحتاج هذه الجوانب إلى مزيد من الدعم. توفر السياسات الحكومية خيارات للعودة الطوعية، مما قد يعطي الأمل لبعض اللاجئين، ولكن يعتمد ذلك على تحسين الأوضاع في سوريا ويشعر بعض اللاجئين بالقلق من العودة إلى وطنهم بسبب استمرار الصراع وعدم الاستقرار. وتؤثر السياسات الحكومية تجاه اللاجئين السوريين في تركيا بشكل كبير على حياتهم اليومية ومكانتهم في المجتمع. بينما توفر هذه السياسات بعض الحقوق والفرص، فإن التحديات لا تزال قائمة، مما يتطلب استجابة مستمرة وشاملة لضمان رفاهية اللاجئين واندماجهم الناجح في المجتمع التركي.

المطلب الثالث: التحديات والمشكلات التي واجهت الحزب في تطبيق سياساته

يناقش التحديات والمشكلات التي واجهت حزب العدالة والتنمية (AKP) في تطبيق سياساته تجاه اللاجئين السوريين. يتناول هذا المطلب مجموعة من العوامل، بما في ذلك الضغوط الاقتصادية، وزيادة الاستياء الاجتماعي بين المواطنين الأتراك، وتحديات البنية التحتية. كما يستعرض المشكلات القانونية والإدارية التي واجهت الحزب، وتأثير الصراعات السياسية الداخلية والخارجية على استراتيجيات التعامل مع أزمة اللاجئين، بالإضافة إلى كيفية تأثير هذه التحديات على صورة الحزب ونجاحه في الانتخابات.

أولاً: التحديات الداخلية والخارجية

حزب العدالة والتنمية (AKP) في تركيا، منذ تأسيسه في عام ٢٠٠١ وحتى اليوم، واجه مجموعة من التحديات الداخلية والخارجية التي أثرت على سياساته واستراتيجيته، وعلى النحو الآتي تحليل التحديات:

التحديات الداخلية: شهد الحزب انقسامات داخلية بسبب خلافات حول السياسات والقيادة، مما أثر على وحدته وتأثيره في الساحة السياسية وتأثر الحزب بظهور أحزاب جديدة في الساحة السياسية، مثل حزب المستقبل وحزب الديمقراطية والتقدم، مما زاد من المنافسة. وواجهت تركيا أزمات اقتصادية، بما في ذلك

ارتفاع معدلات التضخم والبطالة، مما أثر على شعبية الحزب وزيادة الانتقادات كما أثيرت قضايا فساد ضد بعض أعضاء الحزب، مما أضر بسمعته وتسبب في فقدان ثقة الناخبين. وأدت الاحتجاجات إلى أزمة سياسية كبيرة، حيث انتقدت الحكومة بشدة وتعرضت لانتقادات واسعة، مما أثر على استقرار الحزب وانتقادات بشأن تراجع حرية الصحافة وحقوق الإنسان، مما أدى إلى تزايد القلق المحلي والدولي حول أوضاع حقوق الإنسان في تركيا واستمرت الصراعات مع الحركة الكردية، مما زاد من التوترات الداخلية وأثر على الاستقرار السياسي.

التحديات الخارجية: فشلت تركيا في تحقيق تقدم ملموس نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، مما أثر على علاقاتها مع دول الاتحاد. واجهت تركيا تدفقًا كبيرًا للاجئين السوريين، مما وضع ضغطًا إضافيًا على الحكومة وزاد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية. تدخلت تركيا في الصراع السوري، مما أدى إلى توتر العلاقات مع بعض الدول، مثل الولايات المتحدة وروسيا وتزايدت الخلافات حول قضايا مثل دعم الأكراد في سوريا والعقوبات الاقتصادية، مما أثر على التعاون بين البلدين. شهدت تركيا تغيرات في العلاقات مع الدول المجاورة نتيجة للصراعات الإقليمية مثل الأزمة الليبية وأزمة الخليج، مما أثر على سياستها الخارجية. تعرضت تركيا لانتقادات دولية بسبب قضايا حقوق الإنسان والحريات، مما أثر على صورتها في الساحة الدولية. حزب العدالة والتنمية واجه مجموعة متنوعة من التحديات الداخلية والخارجية التي أثرت على استقراره وسياسته، ومع استمرار هذه التحديات، يتعين على الحزب التكيف والتفاعل مع الظروف المتغيرة للحفاظ على تأثيره في الساحة السياسية التركية.

ثانياً: كيفية تعامل الحزب مع هذه التحديات[٢٥]

حزب العدالة والتنمية (AKP) في تركيا اتخذ مجموعة من الاستراتيجيات والخطوات للتعامل مع التحديات الداخلية والخارجية التي واجهها على مر السنوات. وهذا تحليل لكيفية تعامل الحزب مع هذه التحديات:

التعامل مع التحديات الداخلية: عمل الحزب على تعزيز وحدة صفوفه من خلال التواصل الداخلي، وتنظيم الاجتماعات والفعاليات لتعزيز الروح الجماعية وتم تعزيز دور القيادة من خلال إعطاء مزيد من السلطة لرئيس الحزب، مما ساعد في تقليل الصراعات الداخلية. ١- التعامل مع الأزمات الاقتصادية: اعتمدت الحكومة سياسات تهدف إلى استعادة النمو الاقتصادي، بما في ذلك خفض الضرائب وزيادة الاستثمارات العامة وأعلن الحزب عن خطط لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية، وذلك من خلال تحسين أنظمة المراقبة والمحاسبة. ٢- التواصل مع الشعب: عمل الحزب على تغيير خطابه السياسي ليكون أكثر قربًا من احتياجات الناس، مع التركيز على الإنجازات السابقة وتم تنظيم فعاليات لتواصل الحكومة مع المواطنين والاستماع إلى قضاياهم ومشاكلهم.

التعامل مع الاحتجاجات: في بعض الحالات، استخدمت الحكومة القوة لتفريق الاحتجاجات، مما أدى إلى تعزيز القبضة الأمنية على النشاطات العامة وحاول الحزب تحسين صورته من خلال تنفيذ مشاريع تنموية جديدة لتعزيز الثقة.

مواجهة قضايا حقوق الإنسان: تم تنفيذ بعض الإصلاحات لتحسين أوضاع حقوق الإنسان، على الرغم من الانتقادات المستمرة وتم التواصل مع منظمات حقوق الإنسان والسعي لإظهار التزام الحكومة بتحسين الحقوق.

---

[٢٥] - https://twitter.com/tcbestepe_ar?ref_src=twsrc%5Egoogle%7Ctwcamp%5Eserp%7Ctwgr%5Eauthor رئاسة الجمهورية - https://www.akparti.org.tr/ar الموقع الرسمي لحزب ال AKP - TRTعربي

التعامل مع التحديات الخارجية: عمل الحزب على تحسين العلاقات مع الاتحاد الأوروبي من خلال إجراء مفاوضات حول قضايا الهجرة والأمن وفي بعض الأحيان، قدمت الحكومة تنازلات في مجالات معينة من أجل تعزيز الدعم الأوروبي وعملت الحكومة على إنشاء مناطق آمنة في شمال سوريا لتخفيف تدفق اللاجئين وتحسين الأوضاع الأمنية واتخذت تركيا خطوات للتدخل العسكري المباشر في سوريا، مما عزز من موقفها الإقليمي، ولكن أدى أيضًا إلى توتر العلاقات مع بعض الدول، سعى الحزب إلى تعزيز العلاقات مع دول جديدة، بما في ذلك روسيا ودول الخليج، لتعويض الضغوط من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واعتمد الحزب دبلوماسية نشطة في القضايا الإقليمية، مثل النزاع في ليبيا وأزمات الشرق الأوسط.

ردت الحكومة على الانتقادات الدولية بالتأكيد على سيادتها وحقها في إدارة شؤونها الداخلية وحاول الحزب توضيح موقفه من قضايا حقوق الإنسان من خلال التواصل مع المنظمات الدولية ووسائل الإعلام تعامل حزب العدالة والتنمية مع التحديات الداخلية والخارجية من خلال مجموعة من السياسات والإجراءات الاستباقية والردود. في حين نجح في بعض الجوانب في تعزيز استقراره وتأثيره، إلا أن التحديات لا تزال قائمة، مما يتطلب استمرارية التكيف والتطوير في سياساته.

المبحث الثاني: مواقف الأحزاب السياسية المعارضة تجاه اللاجئين السوريين

يستعرض مواقف الأحزاب السياسية المعارضة تجاه اللاجئين السوريين في تركيا. يناقش هذا المبحث كيف تختلف هذه المواقف بين الأحزاب، حيث يركز على انتقاداتها لسياسات حزب العدالة والتنمية ويستعرض مقترحاتها البديلة بشأن إدارة أزمة اللاجئين. كما يتناول تأثير هذه المواقف على الرأي العام التركي، بالإضافة إلى كيفية استغلال قضايا اللاجئين في الحملات الانتخابية والنقاشات السياسية.

المطلب الأول: مواقف حزب الشعب الجمهوري (CHP) تجاه اللاجئين[٢٦]

يستعرض مواقف حزب الشعب الجمهوري (CHP) تجاه اللاجئين السوريين، حيث يناقش انتقادات الحزب لسياسات حزب العدالة والتنمية في هذا المجال. يتناول المطلب رؤى الحزب حول ضرورة تحسين ظروف حياة اللاجئين وتوفير خدمات أساسية أفضل، بالإضافة إلى أهمية تعزيز التفاهم الاجتماعي بين اللاجئين والمواطنين الأتراك. كما يستعرض المطلب مقترحات الحزب لإعادة تنظيم سياسات الهجرة واللجوء بما يضمن حقوق اللاجئين ويحافظ على الاستقرار الاجتماعي في تركيا.

أولاً: مواقف الحزب من قضية اللاجئين السوريين

حزب الشعب الجمهوري (CHP) هو واحد من أبرز الأحزاب السياسية في تركيا، وقد اتخذ مواقف متعددة تجاه قضية اللاجئين السوريين منذ بداية الأزمة في عام ٢٠١١. ومع تحليل لمواقف الحزب:

انتقد الحزب سياسة الحكومة المتعلقة بفتح الحدود أمام اللاجئين، حيث اعتبر أن هذه السياسة أدت إلى مشاكل اقتصادية واجتماعية، بما في ذلك الضغوط على الخدمات العامة والموارد المحلية ودعا الحزب إلى فرض ضوابط أكبر على تدفقات اللاجئين وتقييم الأوضاع الأمنية والاجتماعية بشكل أكثر دقة، أكد الحزب على ضرورة حماية حقوق اللاجئين وتوفير الحماية القانونية اللازمة لهم، مع التركيز على الأبعاد الإنسانية للقضية ودعا الحزب إلى تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية لضمان تقديم المساعدات اللازمة للاجئين، دعا الحزب إلى دعم عودة اللاجئين السوريين إلى وطنهم بطريقة آمنة وطوعية، مع التأكيد على ضرورة تحقيق السلام والاستقرار في سوريا واقترح الحزب فكرة إنشاء مناطق آمنة في سوريا لتسهيل عودة اللاجئين وأشار الحزب إلى مخاوف من التوترات الاجتماعية بين اللاجئين والمجتمعات المحلية، مما قد يؤدي إلى زيادة العنصرية أو التمييز ضد اللاجئين ودعا الحزب إلى ضرورة تقديم الدعم للمجتمعات المحلية المتأثرة

[٢٦] - الموقع الرسمي لحزب الشعب chp https://en.chp.org.tr/ - TRT عربي

بتدفق اللاجئين، مما يساعد في تخفيف التوترات، انتقد الحزب سياسات الحكومة الحالية، معتبرًا أنها غير كافية للتعامل مع أزمة اللاجئين بشكل فعال، مما أدى إلى تفاقم المشاكل ودعا الحزب إلى زيادة الشفافية والمحاسبة في إدارة قضايا اللاجئين وتخصيص الموارد اللازمة، استخدم الحزب خطابًا إنسانيًا يركز على أهمية التضامن مع الشعب السوري ومعالجة احتياجات اللاجئين من منظور إنساني وشدد الحزب على ضرورة معالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن تدفق اللاجئين، من خلال برامج تنموية شاملة.

ثانياً: السياسات المقترحة من قبل الحزب

حزب الشعب الجمهوري (CHP) قدم مجموعة من السياسات المقترحة للتعامل مع أزمة اللاجئين السوريين في تركيا، بهدف تحسين أوضاع اللاجئين وتعزيز التعايش بين اللاجئين والمجتمعات المحلية. ومن أبرز هذه السياسات:

دعوة الحكومة إلى فرض ضوابط أكثر صرامة على تدفق اللاجئين، بما في ذلك إنشاء نظام تسجيل شامل لتسهيل تتبع أوضاع اللاجئين وضرورة تقييم الأوضاع الأمنية والاجتماعية بشكل دوري لضمان ملاءمة السياسات المتبعة والتأكيد على ضرورة حماية حقوق اللاجئين وتوفير الحماية القانونية لهم، بما في ذلك الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية والدعوة للتعاون مع منظمات الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان لضمان تقديم الدعم والمساعدات، اقتراح إنشاء برامج لدعم العودة الطوعية للاجئين السوريين، مع ضمان الأمان والاستقرار في مناطق العودة ودعم فكرة إنشاء مناطق آمنة في سوريا لتحفيز اللاجئين على العودة إلى وطنهم واقتراح برامج مخصصة لتسهيل اندماج اللاجئين في المجتمع التركي، بما في ذلك دورات اللغة التركية والتدريب المهني وتنظيم فعاليات ثقافية مشتركة بين اللاجئين والمجتمع المحلي لتعزيز التفاهم والاحترام المتبادل. تقديم الدعم المالي والتقني للمجتمعات المحلية المتأثرة بتدفق اللاجئين، لمساعدتها على التعامل مع

الضغوط الناجمة عن استضافة اللاجئين وتشجيع الحكومة على خلق فرص عمل للاجئين في سوق العمل التركي، مما يساعدهم على تحسين ظروفهم الاقتصادية، الدعوة إلى تعزيز الشفافية في إدارة شؤون اللاجئين وتخصيص الموارد اللازمة، لضمان أن يتم توجيه المساعدات بشكل فعّال والتأكيد على أهمية المساءلة في إدارة القضايا المتعلقة باللاجئين، مما يساعد على بناء الثقة بين الحكومة والمجتمع.

تعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني لضمان تقديم الدعم اللازم للاجئين واقتراح برامج شراكة بين الحكومة والمجتمع المدني لتسهيل تقديم الخدمات والمساعدات للاجئين.

المطلب الثاني: مواقف حزب الحركة القومية (MHP) تجاه اللاجئين[٢٧]

يستعرض مواقف حزب الحركة القومية (MHP) تجاه اللاجئين السوريين، حيث يُظهر الحزب تحفظات قوية على سياسات الهجرة الحالية. يتناول المطلب دعوات الحزب لتحديد عدد اللاجئين في تركيا، وتأكيده على أهمية الحفاظ على الهوية الوطنية والثقافية. كما يناقش كيف استخدم الحزب قضية اللاجئين في حملاته السياسية لزيادة الدعم الشعبي، وتأثير مواقفه على العلاقات بين اللاجئين والمواطنين الأتراك، بالإضافة إلى مقترحات الحزب المتعلقة بعودة اللاجئين إلى بلادهم.

أولاً: مواقف الحزب من قضية اللاجئين السوريين:

حزب الحركة القومية (MHP)، هو حزب سياسي يميني قومي في تركيا، اتخذ مواقف محددة تجاه أزمة اللاجئين السوريين وتتسم مواقف الحزب بالتأكيد على القيم القومية والأمنية، مع التركيز على حماية الهوية الوطنية التركية وفيما يلي مواقف الحزب:

[٢٧] - - الموقع الرسمي لحزب الحركة القومية https://www.mhp.org.tr/mhp_index.php (MHP) - TRTعربي

يؤكد الحزب على أن تدفق اللاجئين السوريين يمكن أن يشكل تهديداً للأمن القومي التركي. وقد دعا إلى سياسات أكثر صرامة لضمان عدم تسلل العناصر الإرهابية بين اللاجئين ودعم الحزب تشديد الضوابط على الحدود لمنع دخول اللاجئين بطرق غير قانونية وضمان السيطرة الكاملة على التدفقات الحدودية ويعبر الحزب عن مخاوفه من التأثير الثقافي والديموغرافي للاجئين على الهوية التركية. ويرى أن الزيادة الكبيرة في عدد اللاجئين قد تؤدي إلى تغييرات ديموغرافية تؤثر على النسيج الاجتماعي التركي ويفضل الحزب سياسات اندماج محدودة تهدف إلى حماية الثقافة والهوية التركية، مع التأكيد على أن اللاجئين يجب أن يحترموا القيم والتقاليد التركية ويدعو الحزب إلى دعم العودة الطوعية للاجئين السوريين إلى بلادهم، مع توفير المساعدات اللازمة لضمان أن تكون هذه العودة آمنة وكريمة ويشجع الحزب على إنشاء مناطق آمنة داخل سوريا بالتعاون مع المجتمع الدولي، لتسهيل عودة اللاجئين ويعترف الحزب بالحاجة إلى تقديم المساعدات الإنسانية للاجئين، فإنه يدعو إلى تنظيم هذه المساعدات بشكل يضمن عدم التأثير السلبي على المواطنين الأتراك ويدعو الحزب إلى تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية لضمان توزيع المساعدات بشكل عادل ومنظم وانتقد الحزب بعض سياسات حكومة حزب العدالة والتنمية (AKP) فيما يتعلق باللاجئين، معتبراً أنها تفتقر إلى التخطيط الكافي وأنها أدت إلى ضغوط كبيرة على الموارد والخدمات العامة في تركيا و يدعو الحزب إلى ضرورة وضع خطط طويلة الأمد للتعامل مع أزمة اللاجئين، بما يضمن حماية المصالح الوطنية التركية، و يتبنى حزب الحركة القومية (MHP) موقفاً يركز على الأمن القومي وحماية الهوية التركية في تعامله مع أزمة اللاجئين السوريين. يدعو الحزب إلى سياسات صارمة لضبط تدفقات اللاجئين، ويشجع على العودة الطوعية لهم إلى سوريا، مع تنظيم المساعدات الإنسانية بالتعاون مع المجتمع الدولي. كما ينتقد الحزب بعض سياسات الحكومة الحالية ويدعو إلى تخطيط أكثر استدامة وشمولية للتعامل مع الأزمة.

ثانياً: السياسات المقترحة من قبل الحزب

قدم حزب الحركة القومية (MHP) مجموعة من السياسات المقترحة للتعامل مع أزمة اللاجئين السوريين، تتمحور حول تعزيز الأمن القومي، حماية الهوية التركية، ودعم العودة الطوعية. ومن أبرز هذه السياسات: يقترح الحزب تشديد الرقابة على الحدود لمنع الدخول غير القانوني للاجئين وضمان عدم تسلل العناصر الإرهابية وتنفيذ إجراءات أمنية أكثر صرامة في مناطق تجمع اللاجئين لضمان عدم وجود تهديدات أمنية ويقترح الحزب سياسات اندماج محدودة تهدف إلى حماية الثقافة والهوية التركية، مع التركيز على تعليم اللاجئين احترام القيم والتقاليد التركية ومراقبة التوزيع الديموغرافي للاجئين لمنع أي تأثير غير مرغوب فيه على التركيبة السكانية التركية وإنشاء برامج لدعم العودة الطوعية للاجئين السوريين إلى بلادهم، بما يشمل توفير المساعدات اللازمة لتسهيل هذه العودة والتعاون مع المجتمع الدولي لإنشاء مناطق آمنة داخل سوريا، مما يسهل عودة اللاجئين بشكل آمن وكريم وتنظيم المساعدات الإنسانية لضمان توزيعها بشكل عادل ومنظم، بحيث لا تؤثر سلباً على المواطنين الأتراك وتعزيز التعاون مع المنظمات الدولية لضمان تقديم الدعم اللازم للاجئين بشكل يتماشى مع القوانين والسياسات التركية وتطوير خطط طويلة الأمد للتعامل مع أزمة اللاجئين، تشمل إدارة الموارد والخدمات العامة بشكل يضمن استدامتها وإشراك الجهات المحلية والحكومات المحلية في وضع وتنفيذ سياسات التعامل مع اللاجئين لضمان توافقها مع احتياجات المجتمع ومراجعة وانتقاد السياسات الحكومية الحالية المتعلقة باللاجئين، مع تقديم اقتراحات بديلة أكثر فعالية وتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة شؤون اللاجئين لضمان توجيه المساعدات والموارد بشكل فعّال.

المطلب الثالث: تأثير المعارضة السياسية على السياسات الحكومية تجاه اللاجئين[٢٨]

يتناول تأثير المعارضة السياسية على السياسات الحكومية تجاه اللاجئين السوريين في تركيا. يناقش كيف يمكن أن تؤثر انتقادات الأحزاب المعارضة، مثل حزب الشعب الجمهوري وحزب الحركة القومية، على توجهات الحكومة، ويستعرض التحولات التي قد تطرأ على السياسات نتيجة لضغوط الرأي العام والمواقف السياسية. كما يتناول المطلب كيفية استجابة الحكومة لمطالب المعارضة، سواء من خلال تعديل السياسات القائمة أو تقديم حلول جديدة، وتأثير ذلك على حياة اللاجئين واندماجهم في المجتمع التركي.

أولاً: دور المعارضة في النقاشات السياسية

تقوم المعارضة بمراقبة أداء الحكومة وانتقاد أي فشل أو فساد، مما يعزز من الشفافية والمساءلة وتحليل السياسات الحكومية وتقديم تقارير ودراسات نقدية حول آثارها على المجتمع والاقتصاد وتقدم المعارضة سياسات بديلة وبرامج عمل تهدف إلى حل المشكلات الوطنية بطرق مختلفة عن تلك التي تتبناها الحكومة وتحفيز النقاشات العامة حول القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية الهامة من خلال تقديم رؤى وأفكار جديدة وتمثل المعارضة مجموعة واسعة من الآراء والمصالح المختلفة في المجتمع، مما يضمن أن تكون النقاشات السياسية شاملة ومتعددة الأبعاد وتدافع المعارضة عن حقوق الأقليات والمجموعات المهمشة، وتسعى إلى ضمان تمثيلهم في عملية صنع القرار وتسهم المعارضة في تعزيز التوازن بين السلطات الثلاث (التنفيذية، التشريعية، القضائية) وتعمل على منع تركز السلطة في يد جهة واحدة وتشجع على المشاركة السياسية الفعالة من خلال تنظيم الحملات والفعاليات التي تحث المواطنين على الانخراط في العملية السياسية وتدعو المعارضة إلى إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، وتضغط من أجل تحقيق هذه الإصلاحات من خلال البرلمان ووسائل الإعلام وتعمل على حماية وتعزيز الحريات المدنية وحقوق الإنسان

[٢٨] - https://jusoor.co/storage/general/logo-jusoor-2.png جسور - https://timep.org/ معهد التحرير - مقالات

في مواجهة أي محاولات لتقييدها من قبل الحكومة وتلعب المعارضة دوراً حيوياً في تقديم بديل للحكومة الحالية من خلال تقديم مرشحين وبرامج انتخابية متنوعة وتسعى المعارضة إلى تحفيز التغيير السياسي والإصلاح الديمقراطي.

أمثلة على أدوار المعارضة في النقاشات السياسية التركية

حزب الشعب الجمهوري (CHP) انتقد حزب الشعب الجمهوري السياسات الاقتصادية لحزب العدالة والتنمية (AKP)، محذراً من ارتفاع معدلات التضخم والبطالة ويعبر الحزب عن مخاوفه بشأن تدهور حقوق الإنسان وحرية التعبير في تركيا، ويطالب بإصلاحات قانونية لحمايتها.

حزب الشعوب الديمقراطي (HDP) يدافع الحزب عن حقوق الأكراد ويطالب بمزيد من الحقوق الثقافية والسياسية للأقليات في تركيا ويركز الحزب على قضايا العدالة الاجتماعية والمساواة، ويقدم برامج تهدف إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين.

حزب الخير (İYİ Parti) يركز الحزب على قضايا الأمن القومي والسيادة، وينتقد السياسات الخارجية لحزب العدالة والتنمية ويدعو الحزب إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في الحكومة ويطالب بمزيد من الإصلاحات لمكافحة الفساد.

ثانياً: تأثير المواقف المعارضة على السياسات الحكومية[٢٩]

المعارضة تلعب دورًا رئيسيًا في دفع الحكومة لإجراء إصلاحات اقتصادية من خلال تسليط الضوء على القضايا الاقتصادية مثل التضخم، البطالة، والفساد. على سبيل المثال، عندما تواجه الحكومة انتقادات شديدة

[٢٩] - مقالة "الأزمة السورية وتداعياتها على السياسات التركية." - مركز الخليج للأبحاث، ٢٠١٧.
مقالة - ضياء عودة – الحرة - إسطنبول - 25يونيو ٢٠٢٤

من المعارضة بشأن إدارة الاقتصاد، قد تتجه إلى تبني سياسات إصلاحية لتعزيز الثقة العامة والاقتصادية وتقدم المعارضة تحليلات نقدية للميزانيات الحكومية والتوجهات الاقتصادية، مما يجبر الحكومة على تحسين شفافية العمليات المالية وتخصيص الموارد بفعالية وبالضغوط المستمرة من المعارضة، قد تُجبر الحكومة على مراجعة سياساتها المتعلقة بحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية. المعارضة تثير قضايا مثل الحرية المدنية، حقوق الأقليات، والعدالة الاجتماعية، مما يؤدي إلى تعديل السياسات الحكومية لضمان الامتثال للمعايير الدولية وانتقادات المعارضة للسياسات الاجتماعية قد تدفع الحكومة إلى زيادة الاستثمار في برامج الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى، بهدف تحسين مستوى المعيشة وتقليل الفقر ويمكن أن تؤثر على توجهات السياسة الخارجية للحكومة. إذا كانت المعارضة تنتقد سياسات الحكومة تجاه دول معينة أو تعارض التدخلات العسكرية، قد تكون الحكومة مضطرة إلى مراجعة مواقفها وإجراء تعديلات للحفاظ على الاستقرار الداخلي والدولي وقد تؤثر على قرارات الحكومة بشأن الدخول في اتفاقيات دولية، خاصة إذا كانت تلك الاتفاقيات تثير جدلاً كبيرًا. على سبيل المثال، معارضة بعض الأحزاب لاتفاقيات معينة قد تؤدي إلى إعادة النظر في تلك الاتفاقيات أو تعديلها وقد تُجبر الحكومة على تعديل أو إلغاء قوانين وتشريعات مثيرة للجدل. يمكن للمعارضة استخدام أدواتها البرلمانية والنقدية للتأثير على صياغة التشريعات الجديدة، وأثناء الأزمات الوطنية، مثل الكوارث الطبيعية أو الأزمات الصحية، تلعب المعارضة دورًا في مراقبة استجابة الحكومة، مما قد يؤدي إلى تحسينات في إدارة الأزمات وتقديم الخدمات وقد تُجبر الحكومة على اتخاذ خطوات جدية لمكافحة الفساد وتحسين الشفافية في الإدارة العامة ويمكن للمعارضة أن تثير قضايا الفساد وتطالب بتحقيقات رسمية، مما يعزز المساءلة وانتقادات المعارضة المتعلقة بسوء الإدارة أو الفشل الإداري قد تؤدي إلى تغييرات هيكلية في الحكومة لتحسين الكفاءة والحوكمة الرشيدة.

أمثلة عملية

حزب الشعب الجمهوري(CHP) انتقادات CHP لسياسات الحكومة الاقتصادية، مثل ارتفاع معدلات التضخم والبطالة، دفعت الحكومة إلى اتخاذ إجراءات لتحسين الوضع الاقتصادي، بما في ذلك تقديم حزم تحفيزية وإصلاحات مالية.

حزب الشعوب الديمقراطي (HDP) ضغوط HDP المتعلقة بحقوق الأكراد دفعت الحكومة إلى النظر في تحسين بعض الحقوق الثقافية والسياسية للأقليات، رغم التوترات المستمرة في هذا المجال وكذلك حزب الخير (İYİ Parti).

المبحث الثالث: تقييم السياسات التركية تجاه اللاجئين السوريين[٣٠]

يتناول تقييم السياسات التركية تجاه اللاجئين السوريين، حيث يستعرض فعالية هذه السياسات في تلبية احتياجات اللاجئين وتحقيق الاستقرار الاجتماعي. يتضمن التقييم تحليل النتائج الإيجابية والسلبية للسياسات، مثل توفير الخدمات الأساسية وتسهيل الاندماج، بالإضافة إلى التحديات التي واجهتها الحكومة، مثل الضغوط الاقتصادية والاجتماعية. كما يناقش المبحث مدى نجاح تركيا في التعامل مع الأزمة مقارنةً بدول أخرى، ويستعرض الدروس المستفادة من التجربة التركية في إدارة قضايا اللجوء.

المطلب الأول: تحليل السياسات التركية تجاه اللاجئين

يتناول تحليل السياسات التركية تجاه اللاجئين السوريين، حيث يستعرض الأسس التي قامت عليها هذه السياسات، بما في ذلك القيم الإنسانية والدينية. يتضمن التحليل تقييم الإجراءات المتبعة، مثل تسجيل اللاجئين وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية، بالإضافة إلى استراتيجيات الدعم المالي والإغاثي. كما يناقش المطلب التحديات التي واجهت تطبيق هذه السياسات، مثل الضغوط الاقتصادية والسياسية، ويستعرض ردود فعل اللاجئين والمجتمع المحلي تجاه السياسات المعتمدة.

---

[٣٠] - نفس المرجع السابق - مقالة "اللاجئون السوريون في تركيا: دراسة في السياسات والمواقف." - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٩.

أولاً: تقييم السياسات من منظور اللاجئين والمجتمع المحلي

<u>منظور اللاجئين السوريين:</u> ١- **الإيجابيات:** تعتبر تركيا واحدة من الدول القليلة التي استقبلت عددًا كبيرًا من اللاجئين السوريين، مما وفر لهم ملاذًا آمنًا من النزاع الدائر في بلادهم كما قدمت الحكومة التركية، بالتعاون مع المنظمات الدولية والمحلية، خدمات أساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم والمساعدات الإنسانية، التي حسنت من ظروف حياة اللاجئين وبعض اللاجئين تمكنوا من الحصول على فرص عمل، سواء في القطاع الرسمي أو غير الرسمي، مما ساعدهم في تحقيق نوع من الاستقلال المالي. ٢- **السلبيات:** العديد من اللاجئين يواجهون صعوبات في العثور على وظائف لائقة، وغالبًا ما يعملون في ظروف غير مستقرة وبأجور منخفضة، أيضاً التحديات المتعلقة بالحصول على الوثائق الرسمية وتصاريح العمل تشكل عقبة كبيرة أمام اللاجئين ويعاني بعض اللاجئين من التمييز وصعوبات في الاندماج في المجتمع التركي، بما في ذلك الحواجز اللغوية والثقافية.

<u>منظور المجتمع المحلي التركي:</u> ١- **الإيجابيات:** ساهم اللاجئون السوريون في إثراء التنوع الثقافي في المجتمع التركي، من خلال تقديم عاداتهم وتقاليدهم المختلفة وفي بعض المناطق، ساهم اللاجئون في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال افتتاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي وفرت فرص عمل إضافية للسكان المحليين. ٢- **السلبيات:** أدى تدفق اللاجئين إلى زيادة الضغط على الموارد والخدمات العامة مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية، مما أثر على نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين وظهرت بعض التوترات بين اللاجئين والسكان المحليين، نتيجة للتنافس على الوظائف والمساكن، بالإضافة إلى الفوارق الثقافية والاجتماعية ويشعر بعض المواطنين أن اللاجئين يزاحمونهم في سوق العمل، ويعتقدون أن وجودهم قد أدى إلى خفض الأجور وزيادة البطالة بين الأتراك.

تقييم السياسات الحكومية:

منظور اللاجئين: ١- **السياسات الإيجابية:** برامج التعليم والرعاية الصحية المجانية الموجهة للاجئين، والمساعدات الإنسانية. ٢- **السياسات السلبية:** السياسات المتعلقة بتصاريح العمل التي قد تكون معقدة وصعبة الوصول.

منظور المجتمع المحلي: ١- **السياسات الإيجابية:** الدعم الحكومي للمجتمعات المحلية المستضيفة للاجئين من خلال برامج التمويل والمساعدات. ٢- **السياسات السلبية:** قلة اتواصل مع المجتمع المحلي بشأن السياسات المتعلقة باللاجئين قد تزيد من التوترات الاجتماعية.

ثانياً: نتائج وتبعات السياسات المتبعة

نتائج السياسات الحكومية تجاه اللاجئين السوريين[٣١]: **إيجابيات السياسات:** منحت تركيا ملاذًا آمنًا لأكثر من ٣.٦ مليون لاجئ سوري، مما قلل من معاناتهم الإنسانية وساهم في إنقاذ الأرواح وقدمت الحكومة التركية بالتعاون مع المنظمات الدولية خدمات صحية وتعليمية وإنسانية للاجئين، مما ساعد في تحسين مستوى معيشتهم وأطلقت الحكومة التركية برامج تعليمية مخصصة للأطفال اللاجئين، مما ساعد على تقليل الفجوة التعليمية ومنح الأطفال فرصة للحصول على تعليم جيد وتم تنفيذ برامج تهدف إلى دمج اللاجئين في المجتمع التركي، من خلال توفير دورات تعليم اللغة التركية وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي.

سلبيات السياسات: أدى التدفق الكبير للاجئين إلى زيادة الضغط على الموارد والخدمات العامة مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية، مما أثر على نوعية الخدمات المقدمة لكل من اللاجئين والمواطنين ويواجه اللاجئون

[٣١] - مقالة https://www.aljazeera.net/ الجزيرة نت ٢٠٢٤/٧/١٩

تحديات كبيرة في الاندماج الكامل بالمجتمع التركي بسبب التمييز الثقافي واللغوي والاجتماعي ويعمل العديد من اللاجئين في وظائف غير رسمية وغير مستقرة، مما يعرضهم للاستغلال ويؤدي إلى تدني الأجور.

ثالثاً: تبعات السياسات على اللاجئين والمجتمع المحلي[٣٢]

تبعات على اللاجئين: على الرغم من التحديات، تمكنت السياسات الحكومية من تحسين الظروف المعيشية لكثير من اللاجئين من خلال توفير المساعدات والخدمات الأساسية وتمكن اللاجئون من الوصول إلى فرص تعليمية ومهنية ساعدتهم على بناء حياة جديدة ويواجه اللاجئون صعوبات في الحصول على الوثائق الرسمية وتصاريح العمل، مما يحد من قدرتهم على العمل بطرق قانونية ومستقرة.

تبعات على المجتمع المحلي: تزايد عدد اللاجئين أدى إلى زيادة الطلب على الوظائف والخدمات، مما قد يسبب توترات اقتصادية بين اللاجئين والمجتمع المحلي وساهم وجود اللاجئين في إثراء التنوع الثقافي والاجتماعي في تركيا، مما أضاف قيمة ثقافية جديدة للمجتمع التركي ويمكن أن تؤدي الضغوط الاقتصادية والتنافس على الموارد إلى توترات اجتماعية بين اللاجئين والسكان المحليين.

المطلب الثاني: التجارب المقارنة في مجال معاملة اللاجئين.[٣٣]

يستعرض التجارب المقارنة في مجال معاملة اللاجئين، حيث يتم تحليل كيفية تعامل دول مختلفة مع قضايا اللجوء. يتناول المطلب نماذج متنوعة من السياسات المتبعة في دول مثل لبنان والأردن وألمانيا، مقارنًا بينها من حيث الإجراءات القانونية، وتوفير الخدمات، واندماج اللاجئين في المجتمع. كما يناقش الدروس المستفادة من هذه التجارب وكيف يمكن أن تسهم في تحسين السياسات التركية تجاه اللاجئين، بالإضافة إلى تأثير تلك السياسات على العلاقات الدولية وأمن المجتمعات المستضيفة.

---

[٣٢] - الشرق للأبحاث الاستراتيجية - مقالة https://research.sharqforum.org/wp-content/uploads/2020/08/al-sharq-research-logo-1x.jpg

[٣٣] - "دور دول الجوار في أزمة اللاجئين السوريين: مقارنة بين تركيا ولبنان والأردن." المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٦.

أولاً: سياسات الدول المجاورة لسوريا

تركيا: ١- السياسات المتبعة: منحت تركيا وضع الحماية المؤقتة للاجئين السوريين، مما يتيح لهم البقاء بشكل قانوني والحصول على بعض الخدمات الأساسية، توفير خدمات الصحة والتعليم والمساعدات الإنسانية بالتعاون مع المنظمات الدولية والمحلية، توفير برامج تعليمية للأطفال اللاجئين، وإصدار تصاريح عمل لبعض اللاجئين. ٢- التحديات: زيادة الضغط على البنية التحتية والخدمات العامة، وجود بعض التوترات بين اللاجئين والسكان المحليين، انتشار العمل غير الرسمي بين اللاجئين بسبب تعقيد إجراءات الحصول على تصاريح العمل.

لبنان: ١- السياسات المتبعة: فرض لبنان قيودًا على دخول اللاجئين السوريين منذ عام ٢٠١٥، ما صعّب على السوريين الحصول على إقامة قانونية، توفير خدمات الصحة والتعليم والمساعدات الإنسانية بجهود كبيرة من المنظمات الدولية، الأطفال السوريون يمكنهم الالتحاق بالمدارس اللبنانية في الفترات الصباحية والمسائية. ٢- التحديات: لبنان يعاني من ضغط هائل على موارده المحدودة، مما أثر على تقديم الخدمات للسكان المحليين واللاجئين، الكثير من اللاجئين يعملون في القطاع غير الرسمي، ما يؤدي إلى استغلالهم وتدني أجورهم، وجود توترات بين اللاجئين والسكان المحليين بسبب المنافسة على الوظائف والخدمات.

الأردن: ١- السياسات المتبعة: أنشأ الأردن عدة مخيمات للاجئين السوريين، مثل مخيم الزعتري، لتوفير المأوى والخدمات الأساسية، توفير خدمات الصحة والتعليم والمساعدات الإنسانية بالتعاون مع المنظمات الدولية، تقديم التعليم للأطفال اللاجئين وإصدار تصاريح عمل لبعض اللاجئين. ٢- التحديات: زيادة الضغط على الموارد والخدمات العامة، تأثرت البنية التحتية بشكل كبير بسبب التدفق الكبير للاجئين، وجود توترات بين اللاجئين والسكان المحليين، خاصة في المناطق التي تستضيف أعدادًا كبيرة من اللاجئين.

العراق: ١- السياسات المتبعة: معظم اللاجئين السوريين في العراق يتواجدون في إقليم كردستان العراق، حيث يتمتعون بمزيد من الحرية في الحركة والعمل، تقديم خدمات الصحة والتعليم والمساعدات الإنسانية بالتعاون مع المنظمات الدولية، اللاجئون السوريون يمكنهم الالتحاق بالمدارس والعمل في إقليم كردستان العراق، حيث توجد فرص عمل أفضل مقارنة بباقي العراق.

٢- **التحديات:** التوترات الأمنية في العراق تؤثر على استقرار اللاجئين وأمانهم، زيادة الضغط على الموارد المحلية في إقليم كردستان العراق، وجود بعض التوترات بين اللاجئين والسكان المحليين في المناطق التي تستضيف أعدادًا كبيرة من اللاجئين.

ثانياً الدروس المستفادة من التجارب المقارنة في مجال معاملة اللاجئين [٣٤]

لبنان: لبنان يعتمد بشكل كبير على دعم المنظمات الدولية لتوفير الخدمات الأساسية للاجئين، مما يبرز أهمية التعاون الدولي في التعامل مع أزمة اللاجئين، الحاجة إلى سياسات مرنة تتكيف مع الوضع المتغير للاجئين وتسمح بإدماجهم بشكل أفضل في المجتمع المحلي، العمل على تقليل التوترات بين اللاجئين والمجتمع المحلي من خلال برامج التوعية والتواصل المستمر بين الطرفين.

الأردن: إنشاء مخيمات مخصصة للاجئين يمكن أن يكون حلاً مؤقتًا لتوفير المأوى والخدمات الأساسية، ولكن يجب أن تكون هناك خطط لتقديم دعم طويل الأمد للاجئين، ضرورة توفير فرص التعليم والعمل للاجئين لتمكينهم من تحقيق الاكتفاء الذاتي والمساهمة في الاقتصاد المحلي، أهمية تحسين البنية التحتية والخدمات العامة لتلبية احتياجات اللاجئين والسكان المحليين بشكل متوازن.

---

[٣٤] - مقالة https://bonyan.ngo/wp-content/uploads/2024/07/%D9%85%D9%81%D8%B1%D8%BA-%D8%B9%D8%B1%D8%B6%D9%8A-2048x713.png بنيان –a. basaleh - ٢٦/٠٦/٢٠٢٣

تركيا: تقديم وضع الحماية المؤقتة للاجئين يوفر لهم الأمان القانوني ويسمح لهم بالوصول إلى الخدمات الأساسية، أهمية برامج الاندماج الاجتماعي التي تشمل تعليم اللغة، الدعم النفسي، والتدريب المهني لتعزيز اندماج اللاجئين في المجتمع، التعاون بين الحكومة والمنظمات الدولية والمحلية لتعزيز الاستجابة الإنسانية وتوفير الموارد اللازمة.

العراق (إقليم كردستان): إقليم كردستان العراق يقدم نموذجاً لكيفية إدارة الأزمة بشكل لا مركزي، مما يسمح بتقديم استجابات أكثر فعالية ومتكاملة، توفير حرية الحركة والعمل للاجئين يعزز من قدرتهم على الاعتماد على الذات ويساهم في التنمية المحلية، أهمية استقرار الأوضاع الأمنية كعامل رئيسي في تحسين حياة اللاجئين وضمان سلامتهم.

الفصل الثاني: التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للهجرة السورية في عنتاب[٣٥]

يستعرض التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للهجرة السورية في مدينة عنتاب، حيث يناقش كيفية تأثير influx of Syrian refugeesعلى مختلف جوانب الحياة في المدينة ويتناول هذا الفصل تأثير اللاجئين على الاقتصاد المحلي، بما في ذلك تأثيرهم على سوق العمل، وزيادة الطلب على السلع والخدمات، بالإضافة إلى التحديات الاقتصادية التي تواجهها الحكومة المحلية كما يستعرض الآثار الاجتماعية، مثل التفاعل بين اللاجئين والمواطنين الأتراك، والتغيرات في التركيبة السكانية والثقافية، وكذلك التحديات المتعلقة بالتعليم والرعاية الصحية ويهدف الفصل إلى تقديم صورة شاملة عن كيفية تكيف المدينة مع هذه الظاهرة وسبل تعزيز التعايش السلمي بين المجتمعين.

المبحث الأول: التأثيرات الاقتصادية للهجرة السورية على عنتاب

المبحث كيفية تأثير تدفق اللاجئين على سوق العمل المحلي، بما في ذلك زيادة المنافسة على الوظائف وتوجه اللاجئين إلى العمل في قطاعات معينة مثل البناء والخدمات يستعرض كيف ساهم اللاجئون في تحفيز بعض القطاعات الاقتصادية، مثل التجارة والمطاعم، وفتح مشاريع صغيرة، مما أدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي. ويتناول المبحث تأثير اللاجئين على الطلب المحلي، بما في ذلك زيادة الحاجة إلى السلع الأساسية والخدمات العامة، مما يؤثر على الأسعار والبنية التحتية يناقش التحديات التي واجهتها الحكومة المحلية في توفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية، وضغوط الميزانية الناتجة عن زيادة عدد السكان يستعرض الدعم المالي من المنظمات الدولية والحكومات الأخرى وكيفية تأثيره على الاقتصاد المحلي، بالإضافة إلى دور الحكومة التركية في التعامل مع هذه الأعباء ويهدف المبحث إلى تقديم تحليل شامل حول كيفية تأثير الهجرة السورية على الوضع الاقتصادي في عنتاب، وتقديم توصيات حول كيفية تحسين الأوضاع الاقتصادية لجميع الأطراف المعنية.

---

[٣٥] - "التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية اللاجئين السوريين في عنتاب." - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٩. - الموقع الرسمي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: www.unhcr.org/tr - الموقع الرسمي لمنظمة الهجرة الدولية www.iom.int :(IOM) - دراسة وبحث - مراقب غازي عنتاب – إعداد ١٤ باحث – بواسطة جامعة غازي عنتاب ومنظمة كير والمنظمة الدولية للهجرة (IOM)

المطلب الأول: تأثير اللاجئين السوريين على سوق العمل في عنتاب

يناقش كيف أدى تدفق اللاجئين إلى زيادة العرض من القوى العاملة، مما زاد من التنافس على الوظائف المتاحة يمكن أن يؤدي ذلك إلى تأثيرات إيجابية، مثل تحسين مستويات الرواتب في بعض القطاعات، أو سلبية، مثل زيادة البطالة في أوساط بعض السكان المحليين يستعرض المجالات التي يتركز فيها عمل اللاجئين، مثل البناء، الزراعة، والخدمات (مثل المطاعم والمحلات التجارية)، مما يساهم في تلبية احتياجات السوق المحلي يناقش أيضًا أن بعض اللاجئين يبدؤون أعمالهم الخاصة، مما يخلق فرص عمل جديدة يتناول تأثير وجود اللاجئين على مستويات الأجور، حيث قد تؤدي زيادة العرض من العمالة إلى ضغط على الأجور في بعض القطاعات يناقش العقبات التي يواجهها اللاجئون في الحصول على تصاريح العمل، وكيف تؤثر السياسات الحكومية على فرصهم في العمل يستعرض كيف يؤثر التفاعل بين اللاجئين والمواطنين الأتراك في سوق العمل، والتحديات المتعلقة بالاندماج الاجتماعي والمهني يهدف المطلب إلى تقديم تحليل شامل حول تأثير اللاجئين السوريين على سوق العمل في عنتاب، مع تسليط الضوء على الفرص والتحديات التي تواجه جميع الأطراف المعنية، بالإضافة إلى تقديم توصيات لتحسين ظروف العمل والاندماج الاقتصادي.

أولاً: فرص العمل والمنافسة في سوق العمل

منذ اندلاع الحرب في سوريا عام ٢٠١١، شهدت تركيا تدفقًا كبيرًا من اللاجئين السوريين، مما أثر بشكل كبير على المدن الحدودية مثل غازي عنتاب حيث يمكن ملاحظة التأثيرات الاقتصادية للهجرة السورية من خلال تحليل تأثير اللاجئين على سوق العمل في عنتاب، خاصة فيما يتعلق بفرص العمل والمنافسة في سوق العمل.

حيث أدت الهجرة الكبيرة إلى زيادة عدد السكان في عنتاب بشكل ملحوظ. هذه الزيادة السكانية تعني زيادة في العرض على القوى العاملة وتركز معظم اللاجئين في قطاعات مثل الزراعة والبناء والصناعات الخفيفة.

هذه القطاعات شهدت ضغطًا كبيرًا بسبب التدفق المفاجئ للعمالة الجديدة، من ناحية أخرى يمكن أن يسهم اللاجئون في خلق فرص عمل جديدة من خلال الأعمال الصغيرة والمشاريع التجارية التي يقومون بإنشائها، أيضًا يتنافس اللاجئون مع السكان المحليين على الوظائف المتاحة، مما يؤدي إلى زيادة المنافسة على الوظائف، خاصة في القطاعات غير الرسمية، زيادة العرض على القوى العاملة يمكن أن تؤدي إلى انخفاض الأجور، خاصة في القطاعات التي لا تتطلب مهارات عالية وفي بعض الحالات، قد يؤدي التدفق الكبير للعمالة إلى استغلال اللاجئين من قبل أصحاب العمل، حيث يمكن تقديم أجور أقل وظروف عمل أسوأ.

التحديات: زيادة عدد السكان يعني زيادة الضغط على الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية والمنافسة على الوظائف قد تؤدي إلى توترات بين اللاجئين والسكان المحليين.

الفرص: يمكن أن يسهم اللاجئون في تنويع الاقتصاد المحلي من خلال إنشاء مشاريع جديدة وجلب مهارات وخبرات جديدة كما يمكن أن تستفيد عنتاب من المساعدات الدولية المخصصة لدعم اللاجئين، مما يعزز الاقتصاد المحلي.

ثانياً تأثير اللاجئين على الأجور وانخفاض معدل البطالة[٣٦]

شهدت مدينة غازي عنتاب التركية تدفقاً كبيراً من اللاجئين السوريين منذ اندلاع الحرب الأهلية في سوريا عام ٢٠١١. هذا التدفق أثر بشكل كبير على الاقتصاد المحلي، لا سيما في سوق العمل. سنتناول هنا تأثير اللاجئين على الأجور ومستويات البطالة في عنتاب.

تأثير اللاجئين على الأجور: زيادة العرض على القوى العاملة، تدفق اللاجئين أدى إلى زيادة العرض على القوى العاملة، مما رفع مستوى المنافسة على الوظائف المتاحة، في القطاعات غير الرسمية والوظائف التي

[٣٦] - المراجع السابقة

تتطلب مهارات منخفضة، أدى العرض الزائد إلى انخفاض الأجور. أصحاب الأعمال يمكنهم توظيف العمال بتكاليف أقل نتيجة زيادة العرض على العمالة، القطاعات مثل الزراعة، والبناء، والخدمات شهدت انخفاضاً في الأجور نظراً لتوظيف عدد كبير من اللاجئين، في بعض القطاعات، يمكن أن يؤدي توفير عمالة أرخص إلى تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة الربحية، مما قد يؤدي إلى توظيف المزيد من العمال بشكل عام، على المدى الطويل، يمكن أن تؤدي هذه الديناميكية إلى إعادة توازن سوق العمل حيث يتكيف العمال المحليون واللاجئون مع الظروف الجديدة.

تأثير اللاجئين على البطالة: أدى تدفق اللاجئين إلى زيادة التنافس على الوظائف، مما قد يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة بين السكان المحليين، في بعض الحالات، يمكن أن يؤدي توظيف اللاجئين إلى إزاحة العمالة المحلية، خاصة في الوظائف ذات الأجور المنخفضة، من ناحية أخرى، يمكن أن يؤدي نشاط اللاجئين الاقتصادي، مثل إنشاء الأعمال الصغيرة، إلى خلق فرص عمل جديدة وتخفيف الضغط على سوق العمل، تسهيل التكامل الاقتصادي للاجئين من خلال برامج التدريب والتأهيل يمكن أن يساعد في تقليل معدلات البطالة على المدى الطويل، دور الحكومة في تنظيم سوق العمل وضمان عدم استغلال اللاجئين يمكن أن يساهم في تحقيق توازن أفضل بين العرض والطلب على الوظائف، برامج الدعم والتأهيل يمكن أن تساعد اللاجئين على اكتساب المهارات اللازمة لدخول سوق العمل بفعالية، مما يقلل من التنافس السلبي مع العمال المحليين.

العام	معدل البطالة%	العام	معدل البطالة%	العام	معدل البطالة%
٢٠٠٤	١٥.١	٢٠٠٩	١٧.٢	٢٠١٤	٨
٢٠٠٥	١٣.٨	٢٠١٠	١٢.١	٢٠١٥	٩.٩
٢٠٠٦	١٥.٢	٢٠١١	١٤.٤	٢٠١٦	١٤.٣
٢٠٠٧	١٨	٢٠١٢	١١.٨	٢٠١٧	١٥.١
٢٠٠٨	١٦.٤	٢٠١٣	٧.٣	٢٠١٨	١٢.٨

جدول انخفاض معدل البطالة بعد تواجد السوريين[٣٧].

المطلب الثاني: تأثير اللاجئين السوريين على قطاع الأعمال والاستثمار[٣٨]

المطلب الثاني يتناول تأثير اللاجئين السوريين على قطاع الأعمال والاستثمار في عنتاب، حيث أسهم اللاجئون في تنشيط الاقتصاد من خلال إنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة، مثل المطاعم والمتاجر، مما زاد من تنوع السوق المحلي ساهمت زيادة الطلب على السلع والخدمات في جذب المستثمرين المحليين والأجانب، مما يعزز الفرص الاستثمارية في المدينة غيّر وجود اللاجئين بعض توجهات السوق، مما أدى إلى زيادة الطلب على المنتجات والخدمات المرتبطة بالثقافة السورية واجه اللاجئون صعوبات في الحصول على التمويل اللازم لتأسيس أعمالهم، مما قد يؤثر على نجاح مشاريعهم يمكن أن تؤدي الشراكات بين اللاجئين ورجال الأعمال الأتراك إلى تعزيز التنمية المستدامة في المنطقة يهدف المطلب إلى تحليل تأثير اللاجئين على الأعمال والاستثمار، مع التركيز على الفرص والتحديات، وتقديم توصيات لتحسين بيئة الأعمال في عنتاب.

---

[٣٧] - دراسة مركز الحوار السوري١٢ أكتوبر، ٢٠٢٢

[٣٨] - https://www.aljazeera.net/ الجزيرة نت - زيد اسليم ٢٠٢٤/٧/٧ = دراسة وبحث - مراقب غازي عنتاب – إعداد ١٤ باحث – بواسطة جامعة غازي عنتاب ومنظمة كير والمنظمة الدولية للهجرة (IOM)

أولاً: إنشاء الشركات والمشاريع الصغيرة

أدى تدفق وإنشاء الشركات والمشاريع الصغيرة من قبل اللاجئين السوريين في عنتاب إلى ظهور تأثيرات متنوعة على الاقتصاد المحلي، منها التأثيرات السلبية مثل المنافسة على الوظائف، ومنها التأثيرات الإيجابية مثل إنشاء الشركات والمشاريع الصغيرة. يمثل هذا النشاط الاقتصادي جزءًا مهمًا من جهود اللاجئين للتكيف مع بيئتهم الجديدة ويساهم في التنمية الاقتصادية المحلية.

دور اللاجئين السوريين في إنشاء الشركات والمشاريع الصغيرة:[٣٩] كثير من اللاجئين السوريين لديهم خلفيات في ريادة الأعمال من وطنهم الأم، مما يجعلهم مؤهلين لإنشاء وإدارة مشاريع صغيرة، وفرت الحكومة التركية بعض الحوافز والتسهيلات للاجئين لبدء مشاريعهم الخاصة، مثل الحصول على تراخيص عمل وتسهيلات في الإجراءات القانونية، ويشمل ذلك المتاجر الصغيرة، المطاعم، وورش الحرف اليدوية والورش والمصانع الصغيرة التي تنتج سلع استهلاكية.

التأثيرات الاقتصادية لإنشاء الشركات والمشاريع الصغيرة: المشاريع التي أنشأها اللاجئون السوريون لا تقتصر على توظيف السوريين فقط، بل تشمل أيضًا توظيف السكان المحليين، مما يسهم في تخفيف معدلات البطالة وهذه المشاريع تخلق تنوعًا في فرص العمل، مما يعزز من ديناميكية الاقتصاد المحلي وهذه المشاريع الصغيرة تسهم في زيادة الإنتاجية المحلية من خلال تقديم سلع وخدمات جديدة وتساهم في تحفيز الاستهلاك المحلي، حيث يقوم اللاجئون والسكان المحليون بشراء السلع والخدمات المقدمة وتلعب دورًا مهمًا في تعزيز النمو الاقتصادي المحلي من خلال توفير فرص عمل وزيادة الإيرادات الضريبية ويساعد إنشاء المشاريع الصغيرة في تنويع الاقتصاد المحلي وتقليل الاعتماد على قطاع اقتصادي واحد.

---

[٣٩] - مجموعة البنك الدولي ١٥/١١/٢٠٢٢ https://www.albankaldawli.org/content/dam/wbr/logo/logo-wb-header-ar.svg

التحديات التي تواجه اللاجئين في إنشاء المشاريع:[٤٠] رغم التسهيلات المقدمة، يواجه اللاجئون صعوبات في الحصول على تراخيص العمل اللازمة، التعقيدات البيروقراطية قد تعيق سرعة وسهولة بدء وتشغيل المشاريع، والوصول إلى التمويل اللازم لإنشاء المشاريع قد يكون محدودًا، حيث يواجه اللاجئون صعوبة في الحصول على قروض مصرفية أو دعم مالي، رغم وجود مساعدات من المنظمات الدولية، إلا أنها قد تكون غير كافية لتلبية احتياجات جميع اللاجئين الراغبين في بدء مشاريعهم، اللاجئون قد يواجهون صعوبات في الاندماج والتكيف مع المجتمع المحلي، مما قد يؤثر على نجاح مشاريعهم، وقد يواجه بعض اللاجئين مشكلات في تقبل المجتمع المحلي لهم كمنافسين في السوق.

ثانياً: تأثير اللاجئين على الاقتصاد المحلي في عنتاب[٤١]

يمكن تقسيم التأثيرات الاقتصادية إلى عدة مجالات تشمل سوق العمل، الاستهلاك المحلي، البنية التحتية، والنشاط الاقتصادي بشكل عام.

تأثير اللاجئين على سوق العمل:[٤٢] تدفق اللاجئين أدى إلى زيادة كبيرة في العرض على القوى العاملة، مما زاد من المنافسة على الوظائف المتاحة، في القطاعات غير الرسمية والوظائف التي تتطلب مهارات منخفضة، أدى هذا العرض الزائد إلى ضغط على الأجور وانخفاضها، العديد من اللاجئين قاموا بإنشاء مشاريع صغيرة، مما أدى إلى خلق فرص عمل جديدة لكل من اللاجئين والسكان المحليين، تم توظيف اللاجئين في العديد من الأعمال القائمة، مما ساهم في استمرار واستقرار بعض القطاعات الاقتصادية.

---

[٤٠] - https://www.omrandirasat.org/images/OMRAN.png مركز عمران الجمعة, ٠٥ كانون٢/ يناير ٢٠١٨

[٤١] - الموقع الرسمي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: www.unhcr.org/tr - الموقع الرسمي لمنظمة الهجرة الدولية (IOM): www.iom.int - الموقع الرسمي لوزارة الداخلية التركية: www.icisleri.gov.tr - الموقع الرسمي لمؤسسة الإحصاء التركية (Turk Stat): www.turkstat.gov.tr - الموقع الرسمي لوزارة العمل والضمان الاجتماعي التركية: www.csgb.gov.tr - الموقع الرسمي للمديرية العامة للأوقاف: www.vgm.gov.tr - الموقع الرسمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP): www.tr.undp.org

[٤٢] - المراجع السابقة

تأثير اللاجئين على الاستهلاك المحلي:[٤٣] زيادة عدد السكان أدى إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات الأساسية مثل المواد الغذائية، الملابس، والخدمات الصحية والتعليمية، ارتفاع الطلب ساهم في تنشيط الأسواق المحلية وزيادة حركة البيع والشراء، زيادة الطلب على السلع والخدمات أدت إلى ارتفاع بعض الأسعار، مما أثر على مستوى المعيشة للسكان المحليين.

تأثير اللاجئين على البنية التحتية:[٤٤] تدفق اللاجئين أدى إلى زيادة الضغط على المدارس والمرافق التعليمية، مما تطلب توسعًا في البنية التحتية التعليمية، زيادة الطلب على الخدمات الصحية تطلب تعزيز النظام الصحي وزيادة عدد المرافق الصحية والعاملين في هذا القطاع، زيادة عدد السكان تطلب توفير المزيد من المساكن، مما أدى إلى تنشيط قطاع البناء والتشييد، زيادة الطلب على المياه والكهرباء والنقل العام تطلب تحسين وتوسيع البنية التحتية لتلبية احتياجات السكان المتزايدة.

تأثير اللاجئين على النشاط الاقتصادي:[٤٥] مساهمة اللاجئين في إنشاء المشاريع الصغيرة ساعدت في تنويع الاقتصاد المحلي وزيادة الابتكار، اللاجئون جلبوا معهم خبرات ومهارات جديدة ساهمت في تطوير بعض القطاعات الاقتصادية، تدفق المساعدات الدولية لدعم اللاجئين أسهم في تحسين الاقتصاد المحلي من خلال توفير موارد إضافية، المشروعات التنموية الممولة من الجهات الدولية ساعدت في تحسين البنية التحتية وتعزيز الاقتصاد المحلي.

التحديات والفرص: التحديات: المنافسة على الموارد والوظائف قد تؤدي إلى توترات بين اللاجئين والسكان المحليين، صعوبات التكيف والاندماج الاجتماعي قد تعيق الاستفادة الكاملة من مساهمة اللاجئين في

---

[٤٣] - المراجع السابقة
[٤٤] - المراجع السابقة
[٤٥] - المراجع السابقة

الاقتصاد المحلي، الفرص: تعزيز التعاون بين اللاجئين والسكان المحليين يمكن أن يسهم في خلق بيئة اقتصادية واجتماعية أكثر استقرارًا وازدهارًا، تسهيل اندماج اللاجئين يمكن أن يساعد في الاستفادة من خبراتهم ومهاراتهم لتحسين الأداء الاقتصادي المحلي.

المطلب الثالث: التحديات الاقتصادية الناتجة عن تدفق اللاجئين[٤٦]

زاد عدد السكان بشكل كبير مما أدى إلى ضغط على الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء، مما يتطلب استثمارات إضافية في البنية التحتية وزادت المنافسة على الوظائف، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة بين السكان المحليين في بعض القطاعات، خاصة في مجالات العمل غير المهاري تزايدت الضغوط المالية على الحكومة المحلية لتوفير الخدمات العامة مثل التعليم والرعاية الصحية، مما قد يؤثر على الميزانية المخصصة لهذه الخدمات أدى زيادة الطلب على السلع والخدمات إلى ارتفاع الأسعار في بعض القطاعات، مما يؤثر على القدرة الشرائية للسكان المحليين يمكن أن تؤدي التحديات الاقتصادية إلى زيادة التوترات بين اللاجئين والمجتمع المحلي، مما يؤثر سلبًا على التعايش الاجتماعي يهدف المطلب إلى تقديم تحليل شامل للتحديات الاقتصادية الناتجة عن تدفق اللاجئين، مع التركيز على كيفية تأثيرها على السكان المحليين والاقتصاد العام في عنتاب، وتقديم توصيات للتخفيف من هذه التحديات.

أولاً: الضغوط على البنية التحتية في عنتاب[٤٧]

الضغوط على الإسكان: تدفق اللاجئين أدى إلى زيادة الطلب على المساكن بشكل يفوق العرض المتاح، مما نتج عنه نقص في المساكن المتاحة، زيادة الطلب على المساكن أدت إلى ارتفاع أسعار الإيجارات، مما جعل من الصعب على اللاجئين والسكان المحليين ذوي الدخل المحدود العثور على مساكن ميسورة التكلفة، في بعض المناطق، لجأ اللاجئون إلى إنشاء مستوطنات عشوائية، مما أدى إلى مشاكل تتعلق بالنظافة والصحة العامة وهذه المستوطنات غالباً ما تفتقر إلى البنية التحتية الأساسية مثل المياه والكهرباء والصرف الصحي.

---

[٤٦] - المراجع السابقة - أبحاث: رامي المرشدي (٢٠٢٠) - سامي إبراهيم (٢٠١٨) - محمد علي (٢٠١٩) - فاطمة الحسيني (٢٠٢١)

[٤٧] - دراسة وبحث - مراقب غازي عنتاب – إعداد ١٤ باحث – بواسطة جامعة غازي عنتاب ومنظمة كير والمنظمة الدولية للهجرة (IOM)

الضغوط على النظام التعليمي: ارتفاع عدد اللاجئين أدى إلى زيادة كبيرة في عدد الطلاب، مما نتج عنه اكتظاظ الفصول الدراسية، زيادة عدد الطلاب لم يرافقها زيادة مماثلة في عدد المعلمين، مما أثر على جودة التعليم، الحاجة إلى بناء مدارس جديدة أو توسيع المدارس القائمة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب، الحاجة إلى توفير مواد تعليمية إضافية لتلبية احتياجات الطلاب اللاجئين.

الضغوط على النظام الصحي: زيادة عدد اللاجئين أدت إلى اكتظاظ المستشفيات والمراكز الصحية، ارتفاع عدد المرضى أدى إلى نقص في الأدوية والمستلزمات الطبية، الاكتظاظ وسوء الظروف المعيشية في بعض المناطق قد يسهم في انتشار الأمراض المعدية، العديد من اللاجئين يعانون من صدمات نفسية جراء الحرب واللجوء، مما يزيد من الحاجة إلى خدمات الصحة النفسية.

الضغوط على الخدمات الأساسية: تدفق اللاجئين أدى إلى زيادة كبيرة في استهلاك المياه، مما ضغط على موارد المياه المتاحة، زيادة عدد السكان أدت إلى تحديات في إدارة الصرف الصحي والنفايات، زيادة استهلاك الكهرباء نتيجة لارتفاع عدد السكان، مما قد يؤدي إلى ضغط على شبكة الكهرباء، الحاجة إلى توسيع وتحسين البنية التحتية للطاقة لتلبية الطلب المتزايد.

التحديات الاقتصادية والاجتماعية: الضغوط على الموارد والبنية التحتية قد تؤدي إلى توترات بين اللاجئين والسكان المحليين، صعوبات اندماج اللاجئين في المجتمع المحلي قد تؤدي إلى عزلتهم وزيادة التوترات، الحكومة المحلية قد تحتاج إلى زيادة الإنفاق على البنية التحتية والخدمات لتلبية احتياجات اللاجئين، الضغوط على سوق العمل قد تؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة والفقر بين السكان المحليين واللاجئين.

ثانياً: التمويل والدعم الحكومي[٤٨]

مصادر التمويل: الحكومة تخصص جزءاً من ميزانيتها لتغطية تكاليف دعم اللاجئين، بما في ذلك توفير الخدمات الأساسية والإعانات كما أن تركيا تلقت دعماً مالياً كبيراً من الاتحاد الأوروبي ومنظمات دولية أخرى لدعم جهودها في استضافة اللاجئين السوريين وفي بعض الحالات، تلجأ الحكومة إلى القروض أو المنح الدولية لتمويل الاحتياجات الطارئة المتعلقة باللاجئين.

أشكال الدعم الحكومي: توفير الرعاية الصحية المجانية أو المدعومة للاجئين، مما يساعد في تخفيف الضغط على النظام الصحي ودمج الأطفال اللاجئين في النظام التعليمي وتوفير دعم إضافي للمدارس للتعامل مع زيادة أعداد الطلاب مع تقديم مساعدات مالية مباشرة للأسر اللاجئة لمساعدتهم في تلبية احتياجاتهم اليومية.

التحديات في تمويل الدعم الحكومي: مع زيادة عدد اللاجئين، تصبح الموارد المالية المتاحة محدودة، مما يضع ضغطاً كبيراً على الحكومة لتخصيص الأموال بشكل فعال والتحدي في الحفاظ على التمويل على المدى الطويل، خاصة إذا كانت الأزمة طويلة الأمد وتستمر التدفقات اللاجئين لفترات طويلة وقد يؤدي الاعتماد المفرط على المساعدات الخارجية إلى مشاكل في حالة توقف هذه المساعدات أو تقليصها.

استراتيجيات للتعامل مع التحديات الاقتصادية: تحسين كفاءة إدارة الموارد المتاحة من خلال تحسين التخطيط وتوجيه الأموال إلى القطاعات الأكثر احتياجاً، ضمان الشفافية في توزيع الأموال المخصصة لدعم اللاجئين لتجنب الفساد وسوء الإدارة.

[٤٨] - https://help.unhcr.org/turkiye/wp-content/themes/help-v2/images/help-logo-en-en.png - المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تركيا

تعزيز التعاون الدولي:[٤٩] تعزيز العلاقات مع الدول المانحة والمنظمات الدولية لزيادة حجم المساعدات المالية الموجهة لدعم اللاجئين، تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في تقديم الدعم من خلال التبرعات، إنشاء مشاريع تنموية، أو تقديم خدمات بأسعار مدعومة.

تعزيز التكامل الاقتصادي: تنفيذ برامج تدريب وتأهيل للاجئين لتمكينهم من الحصول على وظائف تتناسب مع مهاراتهم وتساعد في تقليل البطالة بين السكان المحليين وتقديم دعم مالي وفني للاجئين لبدء مشاريع صغيرة يمكن أن تساهم في تحسين الاقتصاد المحلي وخلق فرص عمل.

المبحث الثاني: التأثيرات الاجتماعية للهجرة السورية على عنتاب

أدى تدفق اللاجئين إلى تغيير التركيبة السكانية، مما أثر على الديناميات الاجتماعية والثقافية في المدينة يناقش كيف أثر وجود اللاجئين على العلاقات الاجتماعية، بما في ذلك التعاون والتنافس بين المجتمعات يتناول القضايا المتعلقة بالاندماج والتكيف الثقافي، وكيفية تأثير الاختلافات الثقافية على التعايش الاجتماعي يستعرض الضغوط التي تواجهها الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والرعاية الصحية نتيجة الزيادة في عدد السكان يناقش كيف يمكن أن تؤدي التحديات الاجتماعية والاقتصادية إلى زيادة التوترات بين اللاجئين والسكان المحليين يهدف المبحث إلى تحليل التأثيرات الاجتماعية للهجرة السورية على عنتاب، مع التركيز على الفرص والتحديات المرتبطة بالتعايش الاجتماعي والاندماج الثقافي.

المطلب الأول: التفاعل بين اللاجئين السوريين والمجتمع المحلي

يتناول التفاعل بين اللاجئين السوريين والمجتمع المحلي في عنتاب، حيث يُعرف هذا التفاعل بأنه العلاقة الديناميكية بين اللاجئين والمواطنين الأتراك، والتي تشمل تبادل الثقافات والخبرات الاجتماعية والاقتصادية. يتضمن هذا التفاعل التعاون في مجالات مثل العمل والتجارة، بالإضافة إلى التحديات التي قد تنشأ، مثل التنافس على الموارد والخدمات. كما يناقش كيف يمكن أن يسهم هذا التفاعل في تعزيز التفاهم المتبادل أو في خلق توترات اجتماعية، مما يؤثر على عملية الاندماج والتعايش السلمي بين الطرفين.

[٤٩] - المراجع السابقة

أولاً: العلاقات الاجتماعية والتكامل الثقافي[٥٠]

تعتبر الهجرة السورية إلى تركيا، وبالتحديد إلى مدينة عنتاب، واحدة من أكبر موجات الهجرة في التاريخ الحديث، مع تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين، ظهرت تحديات اجتماعية متعددة تتعلق بالتفاعل بين اللاجئين والمجتمع المحلي، العلاقات الاجتماعية، والتكامل الثقافي. يتناول هذا القسم تأثيرات الهجرة على النسيج الاجتماعي في عنتاب وكيفية تكيف كل من اللاجئين والمجتمع المحلي مع الوضع الجديد، عنتاب، كمدينة ذات تاريخ طويل، لديها خلفية ثقافية غنية تتنوع بين مختلف المجموعات العرقية والدينية وكانت المدينة تتمتع بتماسك اجتماعي نسبي، حيث كان السكان المحليون معتادين على أسلوب حياة معين وتقاليد متجذرة وفي البداية، واجه السكان المحليون واللاجئون صعوبات في التواصل والتفاهم، بسبب الحواجز اللغوية والثقافية، تمثل تدفق اللاجئين تحدياً للسكان المحليين من حيث الضغط على الموارد والخدمات الأساسية، مثل الإسكان والرعاية الصحية والتعليم ومع مرور الوقت، بدأت بعض المبادرات المحلية تجمع بين اللاجئين والسكان الأصليين في أنشطة اجتماعية واقتصادية مشتركة وبعض السوريين بدأوا في التفاعل بشكل أعمق مع المجتمع المحلي، حيث شاركوا في الأعمال التجارية المحلية وبدأوا في إنشاء روابط اجتماعية وبرغم التحديات، بدأت تنشأ علاقات اجتماعية بين السوريين والسكان المحليين، مثل الصداقات والتعاون في الأعمال التجارية ولم تخلُ العلاقة من التوترات، خاصة في الفترات الأولى من الهجرة، حيث شعر بعض السكان المحليين بأن اللاجئين يشكلون تهديداً على فرصهم الاقتصادية والخدمات العامة أما الأطفال الذين ولدوا أو نشأوا في تركيا أكثر قدرة على الاندماج مع السكان المحليين، حيث يتعلمون اللغة التركية ويشاركون في النظام التعليمي التركي وأصبحت المدارس أماكن رئيسة لتقريب الفجوات الثقافية والاجتماعية بين الأطفال

[٥٠] - دراسة وبحث - مراقب غازي عنتاب – إعداد ١٤ باحث – بواسطة جامعة غازي عنتاب ومنظمة كير والمنظمة الدولية للهجرة (IOM)

اللاجئين وأقرانهم من السكان المحليين، ولعبت العديد من المنظمات المحلية والدولية دوراً في تسهيل عملية الاندماج الاجتماعي من خلال تنظيم ورش عمل وبرامج تعليمية تهدف إلى تعزيز التفاهم المتبادل وشهدت مبادرات ذاتية لتحسين التفاعل بين اللاجئين والمجتمع المحلي، مثل الأسواق المشتركة والفعاليات الثقافية، وكان هناك فروق ثقافية ملحوظة بين اللاجئين السوريين والسكان المحليين في عنتاب، مثل العادات والتقاليد وأسلوب الحياة وبعض اللاجئين يحاولون الحفاظ على هويتهم الثقافية واللغوية، مما قد يؤدي في بعض الحالات إلى انعزالهم عن المجتمع المحلي ومع مرور الوقت، بدأت الثقافات تتداخل وتتكامل، حيث تأثر السوريون ببعض العادات التركية والعكس صحيح، وأصبح المطبخ السوري جزءاً من الحياة اليومية في عنتاب، كما أن بعض العادات السورية قد تبنتها الأسر التركية وعلى الرغم من التحسن في التفاعل الاجتماعي، لا يزال هناك تحديات تتعلق بالتمييز وصعوبة تحقيق اندماج ثقافي كامل ويلعب التعليم دوراً حاسماً في تسهيل عملية التكامل الثقافي، من خلال تعليم اللغة وتوفير فرص للتفاعل بين الثقافات.

ثانياً: التحديات الاجتماعية

تزايد عدد اللاجئين أدى إلى حدوث توترات اجتماعية بين السكان الأصليين واللاجئين، نتيجة للمنافسة على الموارد مثل الوظائف، الإسكان، والخدمات العامة والاختلافات الثقافية والاجتماعية بين اللاجئين والمجتمع المحلي ساهمت في تعزيز الفجوات الاجتماعية، مما أدى إلى تزايد الشعور بالاغتراب لدى بعض الفئات من اللاجئين والسكان المحليين وفي بعض الحالات، واجه اللاجئون السوريون مظاهر من التمييز والعنصرية، سواء في سوق العمل أو في الحياة اليومية، مما أثر على قدرتهم على الاندماج في المجتمع التركي ومحاولة اللاجئين الحفاظ على هويتهم الثقافية والدينية في بيئة جديدة قد تسبب في بعض الأحيان صراعات ثقافية مع السكان المحليين الذين قد ينظرون إلى بعض العادات والتقاليد بشكل مختلف والأطفال اللاجئون يواجهون

تحديات كبيرة في الاندماج في النظام التعليمي التركي، بما في ذلك صعوبة اللغة واختلاف المناهج الدراسية. هذا يؤثر على فرصهم في التعليم وعلى قدرتهم على التكيف مع المجتمع وقد يواجهون صعوبات في تكوين علاقات اجتماعية بسبب الحواجز اللغوية والثقافية، مما يؤدي إلى تشكيل جماعات منعزلة كذلك أدى تدفق اللاجئين إلى زيادة الضغط على الخدمات العامة مثل الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية، مما قد يؤثر سلباً على جودة هذه الخدمات لكل من اللاجئين والسكان المحليين والعديد من اللاجئين، وخاصة النساء والأطفال، يعانون من صدمات نفسية بسبب الحرب والنزوح، مما يزيد من التحديات الاجتماعية المتعلقة بالصحة النفسية والعنف المنزلي أيضًا تزايد المنافسة بين اللاجئين والسكان المحليين على الوظائف، خاصة في القطاعات غير الرسمية، أدى إلى توترات اجتماعية وصعوبات اقتصادية لبعض الفئات واللاجئون في كثير من الأحيان يضطرون إلى قبول وظائف في ظروف غير قانونية أو بأجور منخفضة، مما يعرضهم للاستغلال ويزيد من حدة التوترات الاجتماعية وأدى التدفق الكبير للاجئين إلى تغيرات في التركيبة السكانية لعنتاب، مما أثر على النسيج الاجتماعي للمدينة وأدى إلى تغييرات في الهياكل العائلية والمجتمعية واللاجئون قد يشعرون بفقدان الهوية والانتماء في المجتمع الجديد، بينما قد يشعر السكان المحليون بأنهم يفقدون السيطرة على هويتهم الثقافية والاجتماعية.

المطلب الثاني: تأثير اللاجئين على الخدمات العامة والبنية التحتية[٥١]

أدى تدفق اللاجئين إلى زيادة الضغط على النظام الصحي المحلي، مما تسبب في نقص في الموارد والخدمات الصحية المتاحة للسكان زادت أعداد الطلاب السوريين في المدارس، مما أدى إلى اكتظاظ الفصول الدراسية وطلب موارد إضافية، مثل المعلمين والمرافق التعليمية أثر زيادة عدد السكان على البنية التحتية الأساسية، مثل إمدادات المياه والكهرباء، مما يتطلب تحسينات وتوسعات كبيرة في هذه الخدمات أدى الطلب المتزايد

[٥١] - المراجع السابقة

على الإسكان إلى ارتفاع أسعار الإيجارات وضغوط على السوق العقاري، مما يؤثر على قدرة السكان المحليين على تأمين مساكن مناسبة يمكن أن تؤدي الزيادة في عدد السكان إلى ضغط على نظام النقل والمواصلات العامة، مما يزيد من الازدحام ويؤثر على جودة الخدمة يهدف المطلب إلى تحليل كيفية تأثير تدفق اللاجئين على الخدمات العامة والبنية التحتية في عنتاب، مع تسليط الضوء على التحديات التي تواجه الحكومة المحلية والمجتمع في تلبية احتياجات السكان المتزايدة.

أولاً: تأثير اللاجئين على التعليم والرعاية الصحية

تأثير اللاجئين على التعليم: تدفق أعداد كبيرة من الأطفال السوريين إلى المدارس في عنتاب أدى إلى اكتظاظ الفصول الدراسية وزيادة الضغط على البنية التحتية التعليمية وتشكل اللغة التركية حاجزًا كبيرًا للأطفال السوريين، حيث يتعين عليهم تعلم لغة جديدة، مما يؤثر على قدرتهم على متابعة المناهج الدراسية بشكل فعال وبعض الأطفال السوريين كانوا يتبعون مناهج تعليمية مختلفة في سوريا، مما يجعل من الصعب عليهم التكيف مع النظام التعليمي التركي وتواجه المدارس في عنتاب نقصًا في الموارد مثل الكتب المدرسية والمعلمين المؤهلين للتعامل مع احتياجات الأطفال اللاجئين، مما يؤثر على جودة التعليم المقدمة لهم كما أن بعض الأطفال اللاجئين قد يواجهون التنمر أو العزلة من قبل أقرانهم الأتراك بسبب الفروق الثقافية أو الاقتصادية، مما يؤثر على تجربتهم التعليمية في المقابل هناك جهود من قبل بعض المدارس والمجتمع المحلي لتعزيز الاندماج بين الأطفال اللاجئين والأطفال الأتراك من خلال أنشطة مشتركة وبرامج تعليمية مخصصة.

تأثير اللاجئين على الرعاية الصحية: أيضًا التدفق الكبير للاجئين أدى إلى زيادة الطلب على الخدمات الصحية، مما أثر على قدرة المستشفيات والعيادات على تلبية احتياجات الجميع بكفاءة ونتيجة لهذا الضغط المتزايد، قد تواجه المستشفيات نقصًا في الموارد مثل الأدوية، الأسرة، والطاقم الطبي، مما يؤثر على جودة

الرعاية الصحية المقدمة للسكان المحليين واللاجئين على حد سواء والعديد من اللاجئين يعانون من أمراض مزمنة أو صدمات نفسية بسبب ظروف الحرب والنزوح، مما يتطلب رعاية طبية متخصصة لا تتوفر دائمًا بسهولة أما النساء السوريات اللاجئات قد يواجهن تحديات في الحصول على رعاية صحية مناسبة خلال فترة الحمل وبعد الولادة، مما يؤثر على صحتهم وصحة أطفالهم، والمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية أخرى تقدم دعماً كبيراً لتحسين الخدمات الصحية للاجئين في تركيا، مما يخفف من الضغط على النظام الصحي التركي، أطلقت الحكومة التركية عدة مبادرات لتحسين الوصول إلى الرعاية الصحية للاجئين، بما في ذلك إنشاء مراكز صحية متخصصة وتدريب الكوادر الطبية على التعامل مع احتياجات اللاجئين، لذا فإن تأثير اللاجئين السوريين على قطاعي التعليم والرعاية الصحية في عنتاب يمثل تحديًا كبيرًا، ولكنه أيضًا يعكس أهمية التعاون بين الجهات الحكومية، المجتمع المدني، والمنظمات الدولية لتحسين الظروف المعيشية للاجئين والسكان المحليين على حد سواء. الاستثمار في البنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية هو خطوة ضرورية لضمان اندماج ناجح ومستدام للمجتمعات اللاجئة في تركيا.

ثانياً: تأثير اللاجئين على الإسكان والخدمات الاجتماعية[٥٢]

<u>تأثير اللاجئين على الإسكان:</u> تدفق اللاجئين السوريين إلى عنتاب أدى إلى زيادة الطلب على المساكن، مما تسبب في ارتفاع أسعار الإيجارات بشكل ملحوظ، هذا الارتفاع أثر سلبًا على الأسر ذات الدخل المنخفض من السكان المحليين الذين وجدوا صعوبة في تحمل تكاليف السكن والزيادة الكبيرة في عدد السكان أدت إلى نقص في المساكن المتاحة، مما أجبر بعض العائلات على العيش في ظروف غير ملائمة، مثل الإقامة في مساكن مكتظة أو غير مهيأة للسكن

[٥٢] - المراجع السابقة

التحديات المتعلقة بجودة الإسكان: بسبب ارتفاع تكلفة المساكن، اتجه بعض اللاجئين إلى الإقامة في مساكن غير قانونية أو مناطق عشوائية تفتقر إلى البنية التحتية المناسبة، مما يزيد من المخاطر الصحية ويؤدي إلى تدهور نوعية الحياة وهذا ما أدى إلى توسع عمراني غير مخطط في بعض المناطق، مما أثر على البيئة والبنية التحتية الحضرية في عنتاب.

تأثير اللاجئين على الخدمات الاجتماعية: ارتفاع عدد اللاجئين أدى إلى زيادة الطلب على الخدمات الاجتماعية مثل المساعدات المالية، والرعاية الصحية، والدعم الغذائي، هذا الضغط الإضافي جعل من الصعب على الحكومة والمنظمات غير الحكومية تلبية احتياجات الجميع بكفاءة، حيث إن الموارد المالية المحدودة المخصصة للخدمات الاجتماعية باتت غير كافية لتغطية احتياجات اللاجئين والمجتمع المحلي معًا، مما أدى إلى تقليص بعض الخدمات أو انخفاض جودتها.

التحديات في تقديم الخدمات: اللاجئون قد يواجهون صعوبات في الوصول إلى الخدمات الاجتماعية بسبب الحواجز اللغوية أو القيود القانونية، مما يحد من قدرتهم على الاستفادة من هذه الخدمات وتعقيد الإجراءات الإدارية والبيروقراطية يجعل من الصعب على اللاجئين الحصول على الخدمات الاجتماعية التي يحتاجونها، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى زيادة مشاعر الإحباط والاغتراب.

المبادرات لتحسين الوضع: تلعب المنظمات الدولية والمحلية دورًا حيويًا في تقديم الدعم للخدمات الاجتماعية، حيث تقوم بتقديم المساعدات المالية واللوجستية لتخفيف الضغط عن الحكومة التركية وتحسين جودة الخدمات المقدمة، كما أن الحكومة التركية نفذت بعض البرامج والمبادرات لتحسين تقديم الخدمات الاجتماعية للاجئين، بما في ذلك تقديم الدعم المالي المباشر للعائلات الأكثر احتياجًا وتوسيع نطاق الخدمات الصحية والتعليمية.

المطلب الثالث: استجابات المجتمع المحلي والحكومة المحلية[٥٣]

إجراءات الحكومة لتوفير الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والإسكان، بما في ذلك زيادة الميزانيات وتوفير برامج دعم للاجئين دور المنظمات غير الحكومية والمبادرات المجتمعية في تقديم المساعدة للاجئين، مثل تقديم خدمات الإغاثة والمشاريع التنموية كيف يتم التعاون بين الحكومة المحلية والمجتمع المدني لضمان تحسين الظروف المعيشية لكل من اللاجئين والمواطنين الأتراك المحدودة استراتيجيات لتعزيز التفاهم المتبادل والتعايش السلمي بين اللاجئين والمواطنين، بما في ذلك الفعاليات الثقافية والبرامج التعليمية المشتركة يهدف المطلب إلى تحليل استجابات المجتمع المحلي والحكومة المحلية لتحديات تدفق اللاجئين، مع تسليط الضوء على المبادرات الناجحة والتحديات التي تواجهها.

أولاً: استجابات المجتمع المحلي لتدفق اللاجئين

التضامن والمساعدة الإنسانية: منذ بداية الأزمة السورية، أبدى العديد من أفراد المجتمع المحلي في عنتاب تضامنًا كبيرًا مع اللاجئين السوريين، حيث قدموا المساعدات المباشرة مثل الطعام، الملابس، والمأوى. هذا الدعم ساهم في التخفيف من معاناة اللاجئين خلال مراحلهم الأولى من النزوح وكذلك العديد من المؤسسات الخيرية المحلية لعبت دورًا مهمًا في تقديم المساعدات الإنسانية للاجئين السوريين، سواء من خلال جمع التبرعات أو تنظيم حملات لتوفير الاحتياجات الأساسية.

برامج الدعم المجتمعي: بعض المنظمات المحلية نظمت برامج تعليمية وتدريبية للاجئين، بهدف تحسين فرصهم في الحصول على وظائف وتأهيلهم للاندماج في المجتمع التركي. هذه البرامج شملت دورات لغة تركية، وتدريب مهني وتم تنظيم العديد من الفعاليات الثقافية والاجتماعية التي تهدف إلى تعزيز التفاهم المتبادل بين اللاجئين والمجتمع المحلي، مثل ورش العمل، والندوات، والأنشطة الرياضية.

---

[٥٣] - المراجع السابقة

التوترات في سوق العمل: مع تدفق اللاجئين، زادت المنافسة على الوظائف في عنتاب، مما أدى إلى توترات اقتصادية بين اللاجئين والسكان المحليين، خاصة في القطاعات التي تعتمد على العمالة غير الماهرة. هذه التوترات تفاقمت في بعض الأحيان نتيجة لانخفاض الأجور وزيادة البطالة بين السكان المحليين وزيادة الطلب على السكن من قبل اللاجئين أدى إلى ارتفاع أسعار الإيجارات، مما شكل عبئًا إضافيًا على الأسر المحلية ذات الدخل المحدود.

التحديات الثقافية والاجتماعية: التباينات الثقافية بين اللاجئين السوريين والسكان المحليين أدت في بعض الأحيان إلى سوء فهم وتوترات اجتماعية، خاصة في الأحياء المختلطة، هذا التحدي تطلب جهودًا إضافية لتعزيز الحوار الثقافي والتفاهم المتبادل وفي بعض الحالات، واجه اللاجئون السوريون أشكالًا من التمييز والتحيز من قبل بعض أفراد المجتمع المحلي، مما أثر على قدرتهم على الاندماج بشكل كامل.

برامج الاندماج: الحكومة التركية أطلقت عدة برامج تهدف إلى تعزيز اندماج اللاجئين السوريين في المجتمع المحلي، بما في ذلك توفير التعليم والرعاية الصحية، وتنظيم حملات توعية لتعزيز التفاهم بين اللاجئين والمجتمع المحلي، تعاونت تركيا مع منظمات دولية لتقديم الدعم المالي واللوجستي، مما ساعد في تحسين الخدمات المقدمة للاجئين وتخفيف الضغط على الموارد المحلية.

المبادرات المحلية والمجتمعية: المجتمع المحلي في عنتاب، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، نظم العديد من الفعاليات التي تهدف إلى تعزيز الحوار بين الثقافات، مما ساعد في تقليل التوترات الاجتماعية وتحسين العلاقات بين اللاجئين والسكان المحليين وركزت بعض المبادرات المحلية على إنشاء مشاريع اقتصادية مشتركة بين اللاجئين والسكان المحليين، بهدف تحسين الظروف الاقتصادية وتعزيز التعاون بين الجانبين، وعلى الرغم من التحديات، فإن الجهود المبذولة من قبل المجتمع المحلي والمنظمات المختلفة

ساهمت في تعزيز التفاهم المتبادل بين اللاجئين السوريين والسكان المحليين، مما خلق بيئة أكثر استقرارًا وتعاونًا، ولا تزال هناك تحديات قائمة، مثل التوترات الاقتصادية والاجتماعية، والتي تتطلب استمرار الجهود الحكومية والمجتمعية للتعامل معها بطريقة فعالة.

ثانياً: السياسات والمبادرات الحكومية المحلية[٥٤]

<u>الباب المفتوح:</u> منذ بداية الأزمة السورية في عام ٢٠١١، اعتمدت تركيا سياسة "الباب المفتوح"، مما سمح لملايين اللاجئين السوريين بالعبور إلى تركيا دون قيود صارمة. هذه السياسة كانت تعبيرًا عن التزام الحكومة التركية بتقديم المساعدة الإنسانية للسوريين الفارين من الحرب، وأنشأت تركيا نظام "الحماية المؤقتة" للاجئين السوريين، الذي يضمن لهم حق الإقامة والعمل في تركيا، بالإضافة إلى الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية. هذا النظام يمنح اللاجئين وضعًا قانونيًا مؤقتًا يتيح لهم الاستقرار في تركيا حتى يتمكنوا من العودة بأمان إلى بلادهم، وبدأت الحكومة التركية في إصدار تصاريح عمل للاجئين السوريين، مما أتاح لهم العمل بشكل قانوني في تركيا. هذه الخطوة كانت تهدف إلى تنظيم العمالة السورية في البلاد وتقليل العمالة غير الرسمية التي قد تؤدي إلى استغلال اللاجئين.

<u>المبادرات الحكومية المحلية في عنتاب:</u> عنتاب، باعتبارها واحدة من أكثر المدن تأثرًا بتدفق اللاجئين، شهدت استثمارات حكومية في تحسين البنية التحتية الصحية. تم توسيع المستشفيات وإنشاء مراكز صحية جديدة لتلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان المحليين واللاجئين، واستجابة للزيادة الكبيرة في عدد الطلاب السوريين، قامت الحكومة بإنشاء مدارس جديدة وتوسيع المدارس القائمة، بالإضافة إلى تقديم دورات تعليمية باللغة التركية للسوريين لتعزيز اندماجهم في النظام التعليمي وأطلقت برامج للمساعدات الاجتماعية تستهدف

[٥٤] - المراجع السابقة - دراسات تحليلية - الأحزاب السياسية وتأثيرها على السياسات تجاه اللاجئين في تركيا" - الهجرة واللاجئين: التحديات والسياسات في تركيا - تأثير اللاجئين السوريين على الاقتصاد التركي - السياسة التركية تجاه اللاجئين السوريين

اللاجئين والسكان المحليين على حد سواء. هذه المساعدات شملت الدعم المالي للأسر الفقيرة، وتوفير الغذاء والمأوى للعائلات الأكثر احتياجًا، ودعمت إنشاء مشاريع صغيرة للاجئين والسكان المحليين في عنتاب. هذه المبادرات كانت تهدف إلى تعزيز الاعتماد على الذات وتحسين الظروف الاقتصادية في المنطقة، تم تنفيذ برامج توعية تهدف إلى تعزيز التفاهم المتبادل بين اللاجئين والمجتمع المحلي، وتخفيف التوترات الاجتماعية. هذه البرامج شملت حملات إعلامية وأنشطة ثقافية لتعريف السكان المحليين بالثقافة السورية وتعزيز القيم المشتركة، ونظمت دورات مجانية لتعليم اللغة التركية للاجئين السوريين، بالإضافة إلى برامج تدريب مهني تهدف إلى تحسين فرصهم في سوق العمل.

التعاون مع المنظمات الدولية والمحلية: تعاونت تركيا بشكل وثيق مع منظمات دولية مثل الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، ومنظمات غير حكومية لتوفير التمويل والدعم اللوجستي لمبادرات اللاجئين. هذه الشراكات كانت حاسمة في تمويل البرامج التعليمية والصحية والاجتماعية، والعديد من المبادرات الحكومية المحلية تم تنفيذها بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني المحلية في عنتاب. هذه الشراكات كانت تهدف إلى تعزيز الكفاءة في تقديم الخدمات وتوسيع نطاق المساعدة المقدمة للاجئين.

المبحث الثالث: الآفاق المستقبلية لتأثير الهجرة السورية على عنتاب[٥٥]

مناقشة احتمالية استمرار تدفق اللاجئين إلى عنتاب وما يمكن أن يعنيه ذلك من ضغوط إضافية على الخدمات والبنية التحتية كيف يمكن أن تؤدي المساهمات الاقتصادية للاجئين إلى نمو مستدام في القطاعات المختلفة، مثل التجارة والخدمات استكشاف فرص تعزيز التعايش السلمي والتفاهم المتبادل بين اللاجئين والمجتمع المحلي، من خلال البرامج الثقافية والتعليمية تقييم التحديات المستمرة التي قد تؤثر على العلاقة بين اللاجئين والمجتمع المحلي، مثل التوترات الاجتماعية أو الأزمات الاقتصادية أهمية وضع سياسات حكومية فعالة لتسهيل اندماج اللاجئين، وتوفير الدعم اللازم لضمان استدامة الخدمات العامة يهدف المبحث إلى تحليل

[٥٥] - المراجع السابقة - مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٢٠.

الآفاق المستقبلية لتأثير الهجرة السورية على عنتاب، مع التركيز على الفرص والتحديات التي قد تواجه المدينة في السنوات القادمة، وتقديم توصيات لتعزيز التكيف والاندماج.

المطلب الأول: التوقعات المستقبلية للاقتصاد المحلي في عنتاب

يتناول التوقعات المستقبلية للاقتصاد المحلي في عنتاب نتيجة تدفق اللاجئين السوريين، حيث يُتوقع أن يشهد الاقتصاد نموًا في القطاعات التجارية والخدمية، مع الحاجة إلى استثمارات في البنية التحتية لتحسين الخدمات العامة ودعم التكيف مع التحديات المرتبطة بالزيادة السكانية.

أولاً: التوقعات المحتملة للتطور الاقتصادي

التوقع الأول: التحسين التدريجي للاقتصاد المحلي: قد يؤدي دعم ريادة الأعمال بين اللاجئين السوريين والسكان المحليين إلى نشوء مشاريع جديدة تسهم في خلق فرص عمل وتحسين الاقتصاد المحلي. هذه المبادرات قد تعتمد على المهارات التي جلبها السوريون معهم، مثل الحرف اليدوية والصناعات الغذائية، إذا استمرت الجهود في تعزيز التكامل بين اللاجئين والسكان المحليين من خلال مبادرات مشتركة، فإن هذا قد يؤدي إلى تحسين العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، مما يعزز النمو الاقتصادي بشكل مستدام وفي حال نجاح عنتاب في تحسين بنيتها التحتية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، قد تتمكن من جذب استثمارات أجنبية تدعم التنمية المحلية وتوفر فرص عمل جديدة.

التوقع الثاني: الاستقرار الاقتصادي مع تحديات مستمرة: قد يستقر سوق العمل مع الوقت، مع استمرار وجود بعض التحديات مثل التنافس على الوظائف بين اللاجئين والسكان المحليين، وقد يشهد تحسنًا تدريجيًا في الأجور، ولكن بدون قفزات كبيرة، وقد تستفيد بعض القطاعات من وجود العمالة السورية، مثل الزراعة والبناء، ولكن دون أن يكون لذلك تأثير كبير على الاقتصاد ككل، وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتحسين

التكامل الاجتماعي، قد تستمر بعض التوترات الاجتماعية التي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي، مما قد يعوق الاستثمارات طويلة الأجل.

التوقع الثالث: الضغط الاقتصادي المتزايد: إذا استمر تدفق اللاجئين دون توافر فرص عمل كافية، قد يؤدي ذلك إلى زيادة البطالة بين السكان المحليين واللاجئين على حد سواء، مما يؤدي إلى تدهور الوضع الاقتصادي في المنطقة، وفي حال عدم تمكن الحكومة من توسيع وتحسين البنية التحتية في عنتاب، قد تنهار بعض الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم، مما يفاقم من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وقد يؤدي عدم التوازن في توزيع الموارد إلى زيادة الفجوة بين اللاجئين والسكان المحليين، مما يزيد من التوترات الاجتماعية ويؤثر سلبًا على البيئة الاستثمارية في المدينة، وتعتمد التوقعات المحتملة للتطور الاقتصادي في عنتاب بشكل كبير على كيفية إدارة تدفق اللاجئين السوريين والاستجابة للتحديات المصاحبة، والجهود المشتركة بين الحكومة، القطاع الخاص، والمجتمع المدني ستكون حاسمة في تحديد مسار الاقتصاد المحلي في المستقبل.

ثانياً: الفرص والتحديات المستقبلية

تنمية الموارد البشرية: يمكن لمدينة عنتاب الاستفادة من تدفق اللاجئين السوريين من خلال استغلال مهاراتهم المتنوعة في مجالات مثل الحرف اليدوية، الصناعات الغذائية، والخدمات، هذا قد يسهم في تعزيز الصناعات المحلية وتوسيع نطاقها، ويمكن أن يكونوا عاملاً محفزًا لزيادة الإنتاج المحلي من خلال بدء مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم. هذا يمكن أن يؤدي إلى تنشيط الاقتصاد المحلي وزيادة التنافسية، ويمكن أن يجذب اهتمامًا دوليًا يؤدي إلى زيادة المساعدات الخارجية والاستثمارات في البنية التحتية والخدمات العامة في عنتاب، مما يعزز من قدرتها على التعامل مع الزيادة السكانية، وكذلك التفاعل بين اللاجئين والمجتمع المحلي يمكن أن

يؤدي إلى إثراء الثقافة المحلية من خلال تبادل العادات والتقاليد، مما يعزز من التفاهم والاندماج بين الثقافات المختلفة.

التحديات المستقبلية: مع استمرار تدفق اللاجئين، قد تواجه عنتاب تحديات كبيرة في تلبية الطلب المتزايد على الخدمات الأساسية مثل التعليم، الصحة، والمياه. هذا يمكن أن يؤدي إلى تدهور جودة هذه الخدمات ما لم يتم توسيعها وتحسينها، وقد يؤدي التنافس على الموارد المحدودة والفرص الاقتصادية إلى زيادة التوترات بين اللاجئين والسكان المحليين، مما يهدد الاستقرار الاجتماعي في المنطقة، وقد يؤدي إلى زيادة التنافس على الوظائف، مما يمكن أن يسهم في زيادة البطالة وخفض الأجور، خصوصًا في القطاعات التي تعاني أصلاً من ضعف الطلب على العمالة، ويمكن أن يؤدي ارتفاع عدد السكان وتنوع الخلفيات الثقافية والاجتماعية إلى زيادة المخاوف الأمنية، مما قد يتطلب جهودًا إضافية للحفاظ على النظام العام وضمان التعايش السلمي.

المطلب الثاني: استراتيجيات تعزيز التكامل والتعايش بين اللاجئين والمجتمع المحلي[٥٦]

يتناول استراتيجيات تعزيز التكامل والتعايش بين اللاجئين السوريين والمجتمع المحلي في عنتاب، من خلال تطوير برامج تعليمية وثقافية، دعم المشاريع المشتركة، وتوفير خدمات الدعم النفسي، بهدف تعزيز الفهم المتبادل وبناء علاقات إيجابية بين الطرفين.

[٥٦] - https://ulfed.org/wp-content/uploads/2023/10/ULFED-LOGO-TAG-LINE-HORIZONTAL-.png منبر منظمات المجتمع المدني ٤ مارس ٢٠٢٤ - دراسة وبحث - مراقب غازي عنتاب – إعداد ١٤ باحث – بواسطة جامعة غازي عنتاب ومنظمة كير والمنظمة الدولية للهجرة (IOM)

أولاً: استراتيجيات تعزيز التكامل الاجتماعي والاقتصادي

<u>تعزيز التكامل الاجتماعي:</u> تنظيم فعاليات تجمع بين اللاجئين والسكان المحليين، مثل ورش العمل والندوات التي تعزز من فهم كل مجموعة للثقافة والعادات والتقاليد الخاصة بالمجموعة الأخرى. هذه الأنشطة يمكن أن تسهم في تخفيف التوترات وتعزيز التفاهم المتبادل، تقديم دورات تعليم اللغة التركية للاجئين السوريين لتسهيل اندماجهم في المجتمع المحلي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تقديم دورات تدريبية حول القوانين والعادات المحلية لتعزيز الاندماج الاجتماعي، تنظيم فعاليات رياضية وفنية تجمع بين اللاجئين والسكان المحليين يمكن أن تسهم في بناء جسور من التفاهم والثقة بين الطرفين. هذه الأنشطة تعزز الشعور بالانتماء للمجتمع وتقلل من العزلة الاجتماعية، تطوير برامج تمكين للنساء والشباب السوريين تركز على بناء قدراتهم الاجتماعية والمهنية، مما يساعدهم على الاندماج والمساهمة في المجتمع المحلي بشكل أكثر فعالية.

<u>تعزيز التكامل الاقتصادي:</u> تقديم تسهيلات مالية وتدريبية للاجئين لبدء مشاريعهم الخاصة، مثل القروض الصغيرة والدورات التدريبية في إدارة الأعمال. هذه المبادرات يمكن أن تعزز من الاقتصاد المحلي وتخلق فرص عمل جديدة، تقديم برامج تدريب مهني للاجئين والسكان المحليين تركز على المهارات المطلوبة في سوق العمل المحلي. هذا يساعد على تلبية احتياجات الاقتصاد المحلي وتحسين فرص التوظيف، تشجيع التعاون بين الحكومة والشركات المحلية لتوظيف اللاجئين في قطاعات مثل الزراعة والبناء والخدمات. هذه الشراكات يمكن أن تساعد في تخفيف الضغط على سوق العمل وتعزيز التكامل الاقتصادي، تيسير الإجراءات القانونية التي تتيح للاجئين الحصول على تصاريح عمل رسمية وهذا يمكن أن يسهم في تحسين ظروف العمل ويعزز من مشاركة اللاجئين في الاقتصاد المحلي بشكل مستدام.

ثانياً: برامج التوعية والتثقيف

برامج التوعية الثقافية: تنظيم ورش عمل وندوات تعرف اللاجئين السوريين والسكان المحليين على ثقافات بعضهم البعض. هذه الورش تساعد في بناء جسور التفاهم وتخفيف التوترات من خلال توضيح العادات والتقاليد المختلفة، إطلاق حملات إعلامية عبر التلفزيون، الراديو، وسائل التواصل الاجتماعي، ومنشورات محلية لزيادة الوعي بين المجتمعين المحلي واللاجئ حول أهمية التعايش السلمي والفوائد المتبادلة من التكامل، تطوير برامج توعية للأطفال في المدارس تشمل معلومات عن الثقافات المختلفة وأهمية التعايش. هذا يمكن أن يساعد في بناء جيل جديد منفتح على التنوع وقادر على التعايش مع الآخرين بسلام.

برامج التثقيف المدني والقانوني: تقديم دورات تثقيفية للاجئين حول القوانين المحلية في تركيا، بما في ذلك حقوقهم وواجباتهم، هذه البرامج تساعد اللاجئين على فهم النظام القانوني في البلد المضيف وتجنب المشاكل القانونية، تنظيم برامج توعية حول حقوق اللاجئين والواجبات المدنية، مما يساعد في تعزيز احترام القوانين المحلية ويعزز من الشعور بالأمان والاستقرار بين اللاجئين، تقديم برامج تعليمية تشرح النظام السياسي التركي وكيفية مشاركة اللاجئين في العمليات الديمقراطية، بما في ذلك المشاركة في منظمات المجتمع المدني، تنظيم حملات توعية حول الصحة العامة والتطعيمات، والتعامل مع الأمراض المعدية، مع التركيز على اللاجئين والسكان المحليين على حد سواء. هذه الحملات يمكن أن تساهم في تحسين صحة المجتمع ككل، توفير برامج توعية ودعم نفسي للاجئين الذين قد يعانون من صدمات نفسية نتيجة للنزاع والهجرة. هذه البرامج يمكن أن تشمل جلسات إرشاد ودعم جماعي، تقديم برامج توعية تركز على تعزيز حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في المجتمع المحلي، مما يسهم في تمكين المرأة وزيادة مشاركتها الفعالة في المجتمع.

برامج التثقيف المهني: تنظيم دورات تدريبية مهنية للاجئين والسكان المحليين في مجالات مختلفة مثل الحرف اليدوية، تكنولوجيا المعلومات، والخدمات. هذه الدورات تساعد في تحسين فرص التوظيف وتعزيز الاقتصاد المحلي، تقديم برامج تثقيفية حول كيفية بدء وإدارة مشاريع صغيرة، بما في ذلك التدريب على إدارة الأعمال والتمويل. هذه البرامج تشجع ريادة الأعمال بين اللاجئين وتسهم في خلق فرص عمل جديدة، تنظيم برامج توعية تساعد اللاجئين على فهم سوق العمل التركي، بما في ذلك القوانين المتعلقة بالأجور وساعات العمل، وحقوق العمال. هذا يعزز من فرص العمل العادلة ويحمي حقوق العمال.

الخاتمة

يستعرض هذا البحث دور الأحزاب السياسية في تشكيل توجهات السياسة الخارجية التركية من خلال دراسة حالة هجرة السوريين إلى مدينة عنتاب وتأثيرها الاقتصادي بين عامي ٢٠١١ و٢٠٢٤. من خلال تحليل تأثير الأحزاب السياسية المختلفة، وخاصة حزب العدالة والتنمية، وحزب الشعب الجمهوري، وحزب الحركة القومية، على سياسات تركيا الخارجية تجاه قضية اللاجئين السوريين، يمكننا فهم كيف تتشكل السياسة الخارجية للبلاد في سياق الضغوط الداخلية والخارجية.

تم تسليط الضوء على التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة لتدفق اللاجئين على مدينة عنتاب، بما في ذلك التأثير على سوق العمل، والإسكان، والخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم. علاوة على ذلك، تم تحليل كيفية تعامل الحكومة التركية مع هذه التحديات من خلال سياسات محددة ومدى تأثير هذه السياسات على اللاجئين والسكان المحليين على حد سواء.

تشكل قضية هجرة السوريين وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية على مدينة عنتاب، ودور الأحزاب السياسية في توجيه السياسة الخارجية التركية، موضوعًا معقدًا ومتشابكًا يتطلب تعاونًا وتنسيقًا مستمرين بين مختلف الجهات الفاعلة، ومن خلال تبني توصيات هذه الدراسة يمكن تحسين السياسات المتبعة وتحقيق نتائج إيجابية تعود بالنفع على كل من اللاجئين والمجتمع المحلي، وتعزز من استقرار وازدهار تركيا في المستقبل.

التوصيات

السياسات الحكومية: يجب على الحكومة توفير برامج تدريبية للاجئين والسكان المحليين لتعزيز مهاراتهم وزيادة فرصهم في سوق العمل، تقديم الدعم للأعمال الصغيرة التي ينشئها اللاجئون يمكن أن يساهم في خلق فرص عمل جديدة وتقليل معدلات البطالة، تفعيل التشريعات التي تضمن حقوق العمال وتمنع استغلالهم هذا الذي يمكن أن يساهم في استقرار سوق العمل وتحقيق العدالة ويجب على الحكومة تنظيم سوق العمل لضمان عدم استغلال اللاجئين ولتخفيف الضغط على السكان المحليين وتقديم برامج تدريب وتأهيل للاجئين لتعزيز فرص اندماجهم في سوق العمل.

التعاون الدولي: التعاون مع المنظمات الدولية للحصول على الدعم المالي والفني يمكن أن يساعد في إدارة تدفق اللاجئين وتخفيف الضغط على الاقتصاد المحلي، الاستفادة من التجارب الدولية في إدارة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة باللاجئين يمكن أن توفر حلولاً مبتكرة وفعالة.

التعاون بين القطاعين العام والخاص: يجب تعزيز التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص لدعم إدماج اللاجئين في سوق العمل، زيادة التوعية بأهمية التعايش والتكامل بين اللاجئين والمجتمع المحلي لتجنب التوترات الاجتماعية.

تعزيز التعليم والتدريب المهني: من المهم الاستثمار في التعليم والتدريب المهني للاجئين والسكان المحليين لتعزيز مهاراتهم وقدرتهم على التكيف مع متطلبات سوق العمل وضمان حصول اللاجئين على فرص التعليم والتدريب المهني والوظائف لتحقيق الاكتفاء الذاتي والمساهمة في الاقتصاد المحلي.

تشجيع الاستثمارات في المشاريع الصغيرة: تقديم الدعم المالي والتقني لإنشاء المشاريع الصغيرة يمكن أن يكون مفتاحًا لتحسين الاقتصاد المحلي وخلق فرص عمل جديدة.

تعزيز الحوار الثقافي: تنظيم فعاليات ومبادرات لتعزيز التفاهم المتبادل بين اللاجئين والمجتمع المحلي يمكن أن يساعد في تخفيف التوترات الاجتماعية ودعم التكامل الاقتصادي وتشجيع الحوار بين الأحزاب السياسية المختلفة لتطوير سياسات متوازنة وشاملة بشأن قضية اللاجئين، مما يعزز استقرار السياسة الخارجية ويسهم في تحقيق نتائج إيجابي على الصعيدين المحلي والدولي.

تبسيط الإجراءات القانونية والإدارية: تسهيل إجراءات الحصول على تصاريح العمل يمكن أن يعزز من مساهمة اللاجئين في الاقتصاد المحلي وتوفير الدعم المالي والفني للمشاريع الصغيرة يمكن أن يسهم في تعزيز ريادة الأعمال بين اللاجئين وتقديم وضع قانوني يمنحهم الحماية والحقوق الأساسية، مما يساهم في استقرارهم وتمكينهم من بناء حياة جديدة.

تسهيل إنشاء المشاريع: توفير برامج تمويل ودعم مالي موجهة خصيصًا للاجئين، وتقديم برامج تدريبية للاجئين لتطوير مهاراتهم في إدارة الأعمال والمشاريع، توفير خدمات استشارية وإرشادية لدعم اللاجئين في مراحل إنشاء وتشغيل مشاريعهم، تنسيق المساعدات الدولية لضمان استفادة المجتمعات المضيفة واللاجئين بشكل متساوٍ، تعزيز المشاريع التنموية المشتركة بين الجهات الدولية والحكومية لتحسين البنية التحتية والخدمات العامة.

تعزيز التكامل المجتمعي: تعزيز التوعية بأهمية التكامل المجتمعي وتشجيع التعاون بين اللاجئين والسكان المحليين، تنظيم فعاليات ومبادرات مشتركة لتعزيز الروابط الاجتماعية والاقتصادية بين اللاجئين والمجتمع المحلي.

تطوير سياسات مرنة وشاملة: يجب على الحكومات تطوير سياسات مرنة تتكيف مع الظروف المتغيرة للأزمة وتسمح بإدماج اللاجئين بشكل أفضل في المجتمعات المستضيفة.

تقليل التوترات الاجتماعية: تنفيذ برامج تهدف إلى تقليل التوترات بين اللاجئين والمجتمع المحلي من خلال تعزيز التفاهم المتبادل والتعاون المجتمعي.

تحسين البنية التحتية والخدمات العامة: الاستثمار في تحسين البنية التحتية والخدمات العامة لضمان توفير خدمات كافية لكل من اللاجئين والسكان المحليين، بناء المزيد من المدارس والمستشفيات جديدة لتلبية الاحتياجات المتزايدة توسيع وتحسين شبكات المياه والصرف الصحي لتلبية الطلب المتزايد.

البحوث والدراسات المستقبلية: دعم الأبحاث والدراسات الأكاديمية التي تتناول تأثيرات سياسات الأحزاب السياسية على السياسة الخارجية وقضايا الهجرة، مما يسهم في تطوير سياسات مبنية على الأدلة وإجراء تقييم دوري للسياسات المتبعة تجاه اللاجئين لتحديد النجاحات والتحديات، وتعديل السياسات بناءً على النتائج المستخلصة.

المراجع العربية

- الكتب

مبادئ العلوم السياسية – إعداد د. علاء محمد مطر - عميد كلية الحقوق في جامعة الإسراء - الطبعة الثانية - ٢٠١٨.

عملية صنع القرار في السياسة الخارجية – أحمد نوري النعيمي – عمان دار زهران ٢٠١١.

النظام السياسي في تركيا - أحمد نوري النعيمي – عمان دار زهران ٢٠١١.

التجربة التركية من أتاتورك إلى أردوغان – محمد صادق إسماعيل – القاهرة - العربي للنشر والتوزيع ٢٠١٣.

السياسة الخارجية التركية – عماد قدورة – قطر - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات – ٢٠٢١.

مقدمة في دراسة الهجرة – أيمن الزهري – مكتبة الأنجلو المصرية / ص١٥-١٧ – القاهرة – ٢٠٢٢.

جراح الذاكرة – الكاتب كزافيه بارون – نشر تلانديه – ٢٠١٣.

السياسة الخارجية التركية عماد قدورة -قطر- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات – ٢٠٢١.

- المقالات والدراسات والأبحاث العملية

السياسة التركية تجاه اللاجئين السوريين: بين الإنسانية والسياسة." - مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٦.

مقالة محمد السكري١٥ - أغسطس ٢٠٢٤.

مقالة "الأزمة السورية وتداعياتها على السياسات التركية." - مركز الخليج للأبحاث، ٢٠١٧.

مقالة - ضياء عودة – الحرة - إسطنبول - ٢٥يونيو ٢٠٢٤.

التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية اللاجئين السوريين في عنتاب." - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٩.

دراسة مركز الحوار السوري١٢ أكتوبر، ٢٠٢٢

مقالة **/https://www.aljazeera.net** الجزيرة نت - زيد اسليم ٢٠٢٤/٧/٧.

مقالة **/ https://www.aljazeera.net**الجزيرة نت ٢٠٢٤/٧/١٩

دور دول الجوار في أزمة اللاجئين السوريين: مقارنة بين تركيا ولبنان والأردن." المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٦.

مقالة "اللاجئون السوريون في تركيا: دراسة في السياسات والمواقف." - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٩.

مركز عمران الجمعة, ٠٥ كانون٢/ يناير ٢٠١٨

دراسات تحليلية - الأحزاب السياسية وتأثيرها على السياسات تجاه اللاجئين في تركيا" - الهجرة واللاجئين: التحديات والسياسات في تركيا

- تأثير اللاجئين السوريين على الاقتصاد التركي - السياسة التركية تجاه اللاجئين السوريين - مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٢٠.

أبحاث: رامي المرشدي (٢٠٢٠) - سامي إبراهيم (٢٠١٨) - محمد علي (٢٠١٩) - فاطمة الحسيني (٢٠٢١)

- **المواقع الإلكترونية**

الموقع الرسمي لمنظمة الهجرة الدولية **(IOM):** www.iom.int

موقع الجزيرة نت ٢٠١٦/١٢/١٣/ https://www.aljazeera.net

المراجع الأجنبية

- الكتب

مبادئ توجيهية لتنظيم الأحزاب السياسية، الناشر: مكتب المؤسسات الديمقراطية طبع في بولندا معتمدة من لجنة البندقية في جلستها العامة رقم ٨٤ البندقية، ١٥–١٦ أكتوبر ٢٠١٠.

السياسة الخارجية التركية في عصر حزب العدالة والتنمية - أركان للدراسات والأبحاث والنشر – ٢٠٢٢.

- لمقالات والدراسات والأبحاث العملية

ما هي ملامح السياسة الخارجية لحزب الشعب الجمهوري المنتصر في المحليات التركية؟ نشرت في ٢٠٢٤/٠٤/٠١ الشرق الأوسط

تقرير الهجرة في العالم لعام ٢٠٢٠ **IOM**.

(**Fuat Keyman & Ahmet T. Kuru**) السياسة والديمقراطية في تركيا.

(**Meryem Ardem**) "سياسات الحماية والاندماج - ٢٠١٧**https://rouyaturkiyyah.com**/ المقالات والدراسات - رؤية تركية.

اتفاقية الهجرة المحدثة بين تركيا والاتحاد الأوروبي" مقالة لإبراهيم قالن نشرها المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية على موقعه الإلكتروني - ١٩,٠٣,٢٠٢١.

المقالات والدراسات - رؤية تركية **https://rouyaturkiyyah.com1**- يونيو – ٢٠١٧.

(IOM) دراسة وبحث - مراقب غازي عنتاب – إعداد ١٤ باحث – بواسطة جامعة غازي عنتاب ومنظمة كير والمنظمة الدولية للهجرة مجموعة البنك الدولي ١٥/١١/٢٠٢٢

- المواقع الإلكترونية

- الموقع الرسمي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين **www.unhcr.org/tr**
- الموقع الرسمي لوزارة الخارجية التركية **www.mfa.gov.tr**
- موقع الرسمي لوزارة الداخلية التركية **www.icisleri.gov.tr**
- الموقع الرسمي لمؤسسة الإحصاء التركية **www.turkstat.gov.tr**: **Turk Stat)**
- الموقع الرسمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي **www.tr.undp.org**: **(UNDP)**
- الموقع الرسمي لحزب العدالة والتنمية التركي **https://www.pjd.ma**/

- رئاسة الجمهورية التركية **https://www.akparti.org.tr/ar**
- الموقع الرسمي لحزب ال **AKP** / عربي**TRT**
- الموقع الرسمي لحزب الشعب – **chp https://en.chp.org.tr/** / عربي**TRT**
- الموقع الرسمي لحزب الحركة القومية – **https://www.mhp.org.tr/mhp_index.php (MHP)** /عربي**TRT**
- الموقع الرسمي لوزارة العمل والضمان الاجتماعي التركية – **www.csgb.gov.tr**
- الموقع الرسمي للمديرية العامة للأوقاف **– www.vgm.gov.tr** :
- الموقع الرسمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي **www.tr.undp.org :(UNDP)**
-

وآخر دعوانا

أن الحمد

لله رب العالمين